المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

التقرير الإحصائي

2019م

العدد الثاني – مارس 2020م

تم إعداد هذا الاصدار استناداً إلى دليل الاصدارات الإحصائية

المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الاصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:

https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/comprehensive-statistical-report

©رجب 1441هـ ، مارس 2020م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الاصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيةGCC-STAT ، 2020م، التقرير الإحصائي الشامل 2019م.
العدد الثاني. مسقط –سلطنة عُمان.

جميع المراسلات توجه إلى :

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. 840، مسقط –سلطنة عُمان

هاتف: 24346499 968 +

فاكس: 24343228 968 +

مفتاح الرموز في الجداول والاشكال

البيان غير متوفر	...
القيمة تساوي صفر	0

تنويه للمستخدمين

- تم عرض البيان الإجمالي على مستوى تكتل دول مجلس التعاون حيثما توفرت البيانات لكافة الدول الاعضاء، أو الاشارة إلى الدول التي لا يشملها البيان في هامش الصفحة والا تم عرض البيان على مستوى كل دولة من الدول الاعضاء.
- تم إعداد التقرير وفق أحدث البيانات المتوفرة من الدول الاعضاء حسبما تم الحصول عليها من المراكز الإحصائية في الدول الاعضاء ومن اصدارات المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون ، كما يتم في ترحيل بعض البيانات من سنة سابقة في حال عدم توفر البيان لأخر سنة مرجعية للتقرير.
- مجلس التعاون يقصد به مجموع الدول الأعضاء ما لم يرد تنويه غير ذلك.
- المستوى المحلي يقصد به على مستوى كل دولة على حده.
- مستوى التكتل يقصد به مجموع دول المجلس

أهم المفاهيم والمصطلحات

- **عرض النقد**

حجم النقود المتداولة في الاقتصاد ، و تقسيم إلى نوعين : عرض النقد الضيق1 Narrow Money Supply وعرض النقد الموسع2 Broad Money .

- **عرض النقد م1**

يشمل العملات النقود المتداولة إضافة إلى النقود المحتفظ بها في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب.

- **عرض النقد م2**

يشمل عرض النقد م 1 إضافة إلى الحسابات أو الودائع الآجلة وحسابات التوفير في البنوك.

- **قوة العمل**

إجمالي السكان النشطين إقتصاديا (15 سنة فأكثر) سواء كانوا مشتغلين أو متعطلين في فترة زمنية معينة. ويستثنى الافراد في هذه الفئة العمرية ممن لا يزالون على مقاعد الدراسة وربات المنازل والسكان غير القادرين على العمل لأسباب صحية وجسدية والمتقاعدين والمكتفين اقتصاديا وغير العاملين ولا يبحثون عن العمل وليس لديهم الاستعداد للعمل.

- **المشتغلون**

هم الأفراد في سن العمل (15 سنة فأكثر) خلال فترة زمنية معينة يعملون في أي عمل بأجر نقدي أو عيني، أو مقابل ربح من مصلحة يملكونها أو يملكون جزء منها، أو يعملون بدون أجر لدى الأسرة أو لدى أفراد آخرين. ويشمل أيضا الذين لديهم عمل ولكنهم متغيبون عنه خلال فترة الاسناد الزمني بسبب إجازة أو مرض أو أي سبب آخر.

- **المياه العذبة المتاحة للاستخدام**

إجمالي المياه التي يستخدمها المستخدمون النهائيون وتستخرج ذاتيا أو يتحصل عليها عن طريق موردي المياه، بما في ذلك الأسر المعيشية أو الأنشطة الإقتصادية من أجل العمليات المتصلة بالانتاج أو الاستهلاك.

- **المياه المعاد استعمالها**

المياه المستعملة المتحصل عليها من مستعمل آخر مباشرة، سواء معالجة أو غير معالجة من أجل استعمالها في أغراض أخرى. وتشمل أيضا المياه العادمة المعالجة المتحصل عليها من محطات المعالجة لاستعمالها في أغراض أخرى. ولا تشمل المياه التي تصرف في المجاري المائية وتستخدم مرة أخرى في اتجاه المجرى. ويستبعد منها إعادة تدوير المياه في المواقع الصناعية.

- **الفاقد من المياه العذبة**

المياه التي يتم فقدانها أثناء النقل من نقاط الاستخراج إلى نقاط الاستعمال ومنها إلى نقاط إعادة الاستعمال والتي يمكن فقدها بالتبخر أو التسرب.

قائمة المحتويات

البند الصفحة

مفتاح الرموز في الجداول والاشكال 3

تنويه للمستخدمين 3

أهم المفاهيم والمصطلحات 4

الملخص التنفيذي 12

تقديم 16

1 الفصل الأول : السكان 17

1 . 1 حجم السكان 17

2 . 1 الكثافة السكانية 17

3 . 1 معدل النمو السكاني 18

4 . 1 التركيبة السكانية حسب الجنسية 19

5 . 1 التركيب النوعي للسكان 20

6 . 1 الزيادة الطبيعية 21

7 . 1 المواليد الأحياء 21

8 . 1 عدد الوفيات 22

1 . 9 معدلات الخصوبة 22

10 . 1 العمر المتوقع عند الميلاد 23

11 . 1 معدل الإعالة 24

12 . 1 السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس لمعالجة القضايا السكانية 25

2 الفصل الثاني : الأداء الاقتصادي 28

1 . 2 تمهيد 28

2 . 2 الحسابات القومية 28

2 . 3 الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدول مجلس التعاون 2014-2018م 34

4 . 2 التطورات النقدية والمالية 36

5 . 2 التجارة الخارجية السلعية لمجلس التعاون 41

6 . 2 السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا الاقتصادية 44

3 الفصل الثالث : التعليم 47

1 . 3 تمهيد 47

2 . 3 إجمالي المؤسسات التعليمية 47

3.3 الطلاب 52
4.3 الطلاب حسب الجنس 52
5.3 الهيئة التدريسية 57
6.3 السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا التعليم 58
4 الفصل الرابع : الصحة 60
1.4 تمهيد 60
2.4 المؤسسات والمرافق الصحية بدول المجلس 60
4.3 الموارد البشرية الصحية 67
4.4 السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا الصحة 70
5 الفصل الخامس : القوى العاملة 72
1.5 تمهيد 72
2.5 حجم السكان في سن العمل بدول المجلس 72
3.5 حجم قوة العمل بدول المجلس 75
4.5 المشتغلون في دول مجلس التعاون 77
5.5 توزيع المتعطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي 86
6.5 السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا العمل 86
6 الفصل السادس : النقل 89
6.1 تمهيد 89
2.6 النقل البري 90
3.6 الحوادث المرورية 91
6.4 النقل الجوي 93
5.6 السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا النقل 96
7 الفصل السابع : البيئة والمياه 98
1.7 تمهيد 98
2.7 المياه العذبة 99
3.7 المياه العذبة المتاحة للاستخدام 100
4.7 مصادر المياه العذبة 101
7.4.1 المصادر التقليدية 101
7.4.2 المصادرغير التقليدية 102
5.7 الفاقد من المياه العذبة 103

7.6 المياه المعالجة 104
7.7 السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا المياه 104
8 الفصل الثامن : الزراعة والثروة الحيوانية 107
8.1 تمهيد 107
8.2 مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي 107
8.3 القوى العاملة العالمية في القطاع الزراعي 108
8.4 مساهمة قطاع الزراعة في دول مجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي 109
8.5 الثروة الحيوانية 111
8.6 الانتاج السمكي 113
8.7 حجم التجارة الخارجية للسلع الزراعية 113
8.8 السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا الزراعة والثروة الحيوانية 114
9 الفصل التاسع : الطاقة 117
9.1 تمهيد 117
9.2 إنتاج النفط الخام 117
9.3 إنتاج الغاز الطبيعي 118
9.4 تصدير وتسويق الغاز الطبيعي 118
9.5 إنتاج واستهلاك الكهرباء 119
9.6 السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا الطاقة 121

قائمة الجداول

الصفحة

جدول 1: الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لمجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100 34

جدول 2: معدلات التضخم (%) لمجلس التعاون الخليجي 2014-2018م 35

جدول 3:التوزيع النسبي لطلبة مرحلة الطفولة المبكرة في القطاعين الحكومي والخاص في دول المجلس للعام الدراسي 2018/2017م 54

جدول 4: التوزيع النسبي لطلبة التعليم المدرسي في القطاعين الحكومي والخاص في دول المجلس للعام الدراسي 2018/2017م 55

جدول 5:: التوزيع النسبي لطلبة التعليم الجامعي في القطاعين الحكومي والخاص في دول المجلس ونسبة النوع 2018/2017م 56

قائمة الأشكال

الشكل الصفحة

شكل 1 : سكان مجلس التعاون 2012 -2018م (مليون نسمة) 17
شكل 2: الكثافة السكانية في دول مجلس التعاون 2018م (شخص/ كم2)..... 18
شكل 3: الهرم السكاني لدول المجلس 2018م 20
شكل 4 : التوزيع النسبي للمواليد الأحياء بدول مجلس التعاون ،2017م..... 22
شكل 5 : التوزيع النسبي للوفيات بدول مجلس التعاون ،2017م 22
شكل 6 : معدل الخصوبة الكلية حسب الجنسية 2018م 23
شكل 7 : معدل العمر المتوقع عند الميلاد للمواطنين حسب 2018م..... 24
شكل 8 : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لمجلس التعاون، 2012-2018م 29
شكل9 : معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للقطاعين النفطي وغير النفطي لمجلس التعاون ومتوسط سعر النفط الخام، 2012-2018م 30
شكل10 : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي، 2018م 31
شكل11 :متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، 2014-2018م..... 32
شكل 12 : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل نموه السنوي لمجلس التعاون، 2012-2018م..... 32
شكل13 : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل النمو السنوي، 2018م 33
شكل14 : الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لمجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100 35
شكل15 : معدلات التضخم لمجلس التعاون لعام 2018م..... 36
شكل16: معدلات نمو عرض النقد م2 لمجلس التعاون للعام 2018م 37
شكل17: معدلات نمو مجموع الودائع المصرفية والقروض المحلية بدول مجلس التعاون للعام 2018م..... 38
شكل18: معدلات نمو مجموع الأصول والأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية العاملة بدول مجلس التعاون للعام 2018م..... 39
شكل19: أداء المؤشر العام لأسواق المال بمجلس التعاون للعام 2018م..... 39
شكل20 قيمة الأسهم المتداولة في أسواق المال بمجلس التعاون للعام 2018م..... 40
شكل21 القيمة السوقية للأسهم المدرجة للتداول في أسواق المال بمجلس التعاون للعام 2018م..... 40
شكل22 : حجم التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون خلال 2012 -2018م..... 41
شكل 23 : حجم إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون 2012 -2018م 42
شكل 24: حجم إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون 2012 -2018م..... 43
شكل25 : التبادل التجارة السلعي البينية لدول مجلس التعاون 2012 -2018م 44
شكل26 : التوزيع النسبي إجمالي عدد المؤسسات التعليمية بدول مجلس التعاون للعام الدراسي 2018/2017م..... 48
شكل27 : التوزيع النسبي للمؤسسات التعليمية في القطاعين الحكومي والخاص حسب الدولة للعام الدراسي 2018/2017م..... 48
شكل28 : التوزيع النسبي لإجمالي المؤسسات التعليمية للطفولة المبكرة بدول مجلس التعاون للعام الدراسي 2018/2017م..... 49
شكل29 التوزيع النسبي للمؤسسات التعليمية للطفولة المبكرة في القطاعين الحكومي والخاص حسب الدولة للعام الدراسي 2018/2017م 49
شكل30 : التوزيع النسبي لإجمالي مؤسسات التعليم المدرسي بدول مجلس التعاون للعام الدراسي 2018/2017م..... 50
شكل31 : التوزيع النسبي لإجمالي مؤسسات التعليم المدرسي في القطاعين الحكومي والخاص حسب الدولة للعام الدراسي 2018/2017م 50
شكل32 التوزيع النسبي لإجمالي مؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون للعام الدراسي 2018/2017م 51

شكل33 : التوزيع النسبي لإجمالي مؤسسات التعليم العالي في القطاعين الحكومي والخاص حسب الدولة للعام الدراسي 2018/2017م 51
شكل34 : التوزيع النسبي لإجمالي الطلاب بدول مجلس التعاون للعام الدراسي 2018/2017م 52
شكل35: نسبة النوع بين الطلاب في دول مجلس التعاون 2012/2011م-2018/2017م 53
شكل 36 : التوزيع النسبي للمستشفيات بدول مجلس التعاون حسب القطاع 2017م 61
شكل 37 : عدد المستشفيات بدول مجلس التعاون 2017م 61
شكل38 : عدد المراكز والمجمعات الصحية بدول مجلس التعاون 2017م 63
شكل39 : عدد الصيدليات بدول مجلس التعاون 2017م 64
شكل40: التوزيع النسبي لأسرة المستشفيات الحكومية والخاصة بدول مجلس التعاون 2017م 65
شكل41 : التوزيع النسبي لأسرة المستشفيات الحكومية حسب التبعية الإدارية للمستشفى بدول مجلس التعاون 2017م 66
شكل42 : التوزيع النسبي لأسرة المستشفيات الخاصة بدول مجلس التعاون 2017م 66
شكل43 : توزيع عدد الأطباء بدول مجلس التعاون 2017م 68
شكل44 : توزيع عدد الممرضين بدول مجلس التعاون 2017م 68
شكل45 : توزيع عدد الصيادلة بدول مجلس التعاون 2017م 69
شكل46 : توزيع عدد الكوادر الطبية المساعدة بدول مجلس التعاون 2017م 70
شكل47 : التوزيع النسبي لحجم السكان في سن العمل بين دول المجلس، 2018م 73
شكل48 : نسبة النوع للسكان المواطنين في سن العمل بين دول المجلس، 2018م 74
شكل49 : نسبة النوع للسكان الوافدين في سن العمل بين دول المجلس، 2018م 75
شكل50 : التوزيع النسبي للمواطنين في قوة العمل الاجمالية حسب النوع ،2018م 76
شكل51 : التوزيع النسبي لقوة العمل الوطنية حسب النوع الإجتماعي ، 2018م 76
شكل 52 : التوزيع النسبي لقوة العمل الوافدة حسب النوع، 2018م 77
شكل53 : التوزيع النسبي للمشتغلين المواطنين من إجمالي المشتغلين حسب الدولة ، 2018م 78
شكل 54: نسبة النساء المواطنات من حجم المشتغلين 2018م 78
شكل 55 : التوزيع النسبي لاجمالي المشتغلين حسب المستوى التعليمي 2018م 80
شكل 56 : التوزيع النسبي للمشتغلين المواطنين حسب المستوى التعليمي 2018م 81
شكل 57 : التوزيع النسبي للمشتغلين الوافدين حسب المستوى التعليمي 2018م 82
شكل 58 : التوزيع النسبي لإجمالي المشتغلين حسب القطاع 2018م 83
شكل 59 : التوزيع النسبي للمشتغلين المواطنين حسب القطاع 2018م 83
شكل 60 : التوزيع النسبي للمشتغلين المواطنين حسب النشاط الاقتصادي 2018م 84
شكل 61 : التوزيع النسبي للمشتغلين الوافدين حسب النشاط الاقتصادي 2017م 85
شكل 62 : المتعطلون في دول مجلس التعاون حسب العمر 2017م 86
شكل63 حجم البضائع المنقولة جوا بدول مجلس التعاون 2017م (ألف طن) 95
شكل64 : إجمالي المياه العذبة المتاحة للاستخدام في دول مجلس التعاون للعامين 2012م و2017م 100
شكل 65 معدل نمو نصيب الفرد من المياه المتاحة للاستخدام للفترة 2012 -2017م 101
شكل 66 : نصيب الفرد من فاقد المياه 2017م 104
شكل 67 : نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي حسب مستوى دخل الدول، 2018م 108
شكل 68 : التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الزراعي حسب الأقاليم ، 2018م 108
شكل69 : متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس خلال الفترة 2012- 2018م 109
شكل 70 مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجملي لدول مجلس التعاون 2013 – 2018م 109
شكل 71 الانتاج النباتي لدول مجلس التعاون حسب نوع المحصول 2018م 111

شكل 72: حصص دول المجلس من حجم الثروة الحيوانية 2018م 112
شكل 73 : التوزيع النسبي للثروة الحيوانية بدول المجلس حسب النوع 2018م 112
شكل 74 : حجم الغاز المصدر 2017م 119
شكل 75 : التوزيع النسبي لحصص دول المجلس من الغاز الطبيعي المصدر 2017م 119
شكل 76 : التوزيع النسبي لإستهلاك الكهرباء في دول جلس التعاون حسب القطاع 2017م 121
شكل 77 : التوزيع النسبي للإستهلاك المحلي للكهرباء لدول مجلس التعاون حسب القطاع 2017م 121

الملخص التنفيذي

يقدم التقرير قراءة تحليلية في عدد من المحاور على مستوى تكتل دول المجلس أو على مستوى كل دولة على حدة، وهو يركز على أهم المؤشرات في كل محور مما يعطي صورة عامة عن واقع دول المجلس في الموضوعات محل التحليل. ويمكن من خلال هذا الملخص الاشارة إلى أبرز النتائج على النحو التالي:

السكان

- بلغ عدد سكان دول المجلس نحو 56.3 مليون ويمثلون نحو 0.7 % من سكان العالم وفقاً لبيانات 2018م.
- تبلغ الكثافة السكانية بدول مجلس التعاون نحو 23 شخصاً لكل كيلو متر مربع، ينخفض هذا المعدل بحوالي 2.6 مرة عن المتوسط العالمي (60 شخص لكل كيلو متر مربع) .
- بلغ متوسط النمو السكاني بدول مجلس التعاون نحو 2.8%، مقارنة بالمتوسط العالمي والبالغ نحو 1.2% في عام 2018م.
- تتراوح معدلات الخصوبة الكلية في دول مجلس التعاون بين 2.9 و1.8مولود لكل امرأة في سن الانجاب (15-49 سنة) وهي من المعدلات المرتفعة على مستوى العالم.

الأداء الإقتصادي

- ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لدول المجلس في عام 2018م بواقع 13.0 % مقارنة بالعام الذي قبله.
- تسهم أنشطة القطاع النفطي بحوالي 30.9% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.
- يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 29.5 ألف دولار أمريكي مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 11.3 ألف دولار أمريكي.
- بلغ معدل التضخم بدول المجلس 4.4 % في عام 2018م
- ارتفع عرض النقد 2 بحوالي 1.7 % في عام 2018م مقارنة 2017م
- بلغت قيمة الأسهم المتدولة في الأسواق المالية لدول المجلس ما يقارب 294 مليار دولار أمريكي.
- بلغ حجم التبادل التجاري لدول المجلس مع العالم الخارجي 1,095.9 مليار دولار أمريكي.
- بلغت قيمة الصادرات من دول المجلس 652.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018م.
- بلغت قيمة الواردات إلى دول المجلس 443.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018م.
- بلغت قيمة التجارة البينية لدول المجلس 94.8 مليار دولار أمريكي في عام 2018م.

التعليم

- يدير القطاع الحكومي في دول المجلس نحو 90.8 % من المؤسسات التعليمية.
- يشكل الطلاب في جميع المراحل نحو 17.2 % من إجمالي سكان دول المجلس في عام 2018م.
- 80 % من طلاب التعليم المدرسي مقيدون في المدارس الحكومية.
- 539-طالب وطالبة مقيدون في مؤسسات التعليم العالي الحكومي لكل مائة طالب وطالبة في مؤسسات التعليم العالي الخاص.

- يشكل الطلاب الذكور المبتعثون حوالي 70.0 % من إجمالي المبتعثين .
- تحتل المرأة مكان الصدارة في مهنة التدريس بدول المجلس حيث تمثل ما نسبته 58.5 % في جميع المراحل التعليمية على مستوى دول المجلس للعام الدراسي 2018/2017م .
- يبلغ متوسط نصيب المعلم من الطلاب في مرحلة التعليم المدرسي حوالي 11 طالبا للعام الدراسي 2018/2017م .

الصحة

- بلغ عدد المستشفيات بدول مجلس التعاون حوالي 777 مستشفى في عام 2017م.
- 59.1% من إجمالي المستشفيات تتبع للقطاع الحكومي.
- بلغ عدد المراكز والمجمعات الصحية 2,867 مركزاً ومجمعاً صحياً في عام 2017م
- بلغ إجمالي الكوادر الصحية لمجلس التعاون بلغ حوالي 677.7 ألف موظف في عام 2017م
- يوجد 25 طبيب لكل 10,000 من السكان
- يوجد 57 ممرضا لكل 10,000 من السكان
- يوجد 10 صيادلة لكل 10,000 من السكان
- يوجد 27 من الكوادر الطبية المساعدة لكل 10,000 من السكان

القوى العاملة

- يشكل المواطنون في سن العمل حوالي نصف عدد السكان.
- يغلب على قوة العمل في دول المجلس على أنها قوة ذكورية.
- المواطنون يشكلون الأقلية في قطاع العمل الخليجي
- يبلغ عدد المشتغلين في دول المجلس حوالي 20.5 مليون مشتغل لعام 2018م
- حوالي 69.7% من اجمالي المشتغلين في دول المجلس هم في المستوى التعليمي الثانوي وما دون.
- 43.3 % من المشتغلين المواطنين هم من حملة مؤهل الثانوية وما يعادلها و38.5% من حملة مؤهل جامعي فأعلى.
- 78.3 % من المشتغلين الوافدين هم من حملة المؤهلات العلمية الثانوية وما دون.
- لا يزال القطاع الحكومي الموظف الرئيسي للمواطنين في دول المجلس.
- يتوزع الوافدون على على أربعة قطاعات رئيسة هي : قطاع التشييد ، قطاع تجارة الجملة ، قطاع أنشطة الأسر المعيشية ، وقطاع الصناعات التحويلية .
- تنتشر ظاهرة البحث عن عمل في بعض دول مجلس التعاون في أوساط الشباب ضمن الفئة العمرية 20-34 سنة.
- ترتفع نسبة الباحثين عن عمل بين اصحاب المؤهلات الجامعية و حملة شهادة الثانوية العامة وما يعادلها.

النقل

- بلغ مجموع أطوال الطرق المعبَّدة بدول مجلس التعاون حوالي 127.4 ألف كيلومتر في عام 2017م.
- بلغت أعداد المركبات المسجلة في دول مجلس التعاون حوالي 26.6 مليون مركبة لعام 2017م
- المتوسط الخليجي لعدد المركبات لمجموع أطوال الطرق بلغ حوالي 197 مركبة لكل كيلومتر في حين لا يتجاوز المتوسط العالمي 20 مركبة
- سجلت دول مجلس التعاون في عام 2017م حوالي 555.9 ألف حادث مروري.

- نجم عن الحوادث المرورية حوالي 7.9 آلاف حالة وفاة و 59.8 ألف حالة إصابة.
- بلغ متوسط معدل الوفيات الناجمة عن الحوادث 14.4 حالة وفاة لكل 100 ألف من السكان.
- بلغ متوسط معدل الاصابات الناجمة عن الحوادث 109.0 حالة إصابة لكل 100 ألف من السكان.
- بلغ إجمالي عدد المسافرين عبر مطارات دول مجلس التعاون في عام 2017م حوالي 233.6 مليون مسافر.
- بلغ عدد المسافرين القادمين لدول مجلس التعاون في عام 2017م حوالي 116.5مليون مسافر.
- بلغ عدد المسافرين المغادرين من دول مجلس التعاون في عام 2017م حوالي 117.0مليون مسافر.
- بلغ إجمالي حجم البضائع المشحونة جوا عبر مطارات دول مجلس التعاون في عام 2017م حوالي 3.6 مليار طن.
- بلغ حجم البضائع المصدرة عبر مطارات دول مجلس التعاون في عام 2017م ليصل إلى حوالي 1.6 مليار طن.
- بلغ حجم البضائع المستوردة المنقولة عبر مطارات دول مجلس التعاون في عام 2017م حوالي 2.2 مليار طن.

البيئة والمياه

- بلغ حجم المياه العذبة المتاحة للاستخدام بدول المجلس 33.3 مليون متر مكعب في عام 2017م.
- يشكل حجم المياه العذبة بدول المجلس 6.9 % من حجم الموارد المائية المتجددة لدول الشرق الأوسط.
- بلغ نصيب الفرد بدول المجلس من المياه العذبة 1,664.5 لتر في اليوم .
- قدرت كمية هطول الأمطار بحوالي 172.7 مليون متر مكعب في عام 2017م.
- تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيس للمياه العذبة لدول المجلس، وقد بلغت الكميات المستخرجة منها 25.9 مليون متر مكعب في عام 2017م.
- تشكل مياه التحلية 18.9 % من حجم المياه العذبة المتاحة للاستخدام بدول المجلس.
- تعتبر المياه المعاد استعمالها من المصادر غير الشائعة في دول المجلس فهي لا تشكل سوى 3.0 % من حجم المياه العذبة.
- بلغ معدل الفاقد من المياه العذبة حوالي 2.2% في عام 2017م
- تقدر كمية المياه العادمة المجمعة لدول المجلس بحوالي 12004.2 مليون متر مكعب/ السنة تمت معالجة 66.5 % منها في عام 2017م.

الزراعة والثروة الحيوانية

- بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس نحو 2.2 % لعام 2018م.
- تشكل المساحات المستغلة للزراعة بدول المجلس 0.5 % من إجمالي مساحتها الكلية.
- يتصدر انتاج الخضروات قائمة الانتاج النباتي بدول المجلس بنسبة 41.0 %.
- تمتلك دول المجلس حوالي 25.2 مليونراس في عام2018م.
- ثلاثة أرباع حجم الثروة الحيوانية لدول المجلس تمتلكه دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.
- تشكل الضأن 55.1 % من حجم الثروة الحيوانية لدول المجلس.
- ثلاثة أرباع الانتاج السمكي لدول المجلس تسهم به سلطنة عُمان.

الطاقة

- تنتج دول مجلس التعاون ربع الانتاج العالمي من النفط وتمتلك ثلث الاحتياطي منه.
- تنتج دول مجلس التعاون عُشر الانتاج العالمي من الغاز الطبيعي المسوق وتستحوذ على خمس الاحتياطي العالمي منه.
- بلغ حجم انتاج النفط الخام في دول المجلس 17.4مليون برميل يوميا في عام 2017م.
- ¼ حجم الانتاج من النفط الخام فقط يستهلك محليا.
- بلغ حجم الانتاج اليومي من الغاز الطبيعي في دول المجلس حوالي 475.2 مليون متر مكعب في عام 2017م.
- بلغ حجم الغاز الطبيعي المسوق 393.1 مليون متر مكعب في عام 2017م.
- قدر انتاج دول المجلس من الكهرباء بحوالي 661.6 ألف جيجاواط في الساعة في عام 2017م.
- استهلكت دول المجلس حوالي 87.8% من حجم انتاجها من الطاقة الكهربائية.
- نصف الاستهلاك من الطاقة الكهربائية يذهب للقطاع السكني، و حوالي ربعه لقطاع التجارة والخدمات.

تقديم

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يصدر العدد الثاني من التقرير الاحصائي الشامل لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يغطي الفترة 2012 – 2018م. وقد جاء هذا التقرير متماشيا مع المنهجية المتبعة في إعداد النسخة الأولى منه من حيث تحليل المؤشرات الرئيسة لكل قطاع مع المقارنة بالمؤشرات العالمية و التعريج إلى السياسات وبرامج العمل المشتركة لدول المجلس ذات الصلة بكل قطاع على حدة. يغطى التقرير في عدده الحالي جميع القطاعات التي اشتمل عليها العدد الأول إضافة إلى استحداث بعض القطاعات الأخرى كقطاع الصحة والنقل.

يقدم التقرير الإحصائي الشامل للقاريء طيفاً واسعاً من المؤشرات الإحصائية حول أبرز القضايا على مستوى دول المجلس في كثير من قطاعات التنمية الشاملة، وتبرز دول المجلس ككيان اقتصادي موحد له علاقاته وتاثيره المباشر على محيطه الإقليمي والعالمي. كما أن هذا التقرير بمؤشراته الإحصائية المقارنة يساعد راسم السياسة ومتخذ القرار على تحديد موقع دول المجلس على خريطة المؤشرات العالمية وفي ذات الوقت سيعزز من تحديد آفاق برامج التكامل بين الدول الأعضاء القائمة البراهين الاحصائية، ويرسم ملامح التعاون بينها، ويساهم التقرير في توفير أهم المؤشرات للمستخدمين والمهتمين بشكل عام.

يتبع التقرير في كل فصل منهجية التحليل الوصفي القائمة على استقراء المؤشرات الدولية المرتبطة بالقطاع محل الدراسة، ثم يتعرض بالتحليل المفصل للمؤشرات على مستوى دول مجلس التعاون وعلى مستوى تكتل دول المجلس عبر الإطار الزمني المحدد بقدر الامكان وحسب توفر البيانات، إضافة إلى التحليل المقارن بين الدول الأعضاء. كما يستعرض التقرير جملة السياسات وبرامج العمل المشتركة التي تم إقرارها ضمن منظومة عمل مجلس التعاون ذات العلاقة بكل قطاع والمنشورة عبر المصادر المختلفة للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويهدف هذا الاستعراض إلى تحديد الفجوات القائمة بين السياسات المعتمدة و الواقع الفعلي الذي تعكسه المؤشرات الاحصائية بغرض تعزيز مسارات النجاح وتقويم المسارات الأخرى التي تواجه بعض التحديات التي تعيق تقدمها.

إضافة لتوفير التقرير مطبوعا ورقياً، يقوم المركز بتحميل كافة إصداراته على موقعه الإلكتروني لتمكين جميع المهتمين من الوصول إليها من أي مكان وفي أي وقت من خلال الرابط التالي: www.gccstat.org

ويتقدم المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالشكر والتقدير إلى الأجهزة الإحصائية في دول المجلس على جهودها في توفير البيانات اللازمة لإعداد هذا التقرير والتعاون الذي أبدته، مما كان له الأثر الكبير في إخراج الإصدار بالشمول والجودة العاليين.

كما يتقدم المركز بالشكر والتقدير لأعضاء الفريق من داخل المركز الذي عمل على إعداد وإخراج هذا الإصدار إلى حيز الوجود في الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة.

الفصل الأول : السكان

1 . 1 حجم السكان

تشير ا لتقديرات بأن اجمالي عدد سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد بلغ نحو **56.3** مليون نسمة في نهاية عام 2018م، مقارنة بنحو 47.1 مليون في عام 2012م، بمتوسط نمو سنوي بلغ **3.0** % خلال تلك الفترة. حيث تسهم المملكة العربية السعودية بحوالي 59.1 % من حجم سكان دول المجلس رغم أنها سجلت أقل معدل نمو خلال الفترة ذاتها والذي بلغ **2.8**%.

من جانب آخر يمثل سكان دول المجلس حوالي 0.7 % من سكان العالم، وبمقارنة حجم السكان بدول المجلس مع بعض التكتلات والأقاليم السكانية يتضح أنه لا يتجاوز 4.6 % من حجم سكان الدول ذات الدخل المرتفع و 10.5 % من حجم سكان دول الاتحاد الأوربي وفق بيانات عام 2018م[1].

شكل 1 : سكان مجلس التعاون 2012 -2018م (مليون نسمة)

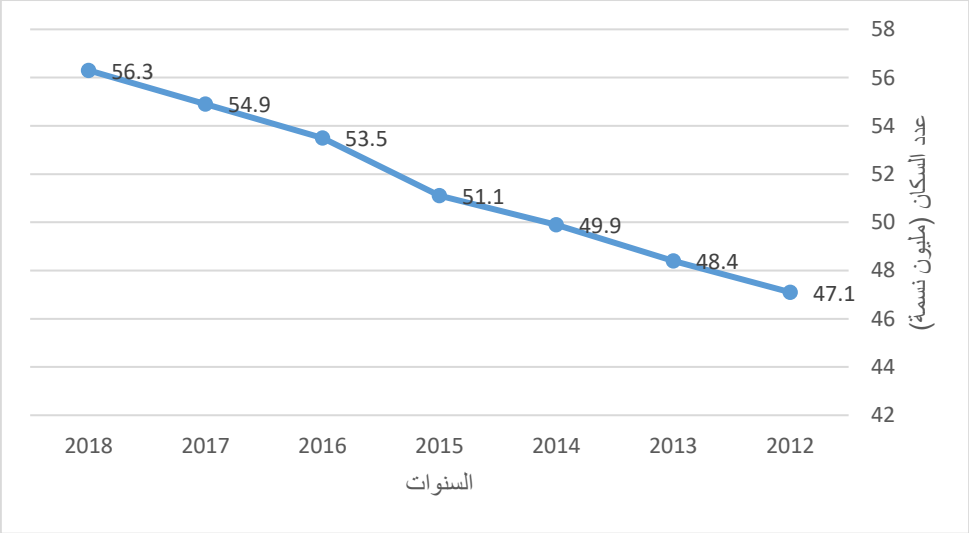

2 . 1 الكثافة السكانية

بلغت الكثافة السكانية على مستوى تكتل دول المجلس 23 شخصاً لكل كيلو متر مربع، وتنخفض الكثافة السكانية عن المتوسط الخليجي في كل من سلطنة عُمان و المملكة العربية السعودية، حيث تصل إلى 15 شخص و 17 شخص لكل كيلو متر مربع على التوالي، في حين يرتفع هذا المعدل ليصل إلى 131 شخص في دولة الإمارات العربية وإلى 237 شخص في دولة قطر و 248 شخص في دولة الكويت ويبلغ أقصاه في مملكة البحرين ليصل إلى 1,925 شخص لكل كيلومتر مربع.

ومن خلال مقارنة متوسط الكثافة السكانية بدول المجلس بالمتوسط العالمي وبمناطق وأقاليم أخرى من العالم، يتضح أن الكثافة السكانية بمنطقة دول المجلس تنخفض بحوالي 2.6 مرة عن المتوسط العالمي (60 شخص لكل كيلو متر مربع)، و 5.2 مرة عن

[1] بيانات البنك الدولي، https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2016&start=1960

الاتحاد الأوروبي (121 شخص لكل كيلو متر مربع) و 1.4 مرة عن الدول ذات الدخل المرتفع والتي يبلغ معدل الكثافة فيها نحو 34 شخص لكل كيلو متر مربع.[2]

شكل 2: الكثافة السكانية في دول مجلس التعاون 2018م (شخص/ كم2)

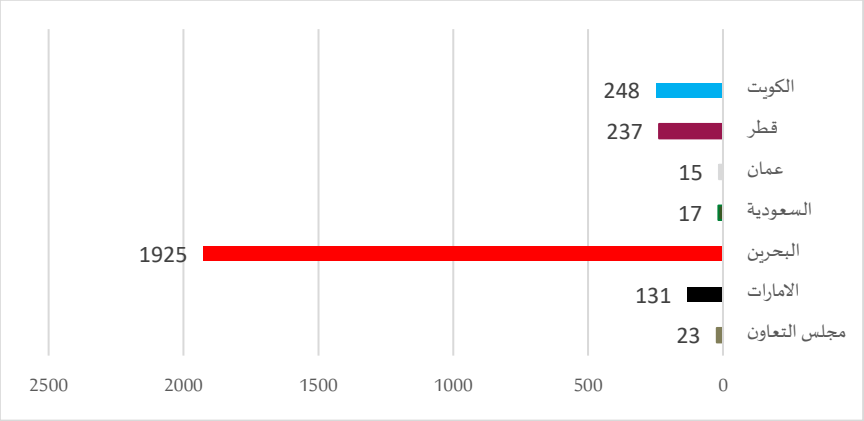

3 . 1 معدل النمو السكاني

بلغ متوسط معدل النمو السكاني لدول المجلس لعام 2018م نحو 2.8%، مقارنة بالمتوسط العالمي والبالغ نحو 1.1% لنفس العام، وعند مقارنة متوسط معدل النمو السكاني لمجلس التعاون مع معدلات النمو لعدد من أقاليم وتكتلات العالم يلاحظ أن هذا المعدل في دول المجلس يفوق متوسط النمو السكاني في الصين بنحو 6 أضعاف، و بنحو 14 ضعفا عن الاتحاد الأوروبي.[3] وتظهر التقديرات السكانية لدول المجلس أن 61.0 % من هذه الزيادة ناجمة عن الزيادة الطبيعية للسكان، بينما 39 % ناجمة عن هجرة العمالة الوافدة إلى دول المجلس.

من ناحية أخرى وبمقارنة متوسط معدل النمو السكاني لدول المجلس بمعدل نموها الاقتصادي يتضح وجودة فجوة عميقة بين هذين المعدلين، حيث حقق معدل النمو السكاني ارتفاعا بمقدار أربعة أضعاف معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2012-2018م، مما ساهم ذلك في تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية من 33,080 دولار إمريكي إلى 29,478 دولار أمريكي بمعدل تراجع بلغ 1.9 % خلال نفس الفترة.

ان اتجاهات النمو المتباينة بين معدلي النمو السكاني والاقتصادي بدول المجلس تسير خلافاً لما أقرته الاستراتيجية السكانية المطورة لدول المجلس حول ضرورة تحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد الاقتصادية والبيئية، والذي يمكن بلوغه عبر ثلاثة مسارات تتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد السكانية والاقتصادية، والعمل على استدامة الموارد الاقتصادية والبيئية، وكذلك تحقيق التنمية المتوازنة والعمل على خفض النمو السكاني السريع في المناطق الحضرية.

[2] بيانات البنك الدولي https://data.worldbank.org/indicator/EN.POP.DNST

[3] بيانات البنك الدولي ، https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW

4.1 التركيبة السكانية حسب الجنسية

إن النمو في حجم سكان دول المجلس جاء نتيجة عاملي الزيادة الطبيعية والهجرة القادمة متمثلة بتدفق القوى العاملة إلى دول المجلس تلبية لمتطلبات المشاريع الاستثمارية وخطط التنمية الشاملة. ويتضح من خلال تحليل توزيع السكان حسب الجنسية بدول المجلس – باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة و دولة قطر – أن نسبة الوافدين بلغت حوالي 42.2 % وفقا لبيانات السكان في عام 2018م. وتتفاوت نسب غير المواطنين من حجم السكان في دول المجلس من دولة لأخرى، حيث تشير الإحصاءات إلى أنهم يمثلون حوالي 69.8 % من إجمالي السكان في دولة الكويت و حوالي 54.1 % و 44.0 % في كل من مملكة البحرين وسلطنة عُمان على التوالي ، في حين لا تتجاوز هذه النسبة 37.8% في المملكة العربية السعودية.

ومن خلال تحليل بيانات السكان يتضح أن حجم السكان غير المواطنين في أربع دول في مجلس التعاون قد ارتفع من حوالي 13.5 مليون نسمة في عام 2012م ليصل إلى 18.5 مليون نسمة في عام 2018م بمعدل نمو سنوي بلغ 5.3% متجاوزا متوسط النمو في إجمالي السكان. إن ما تشهده دول المجلس من زيادة مضطردة في حجم السكان غير المواطنين لا ينسجم مع السياسات السكانية التي أقرت على مستوى دول المجلس والتي ترمي لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية والحد من تزايد نسب السكان غير المواطنين. حيث جاء قرار المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين (دولة الكويت، ديسمبر2003م) داعيا إلى معالجة شاملة لقضايا السكان وإصلاح الإختلال في التركيبة السكانية بما يحقق التجانس السكاني والاجتماعي. وتنفيذا لهذا القرار صاغت دول المجلس استراتيجيتها السكانية متضمنة عددا من الأهداف ضمن إطار محور السكان كتحقيق التوازن في التركيبة السكانية والحفاظ على الهوية الوطنية، والذي يمكن تحقيقه عبر مسارين هما: ترشيد معدلات النمو السكاني للوافدين وتعزيز الهوية الوطنية الخليجية. ويتخذ المسار الأول مجموعة من الآليات والإجراءات كاتخاذ التدابير اللازمة التي تخفّض معدلات نمو الوافدين بما يتناسب ومتطلبات التنمية بدول المجلس، وتفعيل الضوابط الموضوعة لمنع العمالة غير النظامية.

شكل 3: الهرم السكاني لدول المجلس 2018م [4]

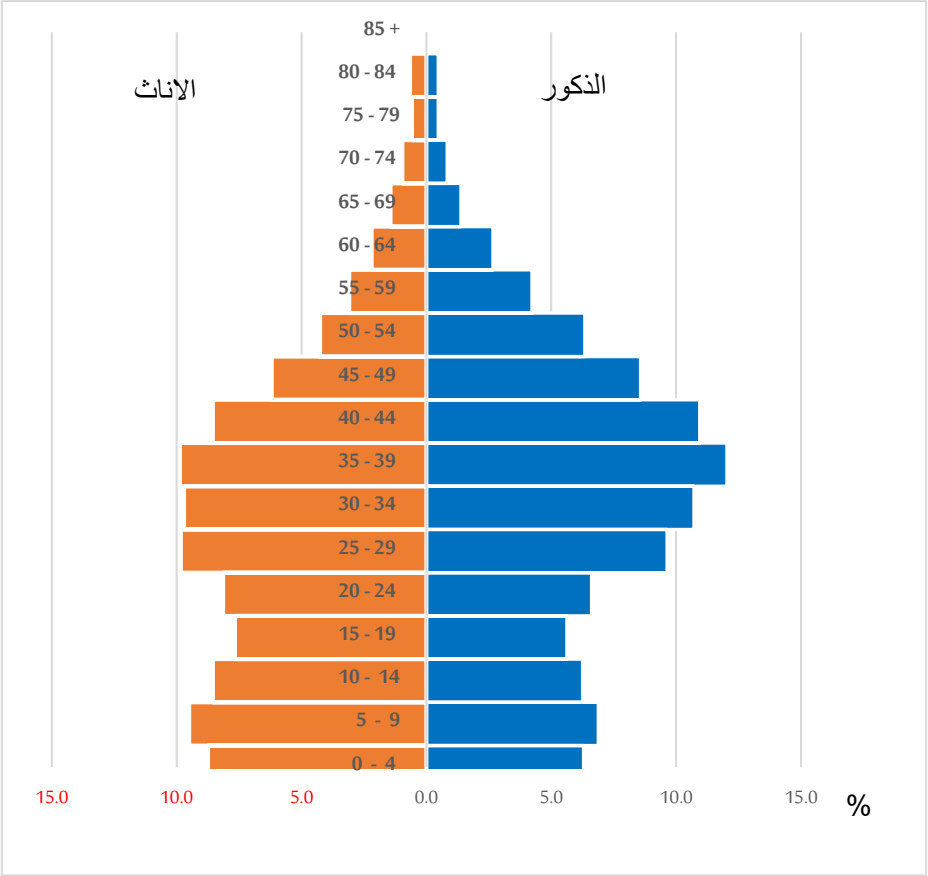

5 . 1 التركيب النوعي للسكان

تشير بيانات عام 2018م المتوفرة إلى أن إجمالي سكان دول المجلس يتوزعون حسب النوع الاجتماعي بواقع 61.4 % ذكور و38.6% إناث مع تطابق هذا التوزيع مع التوزيع في عام 2012م. وقد ارتفع عدد الذكور والاناث بمعدلات متساوية تقريبا بلغ 2.9% في نهاية 2018م مقارنة بعام 2012م، حيث ارتفع عدد الذكور من 28.9 مليون نسمة في عام 2012 م إلى 34.4 مليون نسمة في عام 2018م مقارنة بزيادة في عدد الإناث من 18.2 مليون نسمة إلى 21.6 مليون نسمة في نفس الفترة. وقد يكون لهذا الارتفاع في نسبة الذكور في المجتمع الخليجي ما يبرره من حيث النسبة الأكبر من السكان غير المواطنين هم من الذكور. حيث تشير الإحصاءات إلى أن الذكور يشكلون حوالي 70.2 % من إجمالي الوافدين [5] . وقد بلغت نسبة النوع لإجمالي السكان نحو 159 ذكرا لكل مائة أنثى في عام 2018م[6] وهو نفس المستوى تقريبا منذ عام 2012م. وبمقارنة نسبة النوع لإجمالي السكان يتضح أنها تتجاوز المعدلات الطبيعية 105 ذكرا لكل مائة أنثى بشكل قياسي في حين أن هذه النسبة تظل في الحدود الطبيعة للسكان المواطنين حيث لا تتجاوز 103 ذكراً لكل مائة أنثى [7] ، مع الاشارة الى انخفاض هذه النسبة في مملكة البحرين و دولة الكويت عن المتوسط الخليجي لتصل إلى 97 و 99 ذكرا لكل مائة أنثى على التوالي. يؤكد هذا المؤشر على عمق الخلل في التركيبة السكانية الذي يميل لصالح السكان غير

[4] الهرم السكاني لايشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

[5] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة وقطر

[6] ملاحظة نسبة النوع المشار إليها في تقرير الإحصاءات السكانية والحيوية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2010- 2016م، العدد 2 تبلغ 159 ذكرا لكل مائة أنثى

[7] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر

المواطنين. في حين يشير تحليل واقع البيانات السكانية لمواطني دول المجلس إلى تجانس واتساق المؤشرات السكانية الخليجية مع المعدلات العالمية الطبيعية للتركيبة السكانية ونسبة النوع الاجتماعي.

و أما من حيث توزيع سكان دول مجلس التعاون حسب الفئات العمرية يتضح أن الأطفال يشكلون 34.1 % من إجمالي السكان بدول المجلس، في حين يشكل السكان في سن العمل وكبار السن 61.7 % و 4.2 % على التوالي[8]، و يعكس هذا التوزيع الانسجام مع طبيعة التحول الديموغرافي للمجتمعات الفتية التي تتسم باتساع قاعدة هرمها السكاني وضمور في فئاته الأخرى والذي يتأثر بكثير من العوامل التي تمر بها دول المجلس من حيث تحسن مستويات المعيشة والصحة والرفاه الاجتماعي والتي بدورها لها إنعكاس على جوانب المؤشرات الحيوية.

6.1 الزيادة الطبيعية

تشير بيانات الزيادة الطبيعية والمؤشرات الحيوية إلى أن عدد المواليد الأحياء في دول المجلس ارتفع بمتوسط معدل نمو سنوي للفترة 2012-2017م بلغ 0.4 % ، حيث ارتفع هذا العدد من حوالي 870.5 ألف مولود إلى 891.5 ألف مولود صاحبه انخفاض في عدد الوفيات من حوالي 130.4 ألف حالة وفاة إلى حوالي 106.1 ألف وفاة خلال نفس الفترة. وترجع منظمة الصحة العالمية سبب الوفيات في دول المجلس إلى الأمراض غير المعدية التي تنجم عن تعاطي التبغ وإختلال النظام الغذائي وضعف ممارسة الأنشطة البدنية والتي تسهم بحوالي 60 % من حجم الوفيات.[9]و تشير التقديرات إلى أن الزيادة الطبيعية ارتفعت بمعدل سنوي بلغ 0.8 % حيث ارتفعت من حوالي 740 ألف مولود إلى 771.6 ألف مولود خلال نفس الفترة ، وقد بلغ معدل الزيادة الطبيعية حوالي 14.0 نسمة لكل ألف من السكان.

7.1 المواليد الأحياء

كما سبقت الاشارة إلى أن عدد المواليد الأحياء بدول مجلس التعاون بلغت 891.5 ألف مولود حي في عام 2017م ، سجلت المملكة العربية السعودية أعلى معدل للعدد المواليد الأحياء الذي بلغ 595.8 مولود حي رغم ما شهدته المملكة من تراجع في عدد المواليد بمعدل سنوي بلغ 0.3 % مقارنة بعام 2012م . ويمثل عدد المواليد الأحياء في المملكة العربية السعودية حوالي 66.8 % من إجمالي عدد المواليد الأحياء بدول المجلس بينما تتوزع النسبة المتبقية على دول المجلس الأخرى على النحو الذي يبينه الشكل رقم 4.

[8] البيانات لا تشمل مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر

[9] منظمة الصحة العالمية http://www.who.int/mediacentre/news/statements/2012/ncds_20120106/en/

شكل 4 : التوزيع النسبي للمواليد الأحياء بدول مجلس التعاون ،2017م

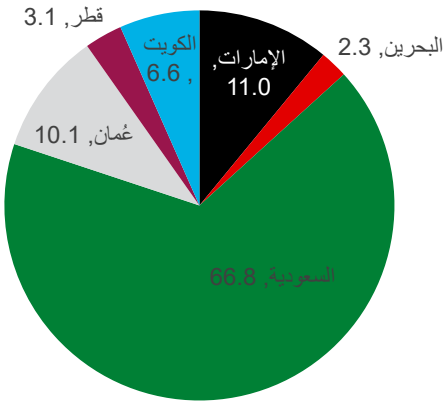

8 . 1 عدد الوفيات

بلغت عدد الوفيات في دول مجلس التعاون 106.1 ألف حلة وفاة في عام 2017م مسجلة معدل تراجع بمتوسط سنوي بلغ 3.4 % مقارنة بعام 2012م . وقد أوضحت البيانات أن المملكة العربية السعودية سجلت أعلى عدد وفيات بلغ 76.5 ألف حالة وفاة رغم معدل التراجع السنوي الذي بلغ 5.1 % خلال نفس الفترة. وتشكل الوفيات في المملكة العربية السعودية حوالي 72.1 % من اجمالي الوفيات بدول المجلس ، في حين تتوزع النسبة المتبقية على دول المجلس الأخرى على النحو الذي يبينه الشكل رقم 5

شكل 5 : التوزيع النسبي للوفيات بدول مجلس التعاون ،2017م

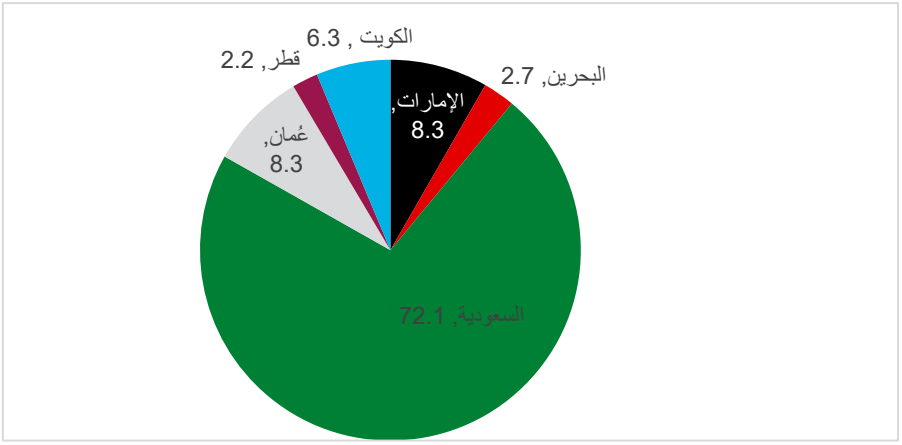

9 . 1 معدلات الخصوبة

سجلت سلطنة عُمان أعلى معدل خصوبة بين دول المجلس حيث بلغ هذا المعدل على مستوى اجمالي السكان (مواطنات وغير مواطنات) 2.9 مولود حي للمرأة في سن الإنجاب (15-49 سنة)، بينما بلغ هذا المعدل في الكويت 2.1 مولود لكل إمرأة في سن

الانجاب. في حين بلغ المعدل 1.9 مولود و 1.8 مولود في كل من مملكة البحرين ودولة قطر على التوالي.[10] إلا أن البيانات تشير إلى التفاوت الكبير بين المواطنات وغير المواطنات في هذا المؤشر حيث يعكس الشكل رقم 6 توزيع معدل الخصوبة الكلية حسب الجنسية في بعض دول المجلس.[11]

شكل 6 : معدل الخصوبة الكلية حسب الجنسية 2018م

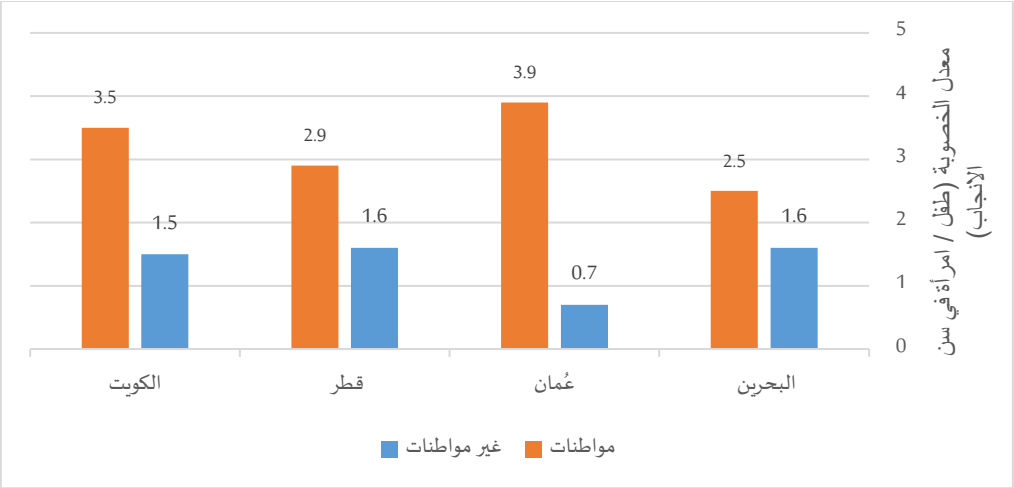

وعلى الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة الكلية على المستوى الاجمالي (مواطنات وغير مواطنات) إلا أن معدلات الخصوبة بين المواطنات في دول المجلس والتي عكسها الشكل رقم 4 أعلاه تُعد ضمن المعدلات المرتفعة عالميا والتي تقترب من معدلات الخصوبة في البلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان أفريقيا وجنوب الصحراء والتي بلغت 4.6 و 4.8 مولود لكل إمرأة في سن الانجاب (15-49) سنة على التوالي في عام 2017م. وتعتبر هذه المعدلات أقل من المستويات التي كانت عليها في حقبة التسعينات من القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، والذي قد يعزى إلى السياسات والتوجهات التي اتبعتها بعض دول مجلس التعاون كبرامج تنظيم الأسرة والبرامج الصحية التثقيفية في مجال الصحة الانجابية، أو نتيجة عوامل أخرى غير مباشرة كتأخر سن الزواج وارتفاع معدلات التحاق الفتيات بمؤسسات التعليم العالي أو ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

إن تراجع معدلات الخصوبة في بعض دول المجلس قد تترتب عليه بعض الآثار التي قد يكون لها إنعكاسات سياسية واقتصادية. فالتراجع في معدلات الخصوبة سيصاحبة بمرور الوقت اضمحلال في حجم السكان في الفئات العمرية الصغرى، كما سيؤثر ذلك عبر مراحل التحول الديموغرافي على حجم قوة العمل.

1 . 10 العمر المتوقع عند الميلاد

[10] بيانات مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت لعام 2017م

[11] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية غير متوفرة

تشير البيانات إلى أن متوسط العمر المتوقع لكلا الجنسين في دول المجلس حقق خلال الفترة من 2012م - 2018م نموا مضطردا، ليبلغ هذا المعدل في عام 2018م حوالي 80.9 سنة في دولة الكويت و 80.7 سنة في دولة قطر في حين بلغ حوالي 77.0 سنة في مملكة البحرين وسلطنة عُمان[12]. ويتفاوت هذا المعدل بين الذكور والإناث في دول المجلس كما يعكسه الشكل رقم 7.

شكل 7 : معدل العمر المتوقع عند الميلاد للمواطنين حسب 2018م

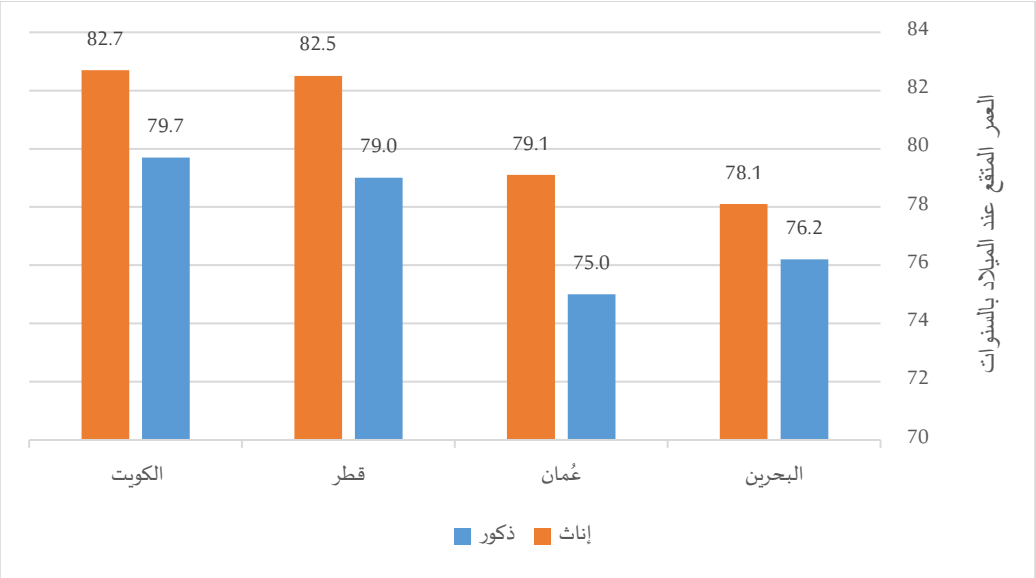

ويعد هذا المؤشر مهماً لفهم الحالة الصحية والاقتصادية والاجتماعية والغذائية والثقافية للمجتمع ،فهو يتاثر بعدة عوامل كالعمر الحالي للفرد وجنسه وحالته الاجتماعية والاقتصادية، كما أنه يتأثر أيضا بمدى تقدم الخدمات الطبية والتغذوية وحالة الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويعتبر معدل العمر المتوقع في دول المجلس من المعدلات المرتفعة على مستوى العالم حيث يتجاوز المتوسط العالمي البالغ 72 سنة، إلا أنه لايزال دون مستويات البلدان ذات الدخل المرتفع وبلدان الاتحاد الأوروبي سواء كان ذلك لإجمالي السكان الذي يبلغ 81 سنة أم للذكور أو للإناث والتي تبلغ و 78 سنة و 83 - 84 سنة على التوالي.

1 . 11 معدل الإعالة

بلغ معدل الاعالة السكانية الكلية بمجلس التعاون حوالي 34.8 فردا معالا لكل 100 شخص في سن العمل حيث بلغت إعالة الأطفال حوالي 30.2 طفلا معالا لكل 100 شخص في سن العمل في حين جاءت إعالة كبار السن منخفضة لتبلغ حوالي 4.6 معالا من كبار السن لكل 100 شخص في سن العمل[13].

[12] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية غير متوفرة

[13] لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر

في حين بلغ معدل الاعالة الاقتصادية الكلية بمجلس التعاون حوالي 67.7 فردا معالا لكل 100 شخص من المشتغلين حيث بلغت إعالة الأطفال حوالي 58.2 طفلا معالا لكل 100 شخص من المشتغلين في حين بلغت إعالة كبار السن حوالي 8.9 معالا من لكل 100 شخص من المشتعلين[14].

1 . 12 السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس لمعالجة القضايا السكانية

أولا: الاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أقر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته التاسعة عشرة – ديسمبر 1998م في أبوظبي ، وثيقة الاطار العام للاستراتيجية السكانية لدول المجلس التي تهدف لتحقيق معدلات نمو سكانية تسعى للوصول إلى تركيبة سكانية ملائمة من خلال مجموعة من البرامج التي تساهم في تنمية الموارد البشرية و إلى تنظيم استقدام العمالة الوافدة.[15]وقد طور الاطار العام لهذه الاستراتيجة عام 2012م واشتمل على 7 محاور رئيسة. حظي محور السكان بنصيب وافر من هذه الاستراتيجية، وقد تمثل الهدف الأول لمحور السكان في تحقيق التوازن في التركيبة السكانية والحفاظ على الهوية الوطنية من خلال مسارين هما ترشيد معدلات النمو السكاني للوافدين، وتعزيز الهوية الوطنية والخليجية. ونظرا لما يمثله التوازن السكاني من أهمية بالغة في التأثير على جوانب الحياة المختلفة في دول المجلس فقد وضعت الاستراتيجية السكانية إجراءات واضحة ودقيقية لمراقبة الوضع في التركيبة السكانية من خلال الرصد الدقيق والمستمر للتركيبة السكانية للوقوف بشكل آني ومستقبلي على حالة التوازن بين السكان المواطنين وغير المواطنين. كما أنها دعت إلى اتخاذ التدابير اللازمة التي تخفض معدلات نمو الوافدين بما يتناسب ومتطلبات التنمية بدول المجلس، وتفعيل الضوابط الموضوعة لمنع العمالة غير النظامية.

أما الهدف الثاني فيتمثل في تحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد الاقتصادية والبيئية عبر 3 مسارات متوازية هي : الاستغلال الأمثل للموارد السكانية والاقتصادية ، العمل على استدامة الموارد الاقتصادية والبيئية،و تحقيق التنمية المتوازنة والعمل على خفض النمو السكاني السريع في المناطق الحضرية.

وتنفيذا لهذه المسارات فقد اقترحت الاستراتيجية مجموعة من الإجراءات التي ترى أنها مناسبة لبلوغ هذا الهدف، منها ما تحقق على أرض الواقع ومنها ما يحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي للوقوف على مدى التقدم فيه. فقد اقترحت الاستراتيجية إجراء الدراسات والمسوح الاقتصادية بانتظام وبشكل متزامن بين دول المجلس للوقوف على معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي أولا بأول، وهذا ما يترجمه تأسيس المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يسعى للقيام بالمشاريع الإحصائية المشتركة وكذلك توحيد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة وصولا لفهم مشترك يساعد على تشخيص القضايا السكانية والاقتصادية بين دول المجلس.

وفيما يتعلق باتخاذ التدابير الاقتصادية المناسبة التي تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي و النمو السكاني ، ووضع الخطط والاستراتيجيات الملائمة لاستغلال الموارد السكانية والاقتصادية، فقد أقرّ المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين (مسقط ،

[14] لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر

[15] الأمانة العامة لمجلس التعاون، الإطار العام المطور للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،2012م

ديسمبر 2001) الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تضمنت عددا من الجوانب التي تعزز العمل الخليجي المشترك وترسخ الاهتمام بالقضايا و الموارد السكانية كتنمية الموارد البشرية ، بما في ذلك التعليم ، ومحو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي ، وتفعيل الاستراتيجية السكانية ، وتوطين القوى العاملة وتدريبها وزيادة مساهمتها في سوق العمل[16].

ثانيا: إستراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون (2010 -2025م)

أقر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته التاسعة عشرة – ديسمبر 1998م في أبوظبي، استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى (2000-2025م) والتي تم مراجعتها وتطويرها بما يتواكب مع التطورات المحلية والإقليمية والعالمية، وقد أقرت الاستراتيجية المعدلة في دورة المجلس الأعلى الحادية والثلاثين (أبوظبي، ديسمبر 2010م)، واشتملت الاستراتيجية المطورة على 8 محاور رئيسة يأتي من ضمنها محور قضايا السكان والقوى العاملة.

يتمثل الهدف الاستراتيجي لقضايا السكان والقوى العاملة في تحقيق المعالجة الشاملة لقضايا السكان والموارد البشرية وإصلاح الاختلال في التركيبة السكانية وتركيبة القوى العاملة في دول المجلس بما يحقق التجانس السكاني والاجتماعي ويكفل الاستخدام الكامل لقوة العمل الوطنية ويرتقي بإنتاجية المواطن في دول المجلس.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف تبني المسارات التالية:

1. تبني دول المجلس سياسات سكانية صريحة تعالج القضايا السكانية لجميع فئات المجتمع وتلبي احتياجاتهم في المجالات التنموية المختلفة كالصحة والتعليم والعمل. تبني المنهجيات الحديثة والمناسبة لتطوير وإدارة الموارد البشرية والارتقاء بكفاءتها الإنتاجية.
2. الاستمرار في تبني برامج إحلال العمالة الوطنية وتفعيل هذه البرامج في كافة دول المجلس أخذا في الاعتبار القدرة الإنتاجية وكفاءة الأداء.
3. زيادة معدل مشاركة المرأة في قوة العمل.
4. إعادة هيكلة نظم ومفاهيم المؤسسات التعليمية والتدريبية بما يلبي احتياجات الأنشطة التنموية من العمالة الوطنية بمختلف مهاراتها.
5. غرس قيم الاعتماد على الذات لدى مواطني دول المجلس لدخول سوق العمل.
6. تبني سياسات وبرامج كفيلة بتشجيع القطاع الخاص على تشغيل العمالة الوطنية وتحفيزها على العمل في القطاع الخاص.
7. إيجاد مناخ الاستثمار المتكامل الذي يضمن لمواطني دول المجلس ومؤسساته الفرص الملائمة لتحقيق مبادراته ومشروعاته لدى أي من الدول الأعضاء.

ثالثا: المعالجة الشاملة لقضايا السكان وإصلاح الاختلال في التركيبة السكانية

[16] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المسيرة والانجاز ،2016م

أصدر المجلس الأعلى في الدورة الرابعة والعشرين (دولة الكويت، ديسمبر 2003م) قراره بالمعالجة الشاملة لقضايا السكان و إصلاح الاختلال في التركيبة السكانية بما يحقق التجانس السكاني والاجتماعي[17]، فصدر عدد من القرارات والقوانين الموحدة على مستوى المجلس أو على المستوى الوطني لكل دولة على حده ، حيث اصدرت الدول الأعضاء العديد من القوانين والقرارات واللوائح المنظمة والمساعدة في علاج الخلل في التركيبة السكانية وسوق العمل وتفعيل عملية التوطين وتقليص البطالة ، وإعادة تأهيل العمالة الوطنية لمتطلبات التشغيل وسوق العمل. كما دعت هذه المعالجة إلى الاستفادة من الرؤى الاقتصادية للدول الأعضاء لتحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد الاقتصادية والبيئية، كما دعمت تسهيل إجراءات التنقل بين الدول الأعضاء وتحفيز مواطني دول المجلس للالتحاق بالعمل في القطاع الخاص، وتنمية الاستثمارات لاستيعاب الداخلين لسوق العمل. كما حثت على تنفيذ العديد من الفعاليات حول قضايا السكان في دول المجلس مثل المؤتمرات والمنتديات وورش العمل وغيرها.

[17] المصدر السابق

الفصل الثاني : الأداء الاقتصادي

1.2 تمهيد

يشير تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2019م الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ النمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.0 % مقارنة بعام 2017 م. وقد ساعدت على هذا التباطؤ عدة عوامل كان أبرزها العوائق المفروضة أمام التجارة الخارجية بين الدول ، و حالة عدم اليقين التي سادت عدد من دول العالم نتيجة للظروف السياسية والصراعات المسلحة فيها ، ناهيك عن العوامل التي تسبب ضغوطا على الاقتصاد الكلي في العديد من اقتصادات السوق الناشئة والعوامل الهيكلية كالانخفاض في نمو الإنتاجية و ارتفاع عدد السكان في الفئات العمرية المتقدمة وخاصة في بلدان الاقتصادات المتقدمة.

وتشير الاحصاءات الاقتصادية لمنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي العالمي بالأسعار الثابتة لعام 2010م إلى 82.4 تريليون دولار إمريكي في عام 2018م بعد أن حقق حوالي 69.9 تريليون دولار إمريكي في عام 2012م. كما ارتفع هذا المؤشر بالأسعار الجارية خلال نفس الفترة من 75.0 تريليون دولار إمريكي إلى 85.3 تريليون دولار إمريكي. صاحب ذلك ايضا ارتفاع في المؤشر العالمي للأسعار القياسية للمستهلكين من 107.3 نقطة في عام 2012م إلى 125.6 في عام 2018م محققا متوسط نمو بلغ 3.15 نقطة بين خلال العامين الأخيرين 2017م و 2018م.[18] وتبلغ حصة دول مجلس التعاون من الناتج المحلي الإجمالي العالي بالأسعار الثابتة لعام 2010م ، وبالأسعار الجارية لعام 2018م حوالي 8.5 % و 7.6% على التوالي.

وفي مجال التجارة الدولية تشير البيانات إلى نمو حجم التجارة الخارجية السلعية (مجموع الصادرات والواردات) بين عامي 2012- 2018م بمعدل نمو بلغ 0.9 % حيث ارتفعت من 37.1 تريليون دولار إمريكي إلى 39.2 تريليون دولار إمريكي. كما نما حجم الصادرات السلعية خلال نفس الفترة بمتوسط سنوي بلغ 0.8 % ليصل إلى 19.4 تريليون دولار إمريكي في حين نما حجم الواردات بمتوسط سنوي بلغ 1.0 % ليصل إلى 19.7 تريليون دولار إمريكي. وتسهم دول مجلس التعاون مجتمعة بحوالي 4.3 % و 2.5 % من حجم الصادرات و الواردات العالمية على التوالي.

2.2 الحسابات القومية

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مستوى مجلس التعاون في عام 2018م أعلى معدل نمو سنوي خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث نما بما نسبته 13.0% ليصل إلى ما قيمته 1649.7مليار دولار أمريكي، مقارنة بنسبة نمو بلغت 7.3% وبما قيمته 1,460.0مليار دولار أمريكي في العام 2017م (شكل 8).

[18] UNCTADSTA ,https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?IF_ActivePath=P,9&sCS_ChosenLang=en

شكل 8 : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لمجلس التعاون، 2012-2018م

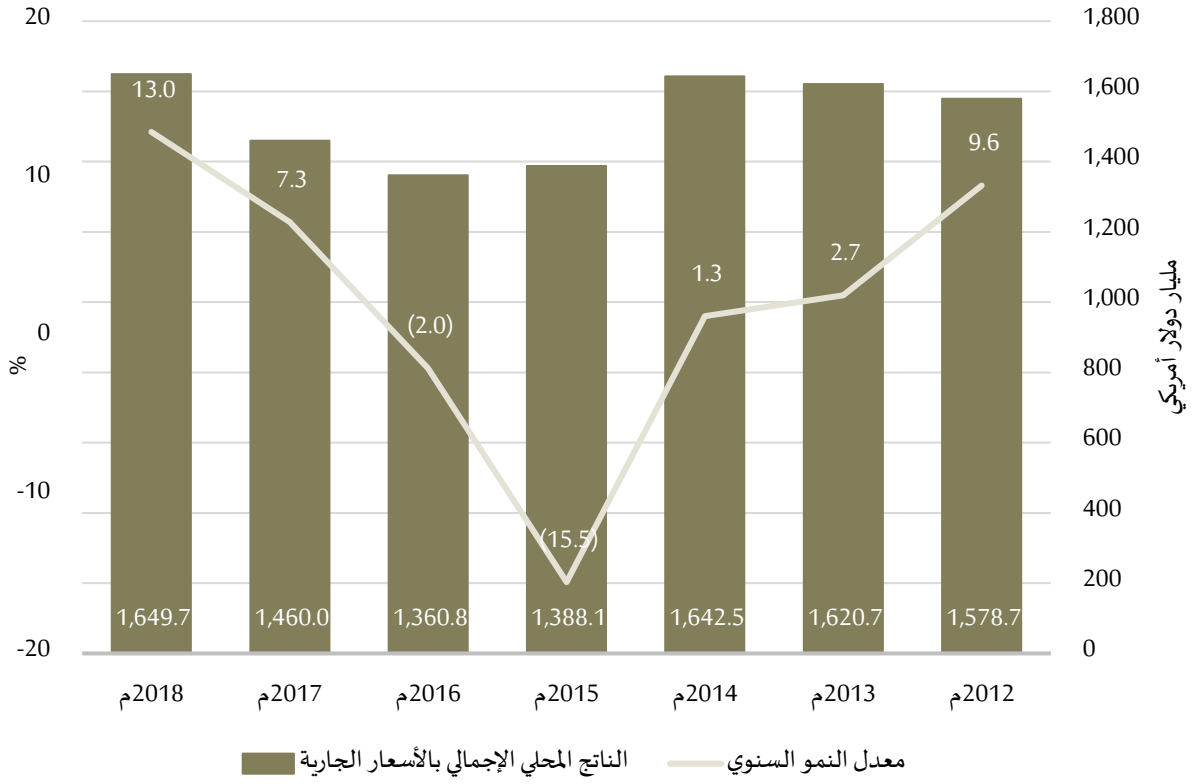

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وحققت جميع دول مجلس التعاون نموا موجبًا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبنسبٍ أعلى من متوسط النمو العالمي[19] البالغ 6.1% في العام 2018م، حيث حققت دولة الكويت أعلى معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبةٍ بلغت 16.6% ليصل إلى ما قيمته 140.7 مليار دولار أمريكي، تلاها دولة قطر بنسبة 14.6% ليصل إلى191.4 مليار دولار أمريكي، والمملكة العربية السعودية بنسبة 14.2% ليصل إلى786.5 مليار دولار أمريكي. وحققت كل من سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين معدلات نمو بلغت ما نسبته 12.3% و9.7% و6.1%، على التوالي، ليصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فيها إلى ما قيمته 79.3 و414.2 و37.7 مليار دولار أمريكي على التوالي في عام 2018م.

وجاء هذا النمو مدفوعًا بالنمو الكبير الذي شهده القطاع النفطي (أنشطة استخراج النفط والخدمات ذات الصلة) والبالغ 34.1% في العام 2018م (شكل 2)، ويعزى ذلك إلى التغير في أسعار النفط وأثره المباشر على اقتصادات دول مجلس التعاون. حيث ارتفع السعر العالمي للنفط الخام من 52.8 دولار أمريكي للبرميل في عام 2017م إلى 68.3 دولار أمريكي في العام 2018م. وتساهم أنشطة القطاع النفطي بما نسبته 30.9% في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العام 2018م، وبقيمةٍ بلغت 510.2 مليار دولار أمريكي مقارنةً بنسبة مساهمة بلغت 26.1% في العام 2017م وبقيمةٍ وصلت إلى 380.5 مليار دولار أمريكي العام 2017م.

[19] البنك الدولي، ديسمبر 2019م.

شكل9: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للقطاعين النفطي وغير النفطي لمجلس التعاون ومتوسط سعر النفط الخام، 2012-2018م

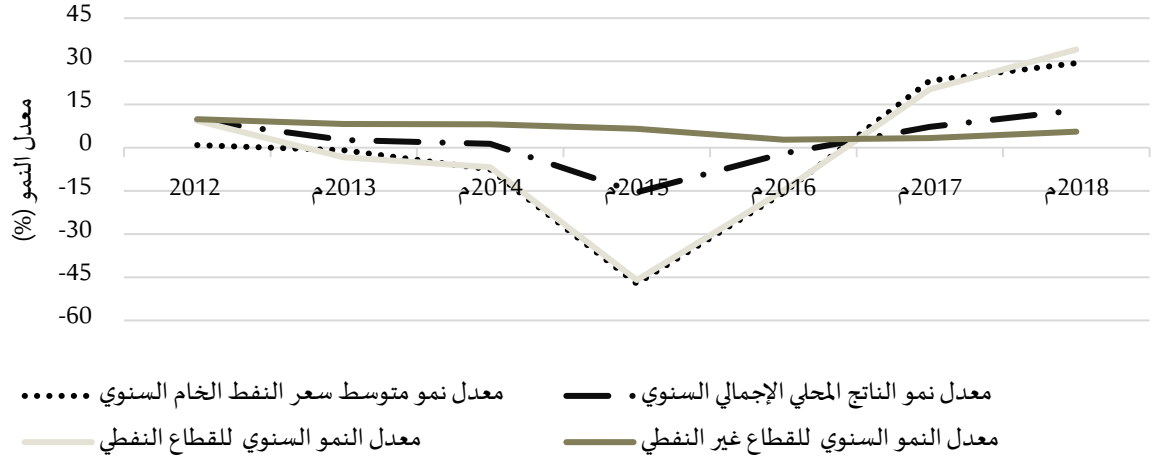

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م.
صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2019م.

وعلى صعيد مساهمات دول مجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون والبالغ 1649.7 مليار دولار أمريكي في العام 2018م، ساهمت المملكة العربية السعودية بما نسبته 47.7%، ودولة الإمارات العربية المتحدة بما نسبته 25.1%، ودولة قطر بـ11.6% ودولة الكويت بـ8.5% وسلطنة عمان بـ4.8%، وساهمت مملكة البحرين بما نسبته 2.3% خلال عام 2018م. وقد شكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون ما نسبته 1.9% من إجمالي الناتج العالمي[20] والبالغ 85,909.8 مليار دولار أمريكي في العام 2018م، وعلى مستوى الناتج المحلي للعالم العربي[21] فقد شكل ما يقارب 59.5% من الإجمالي والبالغ 2,774.3مليار دولار أمريكي. وحقق مجلس التعاون كتكتل نموا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل 13.0% في العام 2018م، ويعد هذا المعدل أعلى بكثير من المعدل العالمي والبالغ 6.1% من نفس العام (شكل 10).

[20] البنك الدولي، ديسمبر 2019م
[21] البنك الدولي، ديسمبر 2019م

شكل10 : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل النمو السنوي، 2018م

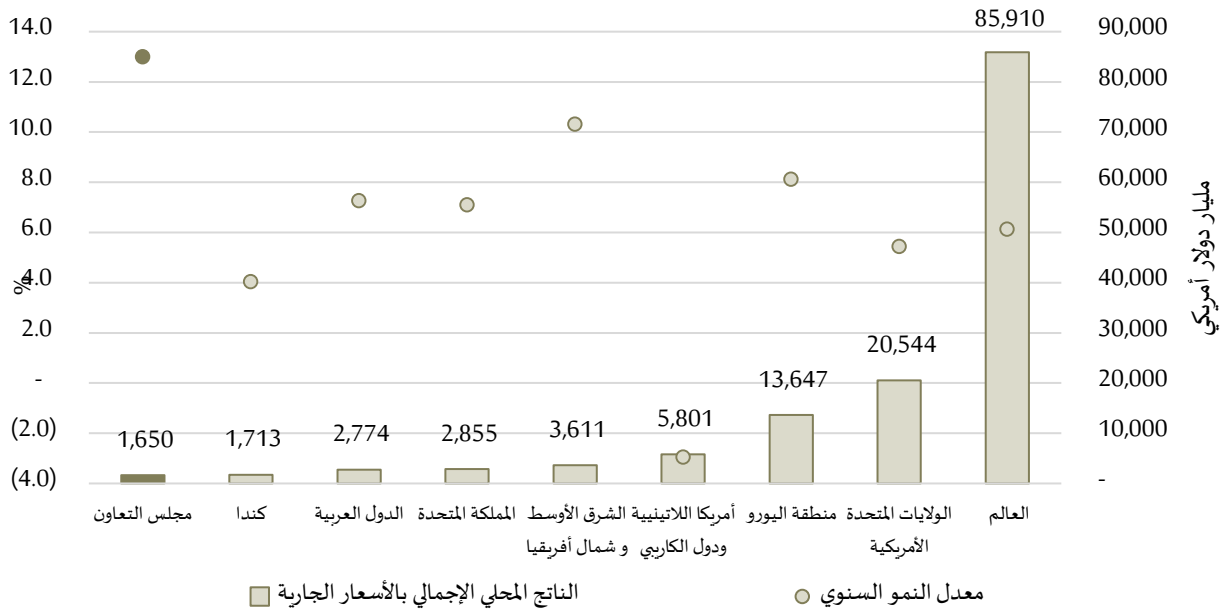

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

البنك الدولي، ديسمبر 2019م

حسب تصنيف البنك الدولي، فإن جميع دول المجلس تعتبر من الدول ذات الدخل المرتفع[22]. وعلى الرغم من التراجع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دول مجلس التعاون مقارنة بعام 2014م، إلا أنها ما زالت من أعلى دول العالم في هذا المؤشر، ففي حين بلغ المتوسط العالمي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 11.3 ألف دولار أمريكي في العام 2018م، بلغ متوسط نصيب الفرد في دول مجلس التعاون ما يقارب ثلاثة أضعاف هذا المتوسط أي 29.5 ألف دولار أمريكي23 . وتعتبر دولة قطر من أعلى دول العالم في هذا المؤشر محققة المرتبة الثامنة عالميًا، كما تأتي في المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون بمتوسط بلغ نحو 69.3 ألف دولار أمريكي في العام 2018م، وهو أعلى من المتوسط العالمي ومتوسط الدول ذات الدخل المرتفع في هذا المؤشر. وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، حيث بلغ فيهما ما مقداره 44.5 و31.8 ألف دولار أمريكي وهما معدلان أعلى من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عالميًا و عربيًا وخليجيًا، وفي مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية كان المعدل أقل من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي حيث بلغ ما مقداره 25.1 و23.5 ألف دولار أمريكي في العام 2018م، وحققت سلطنة عمان أقل متوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين دول مجلس التعاون حيث بلغ 17.2ألف دولار أمريكي ولكنه بالمقابل أعلى من المتوسط العالمي (شكل 11).

[22] حسب التصنيف الجديد للبلدان حسب مستويات الدخل للبنك الدولي 2018-2019 م، فإن الدول ذات الدخل المرتفع هي الدول التي يزيد فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن 12,055 دولار أمريكي.

[23] البنك الدولي، أبريل 2019م

شكل11 :متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، 2014-2018م

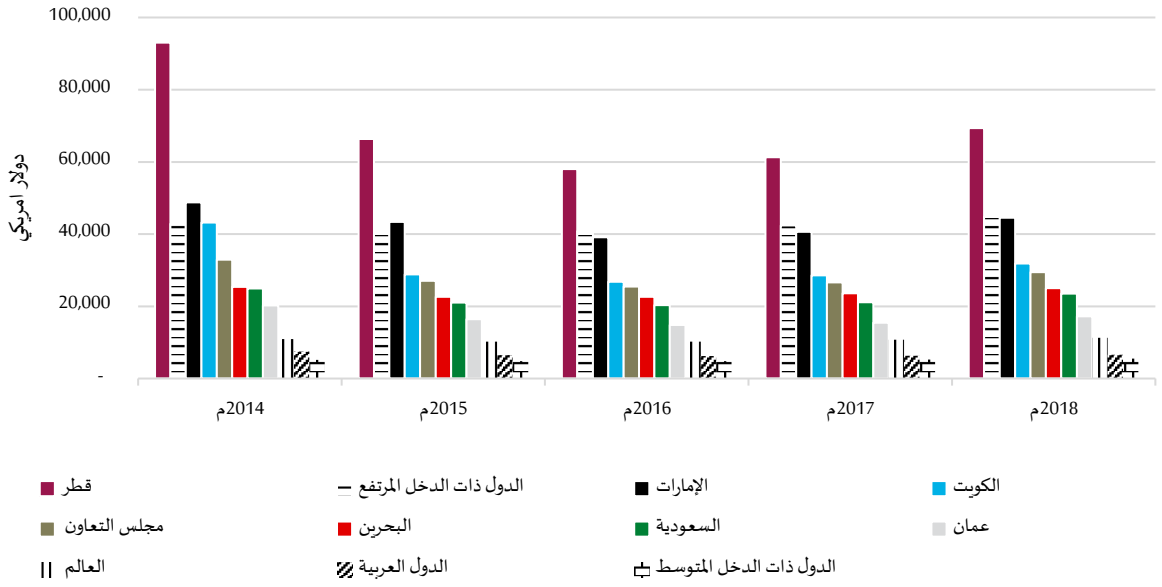

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م
البنك الدولي، ديسمبر2019م

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

بلغ اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة 100=2010 ماقيمته 1,508.3 مليار دولار أمريكي على مستوى مجلس التعاون في عام 2018م، مرتفعا بنسبة 2.0% عما قيمته 1,478.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017م (شكل 12).

شكل 12 : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل نموه السنوي لمجلس التعاون، 2012-2018م

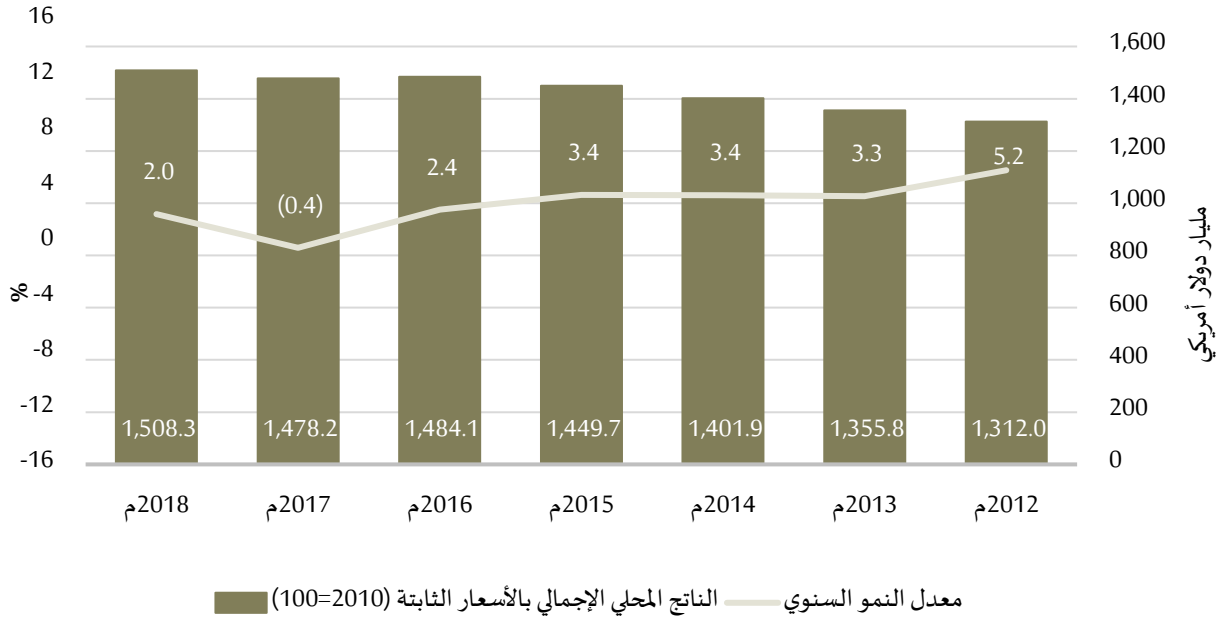

وشهدت القيمة المضافة للقطاع النفطي (أنشطة استخراج النفط والخدمات ذات الصلة) بالأسعار الثابتة نموًّا بمعدل 2.6% على مستوى مجلس التعاون في العام 2018م، بعد التراجع الذي بلغت نسبته 3.8% في العام 2017م، لتصل قيمتها إلى 575.6 مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 560.9 مليار دولار أمريكي في العام 2017م. وكذلك شهدت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة نموًا بلغت نسبته 1.7% في العام 2018م لتصل إلى ما قيمته 932.6 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 917.3 مليار دولار أمريكي في العام 2017م.

وعلى مستوى دول المجلس، حققت المملكة العربية السعودية أعلى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبنسبة بلغت 2.4% في عام 2018م، تلاها كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان بمعدل نمو بلغ 1.8%، ونما الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بما يقارب 1.7% في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت على التوالي، وبلغ المعدل ما نسبته 1.5% في دولة قطر. ومن الجدير ذكره ان متوسط النمو السنوي العالمي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ 3.0% في عام 2018م (شكل 13).

شكل13 : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل النمو السنوي، 2018م

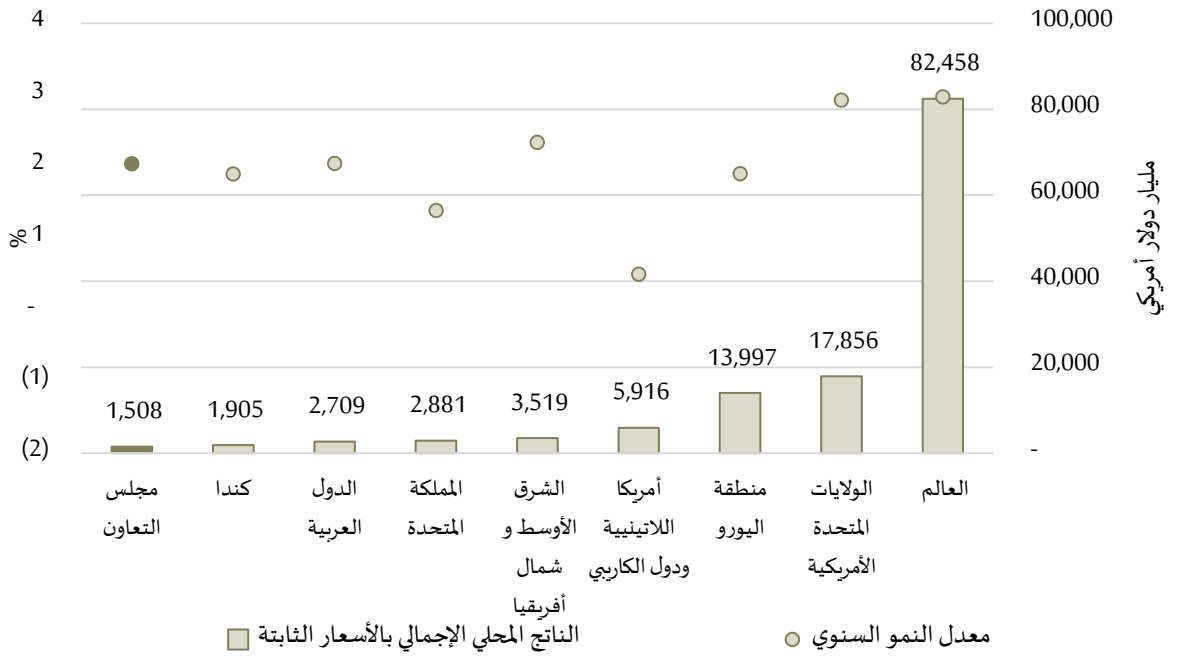

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

البنك الدولي، ديسمبر 2019م

3 . 2 الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدول مجلس التعاون 2014-2018م

تظهر السلسلة الزمنية للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لمجلس التعاون (بإستثناء مجموعةالسكن) خلال الفترة 2014-2018م اتجاهًا تصاعديًا منسوبًا إلى سنة الأساس 2007م، حيث بلغ الرقم القياسي العام السنوي لأسعار المستهلك لمجلس التعاون 135.0 نقطة في العام 2018م مرتفعا من مستوى 125.2 في عام 2014م (جدول 1).

كما تظهر السلسلة الزمنية تباينًا في اتجاه الأرقام القياسية للمجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام. حيث سجلت الارقام القياسية لمجموعات المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية و الملابس والأحذية والاتصالات والثقافة والترفيه استقرارا خلال الفترة 2014-2017م، في حين سجلت الأرقام القياسية لمجموعات التبغ والأثاث والأدوات المنزلية والصحة و النقل و التعليم اتجاهًا تصاعديًا خلال نفس الفترة، الى جانب تأثر الأرقام القياسية في المجموعات التي تأثرت بسياسة الضرائب في بعض دول المجلس في العام 2018م.

جدول 1: الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لمجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 2007=100

المجموعة	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	142.2	143.5	143.0	143.1	149.2
التبغ	155.3	158.3	175.3	215.3	279.0
الملابس والأحذية	110.4	110.7	112.0	110.5	109.7
الأثاث والأدوات المنزلية	129.0	131.0	132.0	131.9	134.9
الصحة	112.2	114.1	116.1	117.2	120.2
النقل	117.7	119.4	122.2	125.3	137.1
الاتصالات	94.5	94.2	94.2	93.1	94.7
الثقافة والترفيه	114.0	113.8	114.2	111.4	114.6
التعليم	138.1	142.6	148.1	152.3	156.4
المطاعم والفنادق	130.9	133.7	135.1	136.2	144.7
السلع والخدمات المتنوعة	126.7	128.4	129.4	134.5	136.9
الرقم القياسي العام بإستثناء السكن	125.2	126.7	128.1	129.3	135.0

تراوح الرقم القياسي في المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام (باستثناء السكن) لمجلس التعاون بين 279.0 نقطة في مجموعة التبغ و94.7 نقطة في مجموعة الاتصالات. يُظهر (شكل 12) اتجاه الرقم القياسي في المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام. ومن الملاحظ ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة التبغ بشكل متسارع خلال عامي 2017 و 2018م نتيجة لتطبيق بعض دول مجلس التعاون لضريبة إنتقائية على التبغ. كما يلاحظ أيضا الإتجاه التصاعدي في الرقم القياسي لكل من مجموعة الأغذية والنقل والمطاعم والفنادق نتيجة تطبيق ضريبة القيمة المضافة في بعض دول مجلس التعاون، ومن المجموعات التي شهدت ارتفاعًا في الرقم القياسي في السنوات الأخيرة مجموعة التعليم.

شكل14 : الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لمجلس التعاون 2014-2018م، سنة الأساس 100=2007

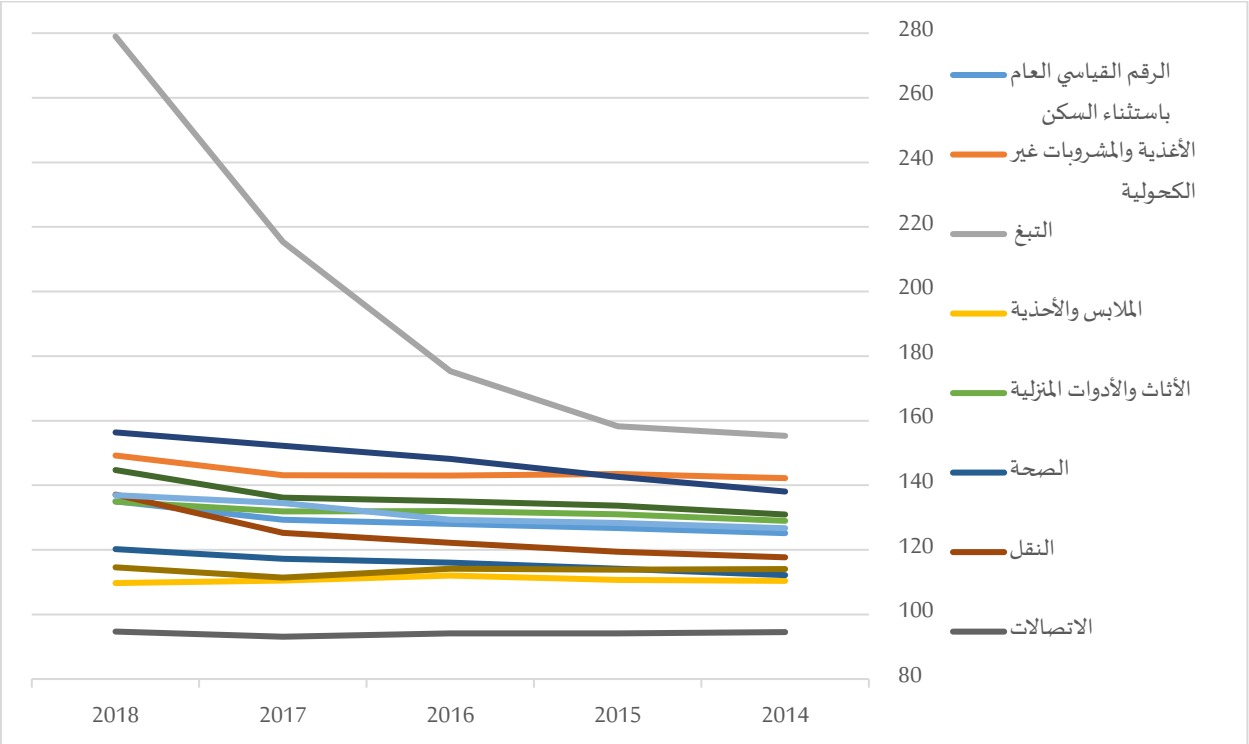

معدل التضخم في أسعار المستهلك لمجلس التعاون

شهد معدل التضخم العام لمجلس التعاون (بإستثناء السكن) تصاعدًا ملحوظًا خلال عام 2018م ليبلغ 4.4% مقارنة بمعدل 1.0% في العام 2017م حيث تظهر السلسلة الزمنية تراجعًا ثابتًا لمعدل التضخم العام لمجلس التعاون خلال الفترة 2014-2017م، فقد تراجع معدل التضخم من 1.7% في عام 2014م ليصل إلى 1.0% في العام 2017م ليرتفع إلى 4.4% في العام 2018م(جدول 2).

جدول 2: معدلات التضخم (%) لمجلس التعاون الخليجي 2014-2018م

المجموعة	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	1.7	0.9	-0.3	0.0	4.3
التبغ	4.2	1.9	10.8	22.8	29.6
الملابس والأحذية	1.1	0.3	1.2	-1.4	-0.7
الأثاث والأدوات المنزلية	2.9	1.6	0.8	-0.1	2.3
الصحة	1.5	1.7	1.7	1.0	2.6
النقل	1.3	1.4	2.3	2.6	9.5
الاتصالات	0.4	-0.4	0.0	-1.1	1.7
الثقافة والترفيه	0.8	-0.1	0.3	-2.4	2.9
التعليم	4.5	3.3	3.9	2.8	2.7
المطاعم والفنادق	1.0	2.1	1.1	0.8	6.3
السلع والخدمات المتنوعة	1.4	1.3	0.8	3.9	1.8
معدل التضخم العام بإستثناء السكن	1.7	1.2	1.1	1.0	4.4

وحسب المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك، تشير البيانات بأن مجموعة التبغ سجلت أعلى معدل للتضخم في العام 2018م بما نسبته 29.6%، كما ارتفع معدل التضخم في مجموعة النقل بنسبة 9.5%، ومجموعة المطاعم والفنادق 6.3%، ومجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية 4.3%، ومجموعة الثقافة والترفيه 2.9%، ومجموعة التعليم 2.7%، ومجموعة الصحة 2.6%، ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية 2.3%، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة 1.8%، ومجموعة الاتصالات 1.7%، في المقابل انخفضت أسعار مجموعة الملابس والأحذية بنسبة -0.7%.

شكل15 : معدلات التضخم لمجلس التعاون لعام 2018م

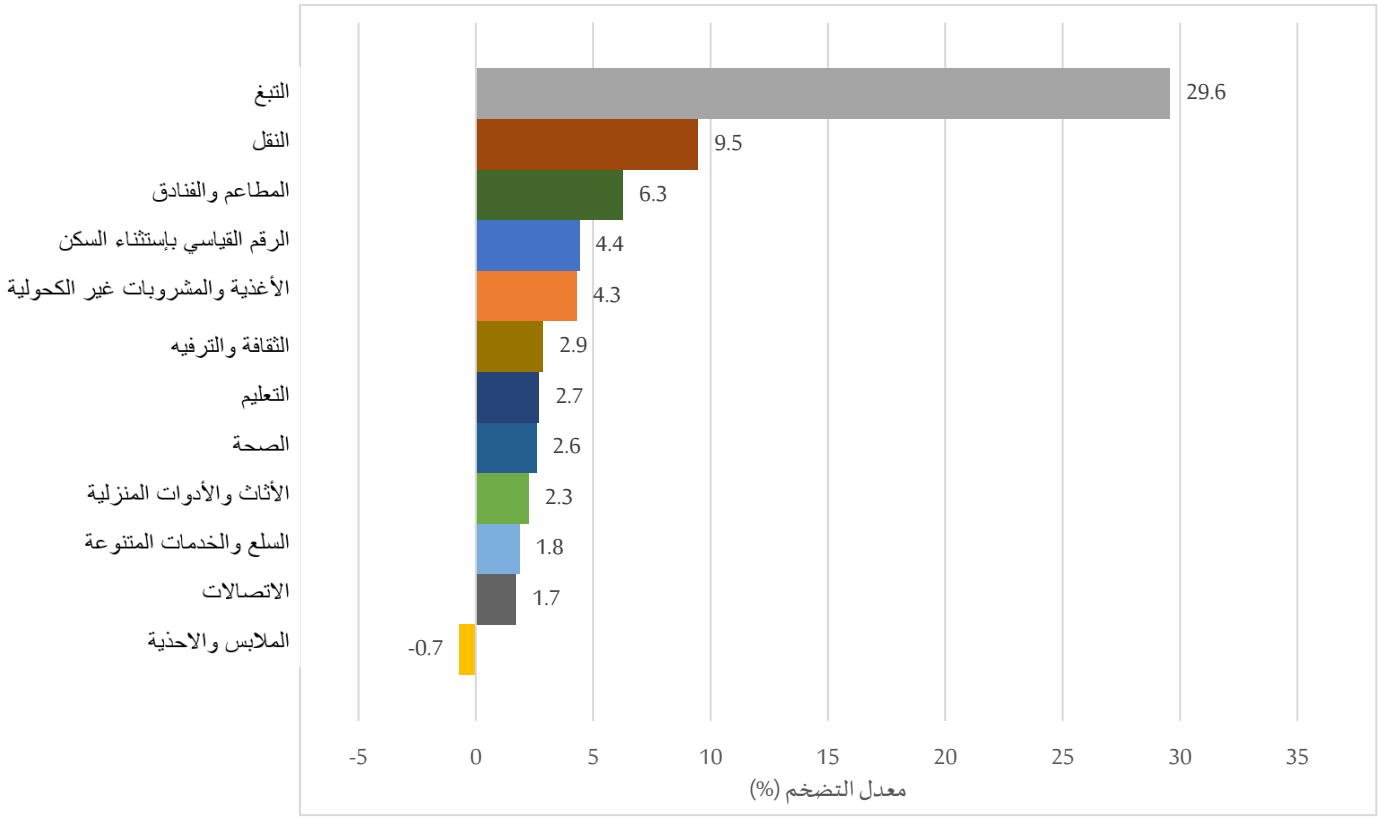

4 . 2 التطورات النقدية والمالية

استمرت مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون في اتباع سياسات نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار وتمكين القطاع المصرفي لدعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيـام بدورها التمويلي في الاقتصاد، وواصلت مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي بدول المجلس في التحسن خلال العام 2018م وذلك نتيجة لارتفاع متوسط أسعار النفط العالمية والإصلاحات الهيكلية لنظام المالية العامة التي تنتهجها الدول الأعضاء بالمجلس.

المجاميع النقدية

سجلت المجاميع النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي معدلات نمو إيجابية في العام 2018م، حيث ارتفع عرض النقد بمفهومه الضيق م1 الذي يتمثل بالنقد المتداول خارج المصارف بالإضافة للودائع النقدية بنسبة 1.3% في العام 2018م مقارنةً مع العام السابق، وارتفع عرض النقد بمعناه الواسع م2 الذي يشمل عرض النقد م1 مضافاً إليه الودائع شبه النقدية خلال نفس الفترة بمعدل 1.7%. وعلى صعيد الدول الأعضاء، سجلت سلطنة عُمان في العام 2018م أعلى معدل نمو لعرض النقد م2 بلغ 8.3%، تلتها كل من دولة الكويت بنسبة 3.9%، ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 2.5%، ومملكة البحرين بنسبة 2.4%، والمملكة العربية السعودية بنسبة 2.3%. وأما دولة قطر فقد سجلت تراجعاً بنسبة -6.5%. كما ارتفع عرض النقد م3 الذي يتضمن عرض النقد م2 بالإضافة إلى الودائع شبه النقدية الأخرى بنسبة 3.0% في العام ذاته. وسجلت القاعدة النقدية (النقود الاحتياطية) لمجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته 7.8%.

شكل16: معدلات نمو عرض النقد م2 لمجلس التعاون للعام 2018م

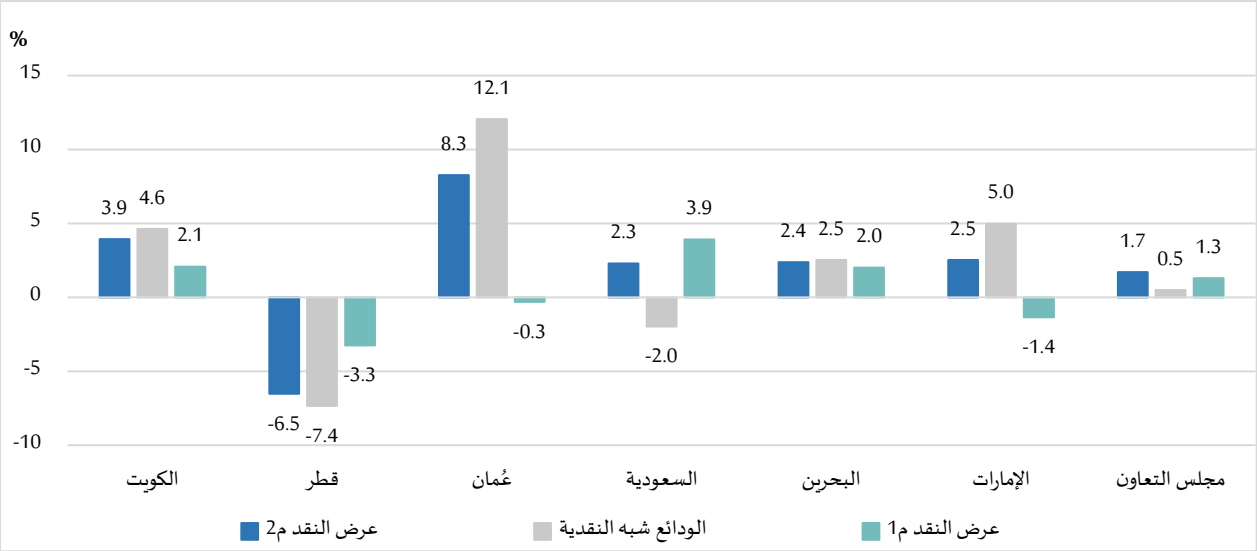

ودائع البنوك التجارية

ويأتي التحسن في نمو المجاميع النقدية لمجلس التعاون الخليجي مدعوماً بنمو مجموع الودائع لدى البنوك التجارية العاملة بدول المجلس، حيث حققت معظم البنوك التجارية العاملة بدول المجلس معدلات نمو إيجابية لمجموع الودائع في العام 2018م تراوحت بين 2.6% في المملكة العربية السعودية و 7.9% في دولة الإمارات العربية المتحدة، بينما انخفض مجموع الودائع المصرفية في دولة قطر بنسبة -1.5%. وساهم نمو الودائع في استقرار السيولة المصرفية ونمت القروض المحلية المقدمة من قبل البنوك التجارية العاملة بدول المجلس بشكل إيجابي وتراوحت معدلات النمو بين 2.8% في المملكة العربية السعودية و 9.4% في مملكة البحرين.

شكل17: معدلات نمو مجموع الودائع المصرفية والقروض المحلية بدول مجلس التعاون للعام 2018م

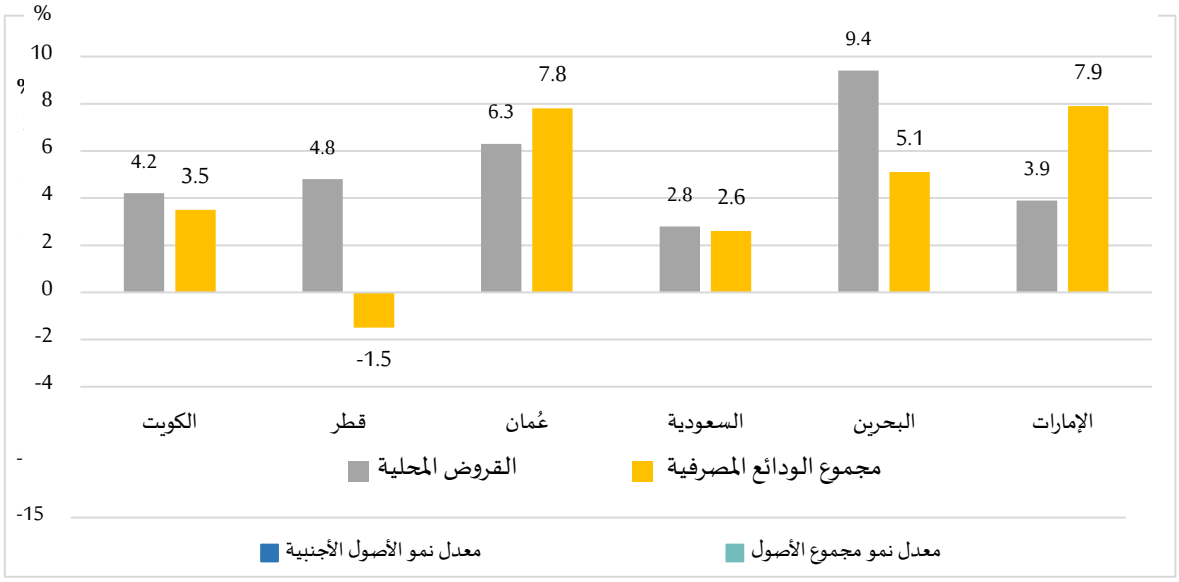

الميزانيات العمومية للقطاع المصرفي

تحسنت الميزانيات العمومية للقطاع المصرفي الخليجي، حيث سجلت أصول البنوك التجارية في العام 2018م معدلات نمو ايجابية في كل دول المجلس تراوحت بين 2.5% في المملكة العربية السعودية و7.8% في سلطنة عُمان مقارنة مع العام السابق. كما حققت البنوك التجارية الإماراتية والعمانية والكويتية نمو ملحوظاً للأصول الأجنبية خلال العام 2018م بلغت نسبته 17.4% و 16.0% و 8.0%على التوالي. في حين بلغت نسبة الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية من إجمالي أصول البنوك التجارية 41.8% في مملكة البحرين[24] كأعلى نسبة على مستوى دول المجلس، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 23.7%، فيما تراوحت النسبة بين 20.7% و 8.6% في بقية الدول الأعضاء.

شكل18: معدلات نمو مجموع الأصول والأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية العاملة بدول مجلس التعاون للعام 2018م

[24]. بنوك التجزئة فقط.

أسواق المال

تحسن أداء المؤشر العام المركب لأسواق مجلس التعاون خلال عام 2018م بمعدل 6.2%. حيث شهدت مؤشرات أسواق المال في دول المجلس تفاوتا في الأداء، حيث سجل سوق دولة قطر إرتفاعاً بمعدل 20.8% و سوق أبوظبي و المملكة العربية السعودية و دولة الكويت بمعدل 11.7%، و 8.3%، و 5.2% على التوالي وانخفاض بمعدل -24.9% في سوق دبي. و -15.2% في سوق سلطنة عمان، في حين لم يسجل المؤشر العام لسوق مملكة البحرين تغيراً يذكر خلال عام 2018م.

شكل19: أداء المؤشر العام لأسواق المال بمجلس التعاون للعام 2018م

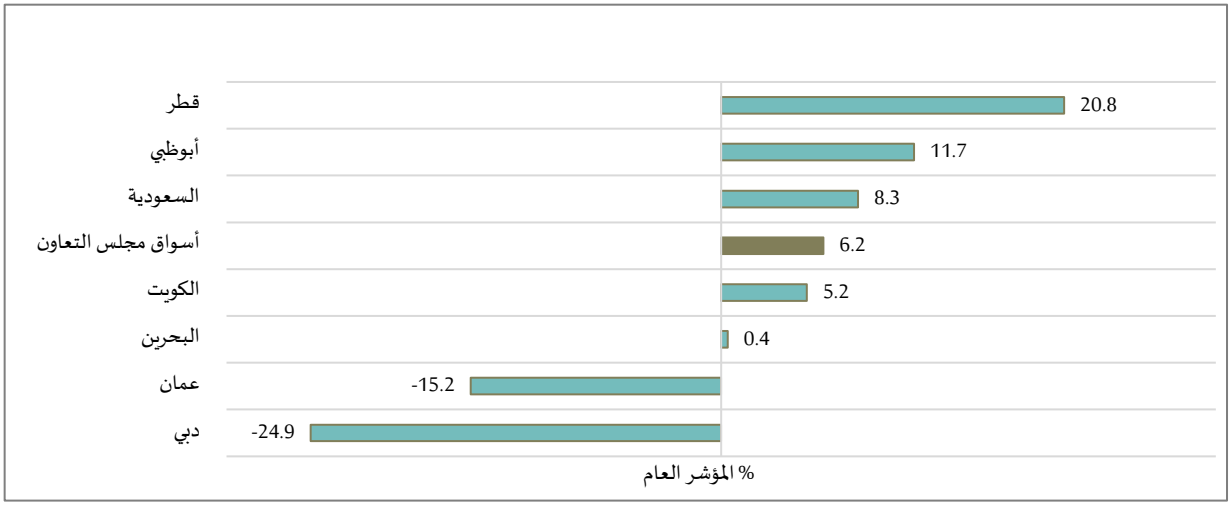

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة في أسواق مجلس التعاون خلال عام 2018م ما يقارب 294 مليار دولار أمريكي، بمعدل انخفاض بلغ -4.3% عن العام السابق. وعلى مستوى الدول، سجل سوق مملكة البحرين أعلى معدل نمو في قيمة الأسهم المتداولة بلغت نسبته 53.2%، في المقابل سجل سوق دولة الإمارات العربية المتحدة[25] أعلى معدل إنخفاض بلغت نسبته -40.2%. ومن الجدير بالذكر أن سوق المملكة العربية السعودية يعتبر أكبر أسواق دول مجلس التعاون من حيث قيمة الأسهم المتداولة، وشكل ما نسبته 79.1% من قيمة الأسهم المتداولة بدول المجلس.

[25]. سوقي دبي وأبوظبي للأوراق المالية.

شكل20 قيمة الأسهم المتداولة في أسواق المال بمجلس التعاون للعام 2018م

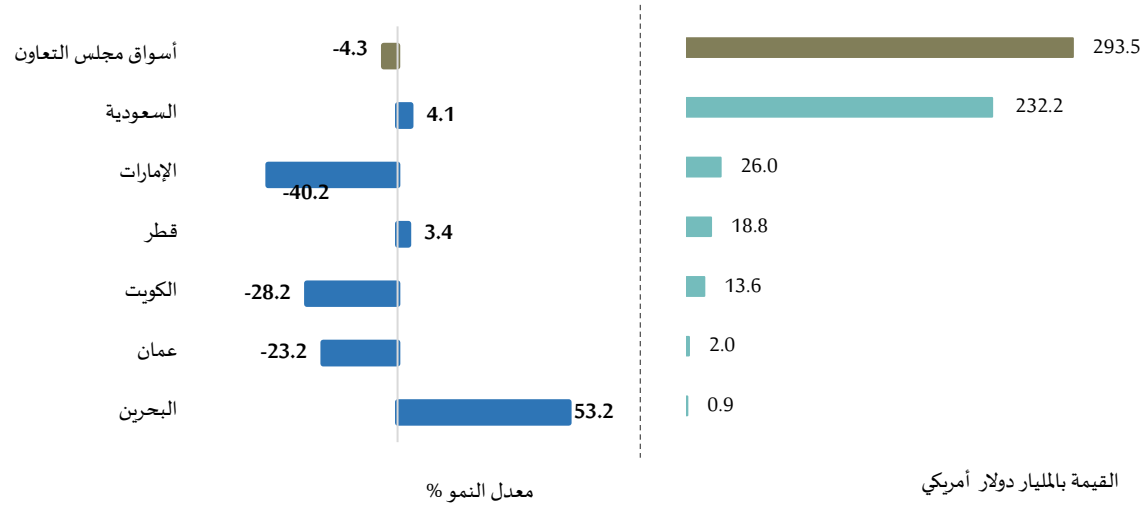

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة للتداول في أسواق مجلس التعاون بمعدل 8.1% خلال عام 2018م مقارنة مع العام السابق لتصل إلى ما قيمته 1.1 ترليون دولار أمريكي تقريباً. وعلى مستوى الدول، فقد سجلت أغلب أسواق دول المجلس نمواً في القيمة السوقية للأسهم المدرجة للتداول تراوحت بين 24.7% في سوق دولة قطر و 0.6% في سوق مملكة البحرين. و استثناءاً من هذا الإتجاه، فقد تراجعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة للتداول في سوق دولة الإمارات العربية المتحدة[26] بنسبة طفيفة بلغت 0.3% خلال نفس العام.

شكل21 القيمة السوقية للأسهم المدرجة للتداول في أسواق المال بمجلس التعاون للعام 2018م

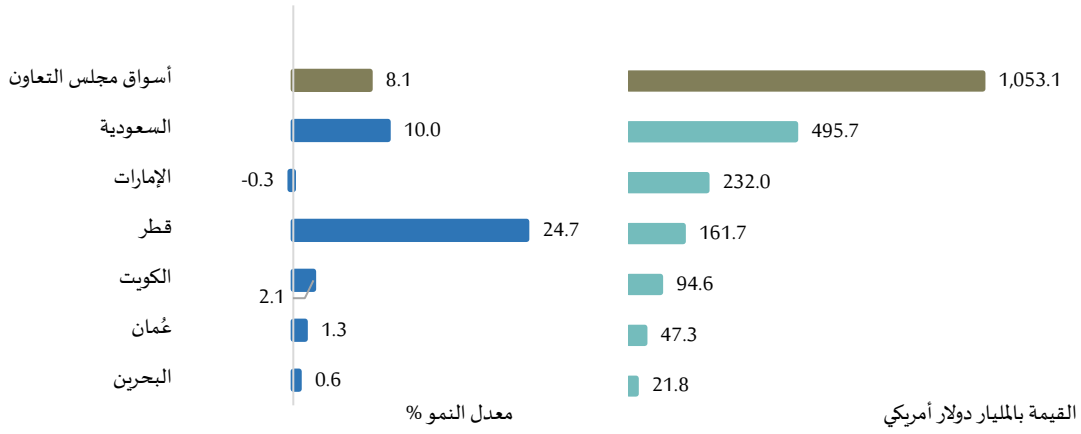

[26]. سوق دبي وأبوظبي للأوراق المالية.

5 . 2 التجارة الخارجية السلعية لمجلس التعاون

حجم التبادل التجاري

سجلت دول مجلس التعاون نمواً في حجم التبادل التجاري السلعي في 2018م مقارنة بالعام 2017م، حيث إرتفعت قيمة التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون مع العالم الخارجي بنسبة 11.1% لتبلغ 1,095.9 مليار دولار امريكي في العام 2018م مقارنة بـ 986.3 مليار دولار أمريكي في العام 2017م، كما ارتفع الفائض في الميزان التجاري في العام 2018م بنسبة 166.2% مقارنة بالعام 2017م ليبلغ 209.0 مليار دولار أمريكي، في المقابل تظهر هذا البيانات تراجع حجم التبادل التجاري السلعي في 2018م مقارنة بالعام 2012م بنسبة 19.6% لتبلغ 1,095.9 مليار دولار امريكي في العام 2018م مقارنة بـ 1,363.1 مليار دولار أمريكي في العام 2012م، ويرجع ذلك الى انخفاض قيمة الصادرات النفطية لدول المجلس بنسبة 37.5% خلال الفترة ما بين 2012م و2018م، نتيجة التراجع الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وقد سجلت دولة قطر نمواً في حجم التبادل التجاري السلعي في العام 2018م مقارنة بالعام 2017م بنسبة 23.9%، ودولة الكويت بنسبة 22.2 %، والمملكة العربية السعودية 21.8%، ومملكة البحرين 18.0%، وسلطنة عُمان 9.9%، في المقابل سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة انخفاض في حجم التبادل التجاري السلعي في العام 2018م بنسبة 13.5%،

وتشكل حصة دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية نحو 73.8% من حجم التبادل التجاري السلعي لدول المجلس في العام 2018م (الامارات 38.3%، السعودية 35.5%) م، بينما ساهمة كل من على دولة قطر بنسبة 10.2%، ودولة الكويت بـ 8.9%، وسلطنة عُمان بـ 5.0%، ومملكة البحرين بـ 2.1%.

شكل22 : حجم التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون خلال 2012 -2018م

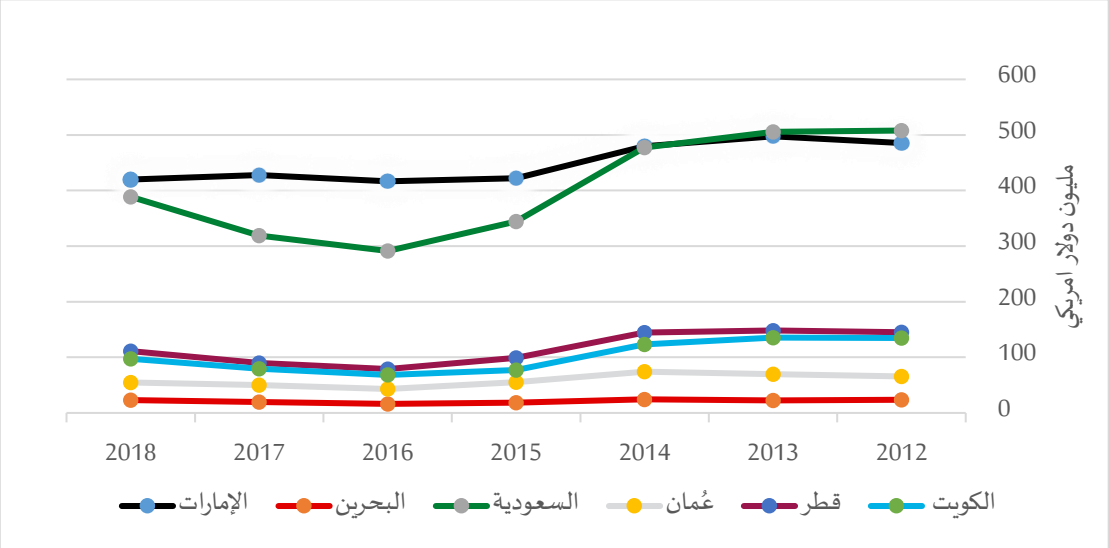

إجمالي الصادرات السلعية

سجلت دول مجلس التعاون نمواً في قيمة إجمالي الصادرات السلعية إلى دول العالم في العام 2018م بنسبة 22.6% وبقيمة بلغت 652.4 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 532.4 مليار دولار أمريكي في العام 2017م. كما حققت جميع دول المجلس نمواً بنسب متفاوتة، وسجلت المملكة العربية السعودية أعلى معدل نموا بنسبة 35.7%، ودولة الكويت 31.6%، ودولة قطر 27.7%، وسلطنة عُمان 25.8%، ومملكة البحرين 21.3%، ودولة الامارات العربية المتحدة 3.8%.

كما أسهمت المملكة العربية السعودية بنسبة 40.9% من إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس، والإمارات العربية المتحدة بـ 29.2%، ودولة قطر بـ 12.4%، ودولة الكويت بـ 10.4 %، وسلطنة عُمان بـ 5.3، ومملكة البحرين بـ 1.7%.

شكل 23 : حجم إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون 2012 -2018م

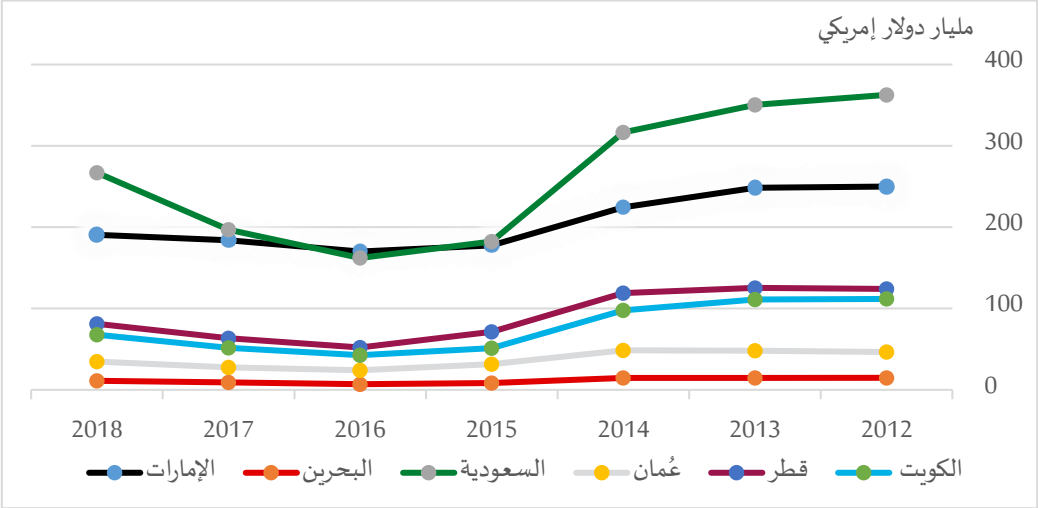

إجمالي الواردات السلعية

سجلت دول مجلس التعاون تراجع في قيمة إجمالي الواردات السلعية من دول العالم في العام 2018م بنسبة 2.3% وبقيمة بلغت 443.4 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 453.9 مليار دولار أمريكي في العام 2017م. حيث سجلت المملكة العربية السعودية تراجع بنسبة 0.4%، ودولة الإمارات العربية المتحدة 6.0%، وسلطنة عُمان 9.4%. في المقابل سجلت مملكة البحرين نمواً بنسبة 15.1%، ودولة قطر 14.8%، ودولة الكويت 5.0%. وتمثل دولة الإمارات العربية المتحدة النصف من اجمالي الواردات السلعية لدول المجلس، حيث أسهمت بنسبة 51.7% من إجمالي الواردات السلعية لدول المجلس، ودولة قطر بـ 12.4%، ودولة الكويت بـ 10.4 %، وسلطنة عُمان بـ 5.3، ومملكة البحرين بـ 1.7%.

شكل 24: حجم إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون 2012 -2018م[27]

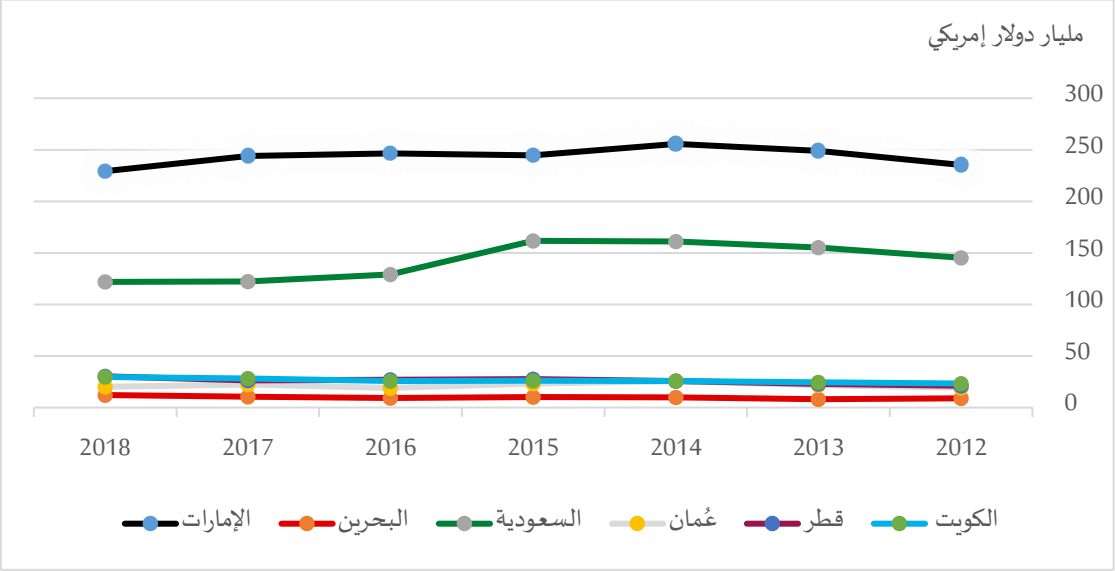

التجارة البينية

شهدت التبادل التجاري السلعي البيني لدول مجلس التعاون نمواً بنسبة 23.4% في العام 2018م مقارنة بالعام 2017م، ليبلغ 94.8 مليار دولار إمريكي، مقابل 76.8 مليار دولار إمريكي. وسجلت الإمارات العربية المتحدة أعلى معدل نموا بنسبة 41.1%، وسلطنة عُمان 33.5%، ودولة الكويت 21.1%، والمملكة العربية السعودية 9.3%، ومملكة البحرين 8.1%. وفي المقابل سجلت دولة قطر تراجع في قيمة التبادل التجاري السلعي البيني بنسبة 19.9%.

وتمثل دولة الإمارات العربية المتحدة قرابة النصف من التبادل التجاري السلعي البيني لدول مجلس التعاون في العام 2018م، حيث أسهمت بنسبة 48.6% من قيمة التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون، والمملكة العربية السعودية بـ 28.8%، وسلطنة عُمان بـ 7.5%، ومملكة البحرين بـ 7.2%، ودولة الكويت بـ 4.5%، ودولة قطر بـ 3.4 %.

[27] لا تشمل التجارة البينية

شكل25 : التبادل التجارة السلعي البينية لدول مجلس التعاون 2012 -2018م

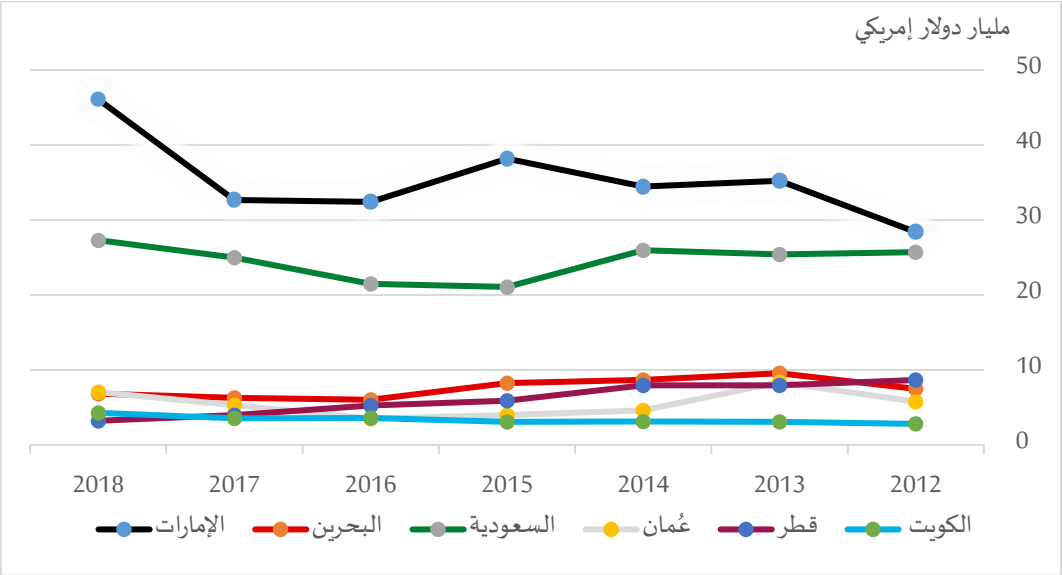

6 . 2 السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا الاقتصادية

المجال التجاري

تمكنت دول مجلس التعاون من تعزيز وتطوير جوانب التعاون بينها في المجال التجاري بما ينعكس إيجابا على المواطنين ويسهل حركة الاستثمار البيني. فقد تم في هذا الإطار إقرار قيام السوق الخليجية المشتركة والإعلان عنها في الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى (الدوحة ، ديسمبر 2007)، حيث قامت السوق المشتركة على مبدأ المساواة بين مواطني دول المجلس في عدد من المجالات كان منها ممارسة الأنشطة التجارية في مجالي التجزئة والجملة ، وتملك الأسهم ، وتأسيس الشركات المساهمة ، وتشجيع الاستثمارات البينية والمشتركة ، وإزالة العقبات التي تعيق حرية التبادل التجاري بين دول المجلس . بالإضافة إلى ذلك ، سعت الدول الأعضاء إلى توحيد القوانين التجارية. عملت دول المجلس على تحسين المناخ للإستثمار الأجنبي ، والعمل على تحسين شروط النفاذ للأسواق العالمية من خلال توحيد المواصفات ومقاييس السلع المنتجة في دول المجلس . فقد تبنى مجلس التعاون سياسة تجارية موحدة في إطار التعامل مع العالم الخارجي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى كوحدة اقتصادية واحدة لتنشيط التبادل التجاري والاستثماري مع العالم الخارجي ، وتوسيع أسواق صادرات دول المجلس وزيادة قدرتها التنافسية ، إضافة إلى تحسين شروط نفاذها إلى الأسواق العالمية ، وتشجيع المنتجات الوطنية والدفاع عنها في الأسواق الخارجية وحماية الأسواق المحلية ، وتفعيل دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول المجلس من السلع والخدمات.

وقد حققت دول المجلس العديد من الانجازات في مجال التعاون التجاري المشترك كإقرار عدد من القوانين والأنظمة ، وتعزيز المواطنة الاقتصادية ، وإنشاء الهيئات المشتركة . وفيما يلي إيجاز لأهم ما تم انجازه في هذا المجال :

1. السماح لمواطني الدول الأعضاء بمزاولة تجارة التجزئة في أي دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة اعتبارا من أول مارس 1987م ، وكذلك السماح لمواطني الدول الأعضاء بمزاولة تجارة الجملة في أي دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة اعتبارا من أول مارس 1990م ، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الأعلى في دورته السابعة (أبوظبي ، ديسمبر 1986).

2. السماح للمؤسسات والوحدات الإنتاجية في دول المجلس بفتح مكاتب لها للتمثيل التجاري في أي دولة عضو ، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الأعلى في دورته الثانية عشر (الكويت ، ديسمبر 1991) ، وكذلك السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من والى دول المجلس دونما الحاجة الى وكيل محلي.
3. الموافقة على إقامة مركز التحكيم التجاري لدول المجلس وعلى نظام المركز ، وذلك بموجب قرار المجلس في دورته الرابعة عشرة (الرياض ، ديسمبر 1993). وقد أقيم المركز في مملكة البحرين وأعلن عن قيامه رسمياً في مارس 1995م ، ويهدف هذا المركز إلى توفير آلية مقبولة لفض المنازعات في المجال التجاري ، حيث يختص هذا المركز بالنظر في المنازعات التجارية بين مواطني دول المجلس أو بينهم والغير ، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو إعتباريين ، بالإضافة إلى المنازعات التجارية الناشئة عن تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها ، وتنظيم الندوات والدورات في كافة الدول الأعضاء بالمجلس وذلك لنشر الفكر القانوني التحكيمي.
4. اعتماد النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون وذلك بموجب قرار المجلس الأعلى في دورته التاسعة عشرة (أبوظبي ، ديسمبر 1998) ، وقد بدأت الهيئة في ممارسة نشاطها بعد إنهاء مرحلة التأسيس.
5. إنشاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وذلك بموجب قرار المجلس في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة ، ديسمبر 2002م) ، وتهدف الهيئة إلى إعداد واعتماد ونشر المواصفات القياسية الخليجية الموحدة للسلع والمنتجات ، وتوحيد أنشطة التقييس المختلفة ومتابعة تطبيقها والالتزام بها بالتعاون والتنسيق مع أجهزة التقييس بالدول الأعضاء ، بما يساهم في تطوير قطاعاتها الإنتاجية والخدمية وتنمية التجارة بينها وحماية المستهلك والبيئة والصحة العامة وتشجيع الصناعات والمنتجات الزراعية الخليجية ، ويحقق دعم الاقتصاد الخليجي والمحافظة على مكتسبات دول المجلس ، ويساهم في تقليص العوائق الفنية للتجارة انسجاماً مع أهداف الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة.
6. تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك في موعد أقصاه نهاية عام 2003م ، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة ، ديسمبر 2002م).
7. اعتماد وثيقة السياسة التجارية الموحدة التي تهدف إلى توحيد السياسة التجارية الخارجية لدول المجلس بموجب قرار المجلس في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي ، ديسمبر 2005م) .
8. اعتماد قانون (نظام) العلامات التجارية بدول المجلس بموجب قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة والثلاثين (المنامة ، ديسمبر 2012).
9. السماح للشركات الخليجية بفتح فروع لها في دول مجلس التعاون وتطبيق المساواة التامة في معاملة فروع الشركات معاملة فروع الشركات الوطنية بموجب قرار المجلس الأعلى في دورته الحادية والثلاثين (أبوظبي ، ديسمبر 2010).
10. مشاركة إتحاد غرف دول المجلس في اجتماعات اللجان الفنية المتخصصة في المجالات ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الخاص بموجب قرار المجلس الأعلى في لقائه التشاوري الحادي عشر (الرياض ، مايو 2009).
11. اعتماد القانون (النظام) الموحد لحماية المستهلك بدول المجلس بموجب قرار المجلس الاعلى في دورته السادسة والثلاثين (الرياض ، ديسمبر 2015م).
12. يجري العمل حالياً على تحويل عدد من القوانين والأنظمة التجارية من استرشادية إلى إلزامية ، واستكمال إعداد مشروعات قوانين وأنظمة جديدة أخرى ، مثل القانون (النظام) التجاري الموحد ، والقانون (النظام) الموحد للوكالات

التجارية ، وقانون (نظام) السجل التجاري الموحد ، وقانون (نظام) مكافحة الغش التجاري بدول المجلس ، وقانون (نظام) المنافسة بدول مجلس التعاون ، وقانون (نظام) الأسرار التجارية بدول المجلس ، والقانون (النظام) الموحد للإشراف والرقابة على أعمال التأمين بدول المجلس ، والقانون (النظام) الموحد لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات ، والقانون (النظام) الموحد للتعاملات الالكترونية.

التعاون في المجال الاقتصادي

1. أقرّ المجلس الأعلى إقامة الإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون اعتباراً من الأول من يناير 2003م . وتم إنشاء هيئة للإتحاد الجمركي ، بدأت أعمالها في الأول من يونيه 2012م ، وذلك بهدف استكمال متطلبات إنشاء الإتحاد الجمركي ، التي تشمل آلية توزيع الحصيلة الجمركية ، والحماية الجمركية ، والتعامل مع السلع الأمريكية التي تستورد من خلال مملكة البحرين وسلطنة عمان ، وحماية الوكيل المحلي ، وتوحيد الإجراءات الجمركية ، ومنتجات المصانع الوطنية في المناطق الحرة . وتعتبر مهام هيئة الإتحاد الجمركي برنامجاً زمنياً لتطبيق الوضع النهائي للإتحاد الجمركي بكامل متطلباته في الأول من يناير 2015م.
2. إطلاق تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء لمختلف الأغراض السكنية والاستثمارية : مرّ السماح بتملك العقار بخطوات عديدة إذ نصت المادة (8) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981م على السماح بتملك العقار . ونصت مثلها المادة (3) من الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001م على المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في تملك العقار مع وجود لعدد من الضوابط المقيدة خاصة فيما يتعلق بتملك الأراضي الخام ، وقد تم التخفيف من هذه الضوابط تدريجياً ، حيث صدر آخر تنظيم لتملك العقار في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى (الدوحة ، ديسمبر 2002م) خلوا من معظم تلك القيود.
3. وقف العمل بالقيود على ممارسة مواطني دول المجلس للأنشطة الاقتصادية والمهن الحرة بالدول الأعضاء: أقرّ المجلس الأعلى في دورته الثامنة والعشرين (الدوحة ، ديسمبر 2007م) وقف العمل بهذه القيود ، والنص بدلاً عن ذلك على تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة المهن والحرف والأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
4. مدّ الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس : أقرّ المجلس الأعلى في دورته الخامسة والعشرين (المنامة ، ديسمبر 2004م) الآلية التي اقترحتها لجنة التعاون المالي والاقتصادي لمدّ مظلة الحماية التأمينية في كل دولة من دول المجلس لمواطنيها العاملين خارجها في دول المجلس الأخرى في القطاعين العام والخاص .
5. اعتماد قواعد ممارسة النشاط التجاري في مجالي تجارة التجزئة والجملة وفقاً للصيغة المعدلة: أقرّ المجلس الأعلى في دورته الثامنة والعشرين (الدوحة ، ديسمبر 2007م) تعديل قواعد ممارسة النشاط التجاري في مجالي تجارة التجزئة والجملة ، بما يتوافق مع متطلبات السوق الخليجية المشتركة.
6. السماح للشركات الخليجية بفتح فروع لها في دول المجلس بموجب قرار المجلس الأعلى في دورته الحادية والثلاثين (أبوظبي ، ديسمبر 2010)

الفصل الثالث : التعليم

1.3 تمهيد

شرعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ انطلاق نهضتها إيلاء التعليم عناية فائقة باعتباره أحد أبرز متطلبات التنمية الشاملة، وسعت إلى نشر مظلته في جميع ربوعها كونه حق إنساني ضمنته دساتيرها الوطنية، وقامت الدول الاعضاء بتطوير العديد من المبادرات التنفيذية لتطبيق مواد الدساتير الوطنية ذات العلاقة، وانسجاماً مع التوجهات العالمية للنهوض بالعملية التعليمية.

وشملت مبادرات الدول الاعضاء في مجال الحق في التعليم وفق القانون الدولي، الحق في التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي، وتعميم وإتاحة التعليم الثانوي للجميع، المساواة في الحصول على التعليم العالي وفق القدرة الاستيعابية، جودة التعليم على حد سواء في المدارس الحكومية أو الخاصة، حرية الآباء في اختيار المدارس لأولادهم التي تتناسب مع معتقداتهم الدينية والأخلاقية وكذلك حرية إنشاء وإدارة مؤسسات التعليم وفقا للحد الأدنى من المعايير والضوابط التي تقرها الدول الاعضاء. إن الاهتمام بالتعليم كحق من حقوق الانسان ينبع من كونه أساسا للتنمية البشرية للفرد والمجتمع، وعاملا للتطور الاجتماعي والاقتصادي وأداة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مستويات المعيشة في المجتمع.

2.3 إجمالي المؤسسات التعليمية

شهدت دول المجلس خلال الاعوام الدراسية 2012/2011م – 2018/2017م نموا في أعداد الموسسات التعليمية الحكومية والخاصة في مختلف مستوياتها ومراحلها الدراسية. حيث ارتفع هذا العدد من 33,665 مؤسسة إلى 40,961 مؤسسة بمعدل نمو سنوي بلغ 3.9% لنفس الفترة. ولا يزال القطاع الحكومي له النصيب الأكبر في إدارة المؤسسات التعليمية حيث يدير حوالي 78.2 % من المؤسسات التعليمية في العام الدراسي 2018/2017م مقارنة بنسبة 82.9 % للعام الدراسي 2012/2011م. كما تشكل مؤسسات التعليم المدرسي نحو 86.1 % من إجمالي المؤسسات التعليمية في العام الدراسي 2018/2017م مقارنة بنحو 90.4% في العام الدراسي 2012/2011م ، ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد مؤسسات الطفولة المبكرة من 3082 مؤسسة إلى 5484 مؤسسة مسجلة ارتفاعاً في الاهمية النسبية من 9.2 % إلى 13.4 % خلال نفس الفترة.

تتوزع المؤسسات التعليمية بواقع 83.2% في المملكة العربية السعودية ، مقابل 17.8 % في بقية دول المجلس التي تتوزع على النحو الذي يوضحه الشكل 26.

شكل26 : التوزيع النسبي إجمالي عدد المؤسسات التعليمية بدول مجلس التعاون للعام الدراسي 2018/2017م

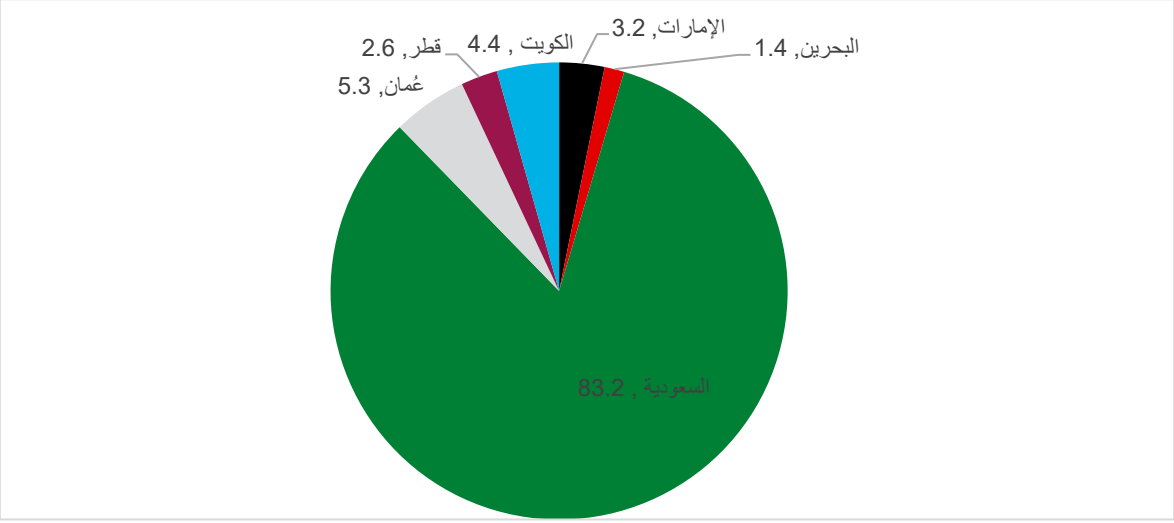

يسهم كل من القطاع الحكومي والخاص في الإدارة والإشراف على المؤسسات التعليمية. وتتوزع المؤسسات التعليمية بين هذين القطاعين لإجمالي دول المجلس بواقع 78.2 %و 21.8 % على التوالي ، إلا أن هذا التوزيع يختلف من دولة لأخرى وهذا ما يوضحه الشكل رقم 27 .

شكل27 : التوزيع النسبي للمؤسسات التعليمية في القطاعين الحكومي والخاص حسب الدولة للعام الدراسي 2018/2017م

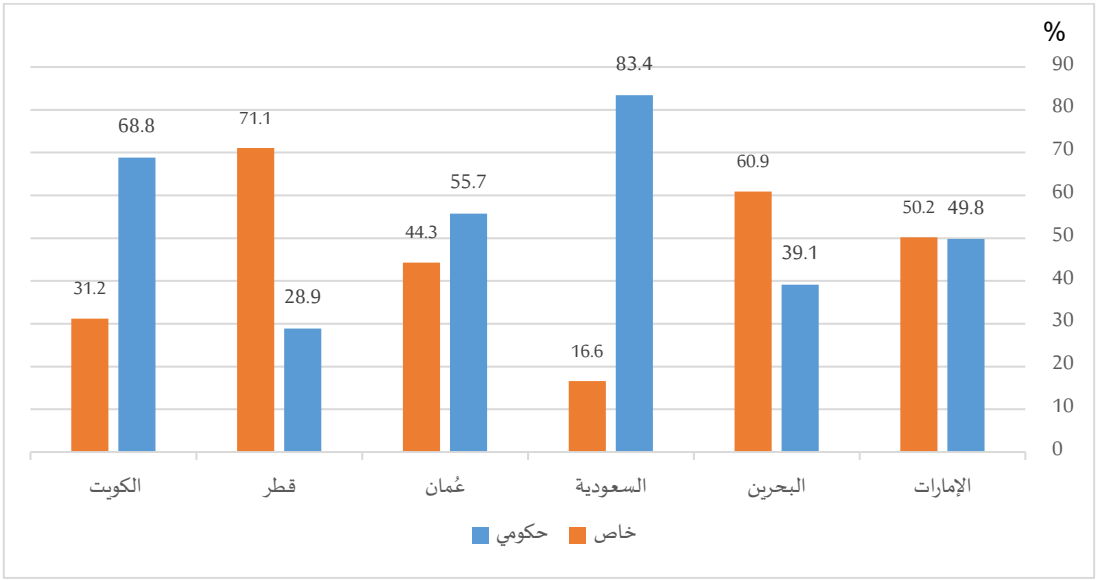

المؤسسات التعليمية للطفولة المبكرة

تشكل المؤسسات التعليمية للطفولة المبكرة حوالي 13.4 % من إجمالي المؤسسات التعليمية بدول المجلس. وتتفاوت حصص الدول الأعضاء من إجمالي هذا العدد. حيث تمتلك المملكة العربية السعودية على حوالي 59.7 % من هذه المؤسسات في المقابل تمتلك دولة الكويت 13.2 % منها في حين تتوزع النسبة المتبقية على بقية دول المجلس و الشكل رقم 28 يوضح هذا التوزيع .

شكل28 : التوزيع النسبي لإجمالي المؤسسات التعليمية للطفولة المبكرة بدول مجلس التعاون للعام الدراسي 2018/2017م

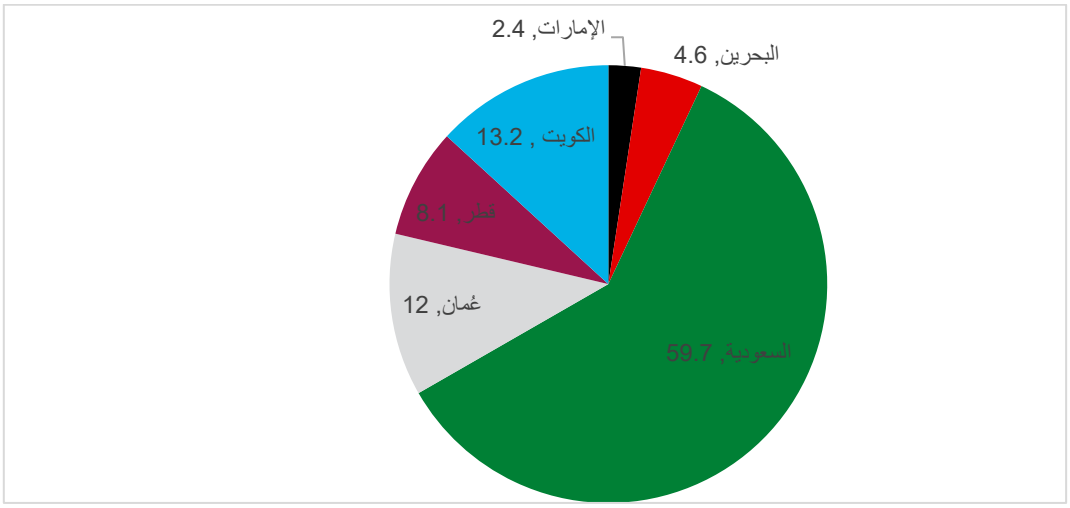

تتوزع المؤسسات التعليمية للطفولة المبكرة على القطاعين الحكومي والخاص بواقع 52.8 % و 47.2 % على التوالي ، غير أن هذا التوزيع يختلف من دولة لأخرى وهذا ما يوضحه الشكل رقم 29 .

شكل29 التوزيع النسبي للمؤسسات التعليمية للطفولة المبكرة في القطاعين الحكومي والخاص حسب الدولة للعام الدراسي 2018/2017م

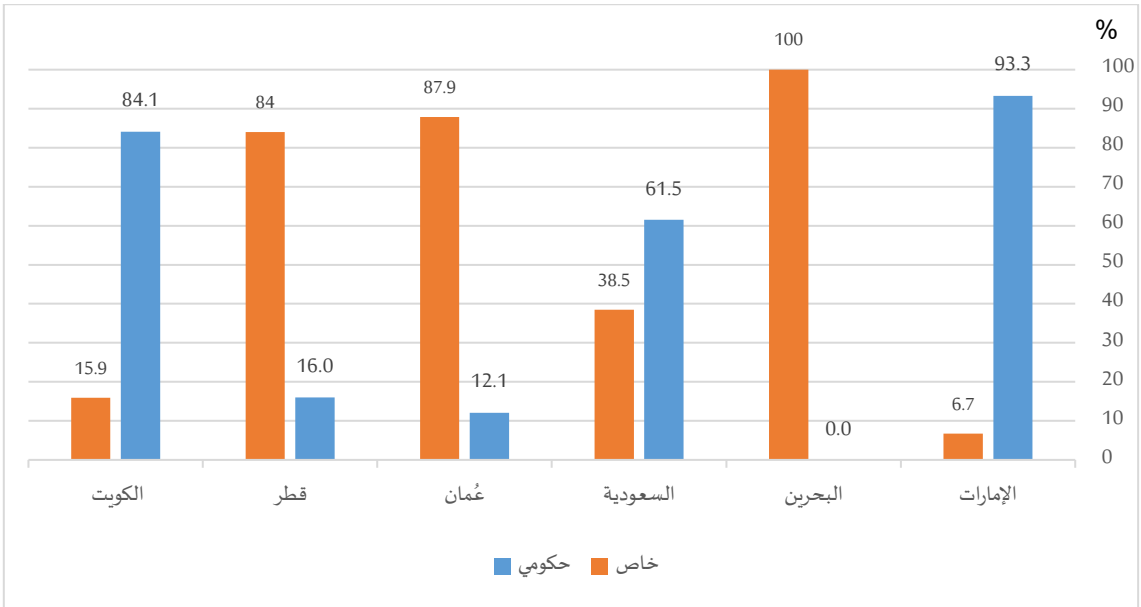

مؤسسات التعليم المدرسي

تشكل مؤسسات التعليم المدرسي حوالي 86.1 % من إجمالي المؤسسات التعليمية بدول المجلس والتي تدار من قبل القطاعين العام والخاص . يتفاوت التوزيع النسبي لهذه المؤسسات بين الدول الأعضاء حيث تعكس البيانات أن المملكة العربية السعودية تساهم بحوالي 87.2 % في المقابل تتوزع النسبة المتبقية على بقية دول المجلس على النحو المبين في الشكل رقم 30 .

شكل30 : التوزيع النسبي لإجمالي مؤسسات التعليم المدرسي بدول مجلس التعاون للعام الدراسي 2018/2017م

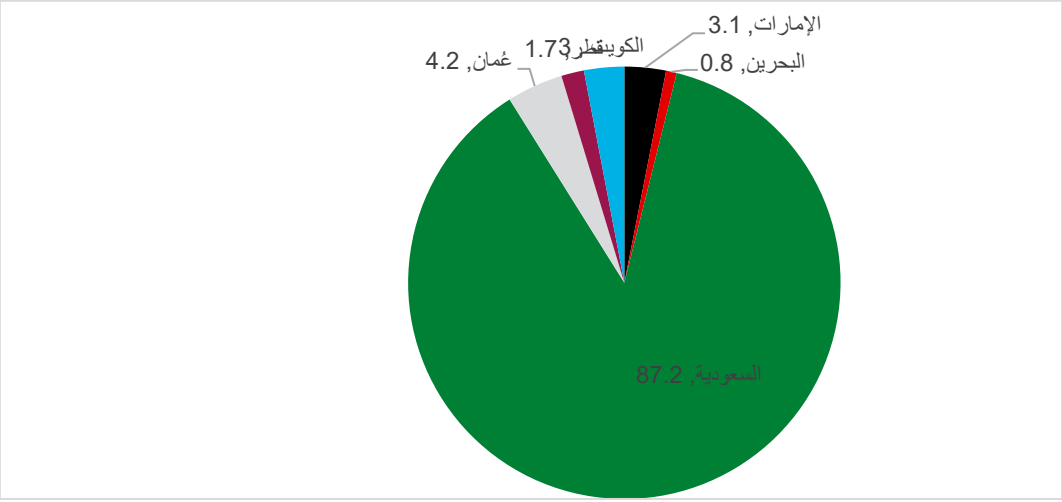

يدير القطاع الحكومي ما يقرب من 82.5 % من مؤسسات التعليم المدرسي ، غير أن توزيع هذه المؤسسات على القطاعين الحكومي والخاص يختلف من دولة لأخرى على النحو المبين في الشكل رقم 31.

شكل31 : التوزيع النسبي لإجمالي مؤسسات التعليم المدرسي في القطاعين الحكومي والخاص حسب الدولة للعام الدراسي 2018/2017م

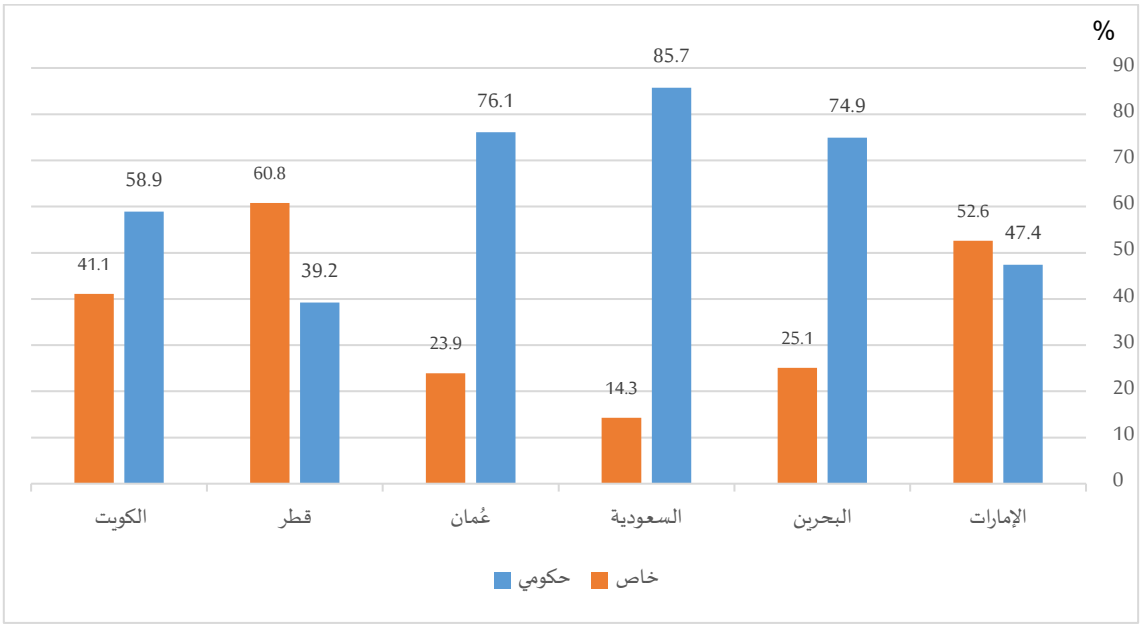

مؤسسات التعليم العالي

لا تشكل مؤسسات التعليم العالي سوى 0.6 % من إجمالي المؤسسات التعليمية بدول المجلس. تستحوذ دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على 67.0 % من هذه المؤسسات في حين تتوزع النسبة المتبقية على بقية دول المجلس كما يعكسها الشكل رقم 32.

شكل32 التوزيع النسبي لإجمالي مؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون للعام الدراسي 2018/2017م

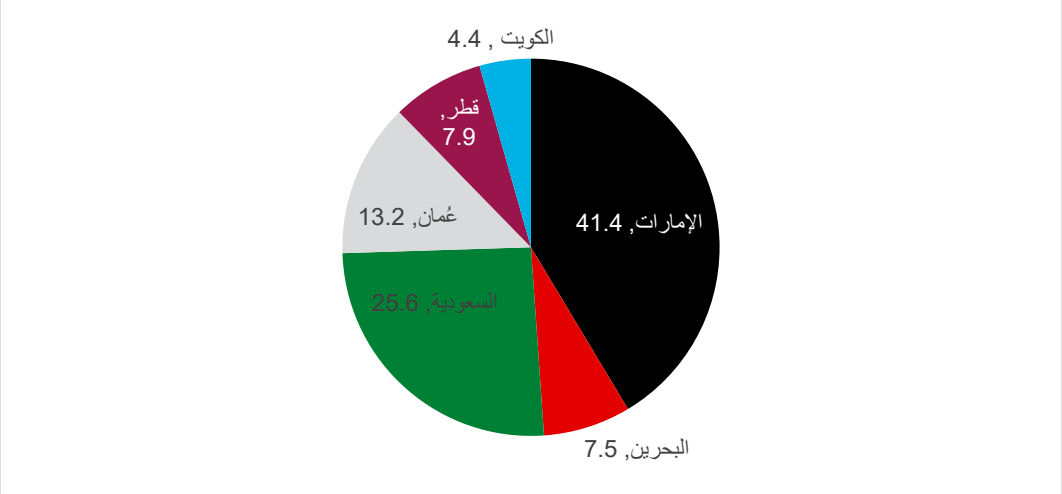

من خلال توزيع مؤسسات التعليم العالي بين القطاعين الحكومي والخاص يُلاحظ أن القطاع الخاص يدير 77.5 % من إجمالي هذه المؤسسات، ولا يختلف هذا التوزيع على مستوى كل دولة على حدة . الشكل رقم 33 يوضح توزيع مؤسسات التعليم العالي بين هذين القطاعين حسب كل دولة.

شكل33 : التوزيع النسبي لإجمالي مؤسسات التعليم العالي في القطاعين الحكومي والخاص حسب الدولة للعام الدراسي 2018/2017م

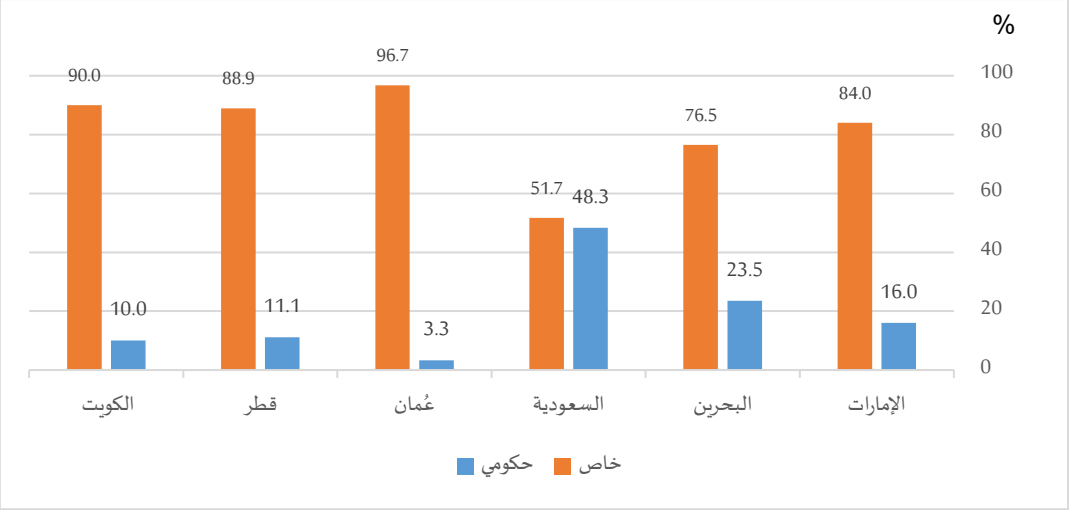

3 . 3 الطلاب

بلغ عدد الطلاب في دول مجلس التعاون في العام الدراسي 2018/2017م حوالي 11.5 مليون طالب وطالبة[28] في جميع المراحل الدراسية، مسجلاً معدل نمو سنوي بلغ 2.0 % عما كان عليه في العام الدراسي 2012/2011م. ويشكلون نحو 17.2 % من إجمالي سكان دول مجلس التعاون للعام الدراسي 2018/2017م

يتوزع الطلاب بنسب متفاوت بين دول المجلس ، حيث لا تزال النسبة الأكبر التي تصل إلى حوالي 70.6 % منهم في المملكة العربية السعودية في حين أن النسبة المتبقية منهم يتوزعون على بقية دول المجلس على النو الذي يبينه الشكل رقم 34.

شكل34 : التوزيع النسبي لإجمالي الطلاب بدول مجلس التعاون للعام الدراسي 2018/2017م

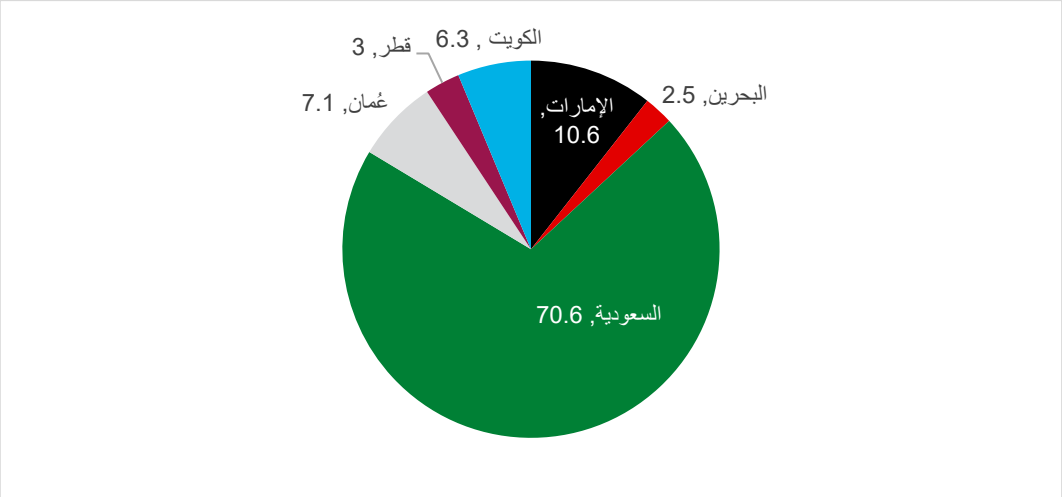

4 . 3 الطلاب حسب الجنس

يمثل الذكور 50.7 % من إجمالي عدد الطلاب، كما تبلغ نسبة النوع بينهم 103 ذكرا لكل مائة أنثى. وقد شهدت هذه النسبة تراجعا مضطردا في أعداد الطلبة الذكور مقابل الاناث سواء كان على مستوى دول المجلس أو على مستوى كل دولة على حده مقارنة بالعام الدراسي 2012/2011م. الشكل البياني رقم 35 يوضح تطور نسبة النوع بين دول المجلس بين العام الدراسي 2012/2011م وعام 2018/2017م.

28 يتضمن أحدث البيانات المتوفرة لكل دولة : مملكة البحرين ودولة الكويت للعام الدراسي 2018/2017م ، دولة الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية ودولة قطر للعام الدراسي 2017/2016م ، سلطنة عُمان للعام الدراسي 2016/2015م.

شكل35: نسبة النوع بين الطلاب في دول مجلس التعاون 2012/2011م-2018/2017م

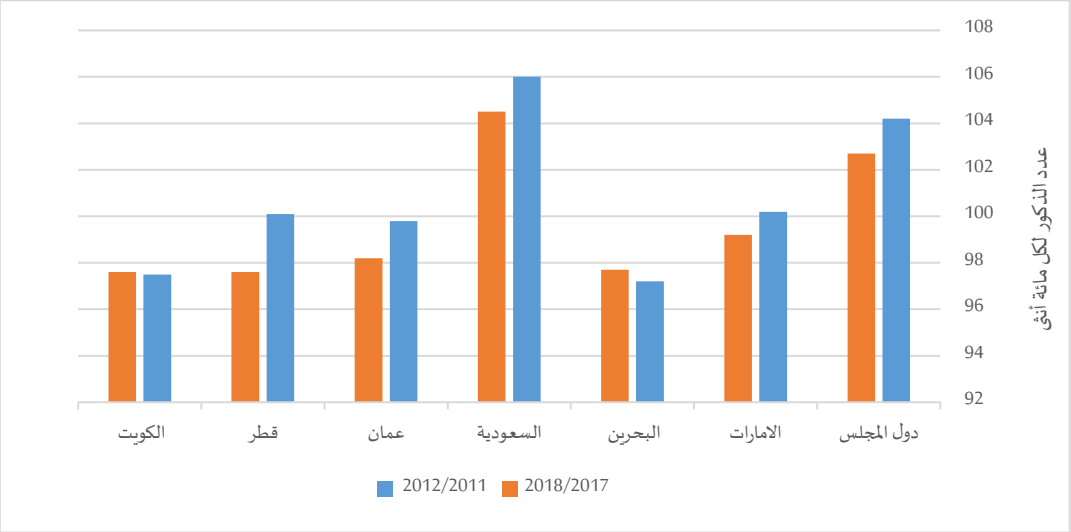

مرحلة الطفولة المبكرة (حضانة ، رياض)

بلغ عدد طلاب مرحلة الطفولة المبكرة (حضانة، رياض أطفال) في دول مجلس التعاون في العام الدراسي 2018/2017م حوالي 817.0 ألف طالب وطالبة، مسجلا ارتفاعا ملحوظا بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 8.4% عن العام الدراسي 2012/2011م.
يتوزع الطلبة على المؤسسات التعليمية للقطاعين الحكومي والخاص بواقع 37.8% في القطاع العام و 62.2 % في القطاع الخاص.
أما من حيث توزيع إجمالي طلاب هذه المرحلة على المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة حسب النوع الاجتماعي فإن هذا التوزيع يظهر التقارب الكبير بين الجنسين الذي يصل إلى حوالي 50.3 % للذكور و 49.7 للإناث. ، إلا أن هذا التوزيع يتفاوت في القطاع الحكومي ليصل إلى 48.1 % و51.9 % للذكور والإناث على التوالي، في حين تبلغ نسبة النوع 93 ذكرا لكل مائة أنثى.

تسهم المملكة العربية السعودية بما نسبته 45.8% من إجمالي عدد طلاب مرحلة الطفولة المبكرة، حيث يصل عددهم في المملكة إلى حوالي 373.8 ألف طالب تشكل الإناث منهم 50.4 %. ويتركز طلبة هذه المرحلة في جميع دول المجلس في المؤسسات التعليمية التابعة للقطاع الخاص، فيما يتركزون في دولة الكويت و المملكة العربية السعودية في المؤسسات التابعة للقطاع الحكومي بنسبة 53.6 % و 53.1 % على التوالي. وتنخفض نسبة النوع بينهم إلى 97 ذكرا لكل مائة أنثى و 92 ذكرا لكل مائة أنثى على التوالي بينما تتجاوز هذه النسبة 112 ذكرا لكل مائة أنثى و 106 ذكرا لكل مائة أنثى في القطاع الخاص. الجدول رقم 3 يوضح التوزيع النسبي لطلبة مرحلة الطفولة المبكرة في دول المجلس وكذلك نسبة النوع في كلا القطاعين.

جدول 3 : التوزيع النسبي لطلبة مرحلة الطفولة المبكرة في القطاعين الحكومي والخاص في دول المجلس للعام الدراسي 2018/2017م

الدولة	القطاع الحكومي		القطاع الخاص		الإجمالي
	%	نسبة النوع	%	نسبة النوع	نسبة النوع
مجلس التعاون	% 37.8	93	% 62.2	107	101
الإمارات	% 20.7	97	% 79.3	106	104
البحرين	...	...	100	104	104
السعودية	% 53.1	92	% 46.9	107	98
عُمان	% 23.2	87	% 76.8	106	102
قطر	% 18.5	89	% 81.5	109	105
الكويت	% 53.6	97	% 46.4	113	104

مرحلة التعليم المدرسي

بلغ عدد طلاب مرحلة التعليم المدرسي في دول مجلس التعاون في العام الدراسي 2018/2017م في مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص حوالي 8.6 مليون طالب وطالبة مقارنة بعدد 8.5 مليون طالب وطالبة في العام الدراسي 2012/2011م بمعدل نمو سنوي بلغ 0.4 %. وتشير البيانات إلى أن 80.0 %من الطلبة في هذه المرحلة مقيدون في المؤسسات التعليمة التابعة للقطاع الحكومي. ويشكل الذكور 51.4 % من إجمالي الطلاب في القطاعين، وتنخفض هذه النسبة في القطاع الحكومي لتصل إلى 49.3 %، في حين وتشير البيانات إلى وجود تفاوت ملحوظ بين الجنسين في القطاع الخاص الذي تصل نسبة الذكور فيه إلى 58.8 %. وبالنظر الى بيانات العام الدراسي 2012/2011م يتضح التطابق الكبير في هذا التوزيع على المستوى الكلي وعلى المستوى القطاعي لمؤسسات التعليم.

ونتيجة لهذا التوزيع يتضح أن نسبة النوع بين إجمالي الطلبة في القطاعين الحكومي والخاص في العام الدراسي 2018/2017م بلغت 106 ذكرا لكل مائة أنثى مقارنة بنحو 105 لعام 2012/2011م، أما في مؤسسات القطاع الحكومي فتبلغ هذه النسبة نحو 97 ذكرا لكل مائة أنثى مقارنة بنحو 99 ذكر لكل مائة انثى لعام 2012/2011م. بينما تتضح الفجوة بين الذكور والاناث في مؤسسات القطاع الخاص لتصل إلى 143ذكرا لكل مائة أنثى مقارنة بنحو 141 ذكر لكل مائة انثى في العام الدراسي 2012/2011م. وعلى مستوى التوزيع الإقليمي لعدد الطلبة في مؤسسات التعليم المدرسي يلاحظ أن 70.3 % من طلبة هذه المرحلة مسجلون في المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية بواقع 6.1 مليون طالب وطالبة. وقد تراجع هذ العدد بمعدل سنوي بلغ 0.9% عما كان عليه في العام الدراسي 2012/2011م. ويتوزع الطلبة السعوديون بين مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص بواقع 88.3% في القطاع الحكومي مقابل 11.7 % في القطاع الخاص. في المقابل تتسع الفجوة بين الجنسين في مؤسسات التعليم الخاصة في المملكة العربية السعودية لتبلغ مستويات عالية تصل إلى 204 ذكرا لكل مائة أنثى متجاوزة المتوسط الخليجي البالغ 143 ذكرا

لكل مائة أنثى الذي سبق الاشارة إليه. الجدول رقم 4 يوضح التوزيع النسبي لطلبة مرحلة التعليم المدرسي في دول المجلس وكذلك نسب النوع في كلا القطاعين.

جدول 4 : التوزيع النسبي لطلبة التعليم المدرسي في القطاعين الحكومي والخاص في دول المجلس للعام الدراسي 2018/2017م

الدولة	القطاع الحكومي		القطاع الخاص		الإجمالي
	%	نسبة النوع	%	نسبة النوع	نسبة النوع
مجلس التعاون	% 78.6	97	% 21.4	143	106
الإمارات	% 27.9	90	%72.1	110	104
البحرين	% 67.7	100	% 32.3	113	104
السعودية	% 88.3	98	% 11.7	204	106
عُمان	% 91.2	101	% 8.8	143	105
قطر	% 41.9	93	% 58.1	114	105
الكويت	% 60.2	90	% 39.8	130	104

مرحلة التعليم العالي

ارتفع إجمالي عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات والكليات الحكومية والخاصة بدول مجلس التعاون إلى حوالي 1.8مليون طالب وطالبة في العام الدراسي 2018/2017م ، بمعدل نمو سنوي بلغ 5.8 % عن العام الدراسي 2012/2011م، وتشكل الإناث نحو 54.1 % منهم، كما أن 80.9 % منهم ملتحقون بالجامعات والكليات السعودية. ويتوزع طلاب المرحلة الجامعية بدول المجلس بواقع 84.3 % ضمن المؤسسات التعليمية الحكومية مقابل 15.7% ضمن مؤسسات القطاع الخاص، وهذا يعكس مدى إقبال الطلاب بدول المجلس على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الحكومية. وقد أشارت البيانات إلى إلتحاق 539 طالب وطالبة بمؤسسات التعليم العالي الحكومي مقابل مائة طالب وطالبة في مؤسسات التعليم العالي الخاص على المستوى الكلي لدول مجلس التعاون، إلا أن هذا المعدل يتفاوت بين دولة وأخرى، حيث يرتفع بمعدلات قياسية ليصل إلى حوالي 1669 في المملكة العربية السعودية بينما يصل هذا المعدل في دولة قطر لحوالي 346 طالب وطالبة وفي دولة الكويت إلى 137 طالب وطالبة في حين لا يتجاوز 52 و 20 طالب وطالبة في دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان على التوالي.[29]

ويلاحظ بشكل عام إقبال الفتيات في دول مجلس التعاون - عدا المملكة العربية السعودية - على الالتحاق بالتعليم الجامعي أكثر من الذكور، حيث تصل نسبة النوع بين طلاب هذه المرحلة على مستوى دول المجلس حوالي 92 طالبا لكل مائة طالبة، غير أن هذه النسبة تتفاوت بين دول المجلس كما يعكسها الجدول 5 أدناه. ومن ناحية أخرى يلاحظ إقبال الفتيات على الدراسة في مؤسسات التعليم الجامعي الحكومية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة الكويت، في حين تقبِل الفتيات للدراسة في مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة في سلطنة عُمان، وتتقارب نسبة النوع للقطاعين الحكومي والخاص في المملكة العربية

[29] بيانات مملكة البحرين غير متوفرة

السعودية. الجدول رقم 5 يوضح التوزيع النسبي لطلبة مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بدول المجلس ونسبة النوع فيها.

جدول 5 : التوزيع النسبي لطلبة التعليم الجامعي في القطاعين الحكومي والخاص في دول المجلس ونسبة النوع 2018/2017م

الدولة	القطاع الحكومي		القطاع الخاص		الإجمالي
	%	نسبة النوع	%	نسبة النوع	نسبة النوع
مجلس التعاون	% 84.3	86	% 15.7	79	92
الإمارات	% 34.0	36	% 66.0	93	70
البحرين	% 68.6	57	31.4	99	69
السعودية	% 94.3	92	% 5.7	91	100
عُمان	% 16.8	82	% 82.2	52	61
قطر	% 77.6	35	% 22.4	96	48
الكويت	% 57.9	34	% 42.1	65	51

طلبة البعثات الخارجية

بلغ إجمالي عدد طلبة البعثات الخارجية لدول المجلس في العام الدراسي 2018/2017م حوالي 151.7ألف طالب وطالبة [30] مسجلا تراجعا بمعدل سنوي بلغ 3.8 % عن العام الدراسي 2012/2011م. ويشكل الذكور النسبة الأكبر من مجموع المبتعثين بنسبة تصل إلى 71.0 % فيما تشكل الاناث نسبة 29.0 %. وتتفاوت النسبة بين دول المجلس حيث تتجاوز نسبة المبتعثين الذكور المتوسط الخليجي في كل من دولة الكويت ودولة قطر والمملكة العربية السعودية لتصل إلى 76.2 % و71.6 % و 71.4 % على التوالي بينما تصل هذه النسبة إلى 69.2 % و 61.1 % في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان على التوالي.

وتبلغ نسبة النوع بين المبتعثين على مستوى دول المجلس 245 طالباً لكل مائة طالبة منخفضة عما كانت عليه في العام الدراسي 2012/2011م والتي بلغت 300طالب لكل مائة طالبة، وترتفع هذه النسبة لتبلغ أقصى مدى لها في دولة الكويت بواقع 320 طالبا لكل مائة طالبة في حين تصل إلى 253 و 250 طالبا لكل مائة طالبة في كل من دولة قطر والمملكة العربية السعودية على التوالي، بينما تنخفض إلى 168 و 157 طالبا لكل مائة طالبة في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان على التوالي.[31]

[30] لا يشمل بيانات مملكة البحرين ، بيانات سلطنة عُمان للعام الأكاديمي 2016/2015م.

[31] بيانات مملكة البحرين غير متوفرة

5.3 الهيئة التدريسية

بلغ عدد المدرسين في جميع المراحل الدراسية في دول مجلس التعاون حوالي 951.6 ألف مدرس في العام الدراسي 2018/2017م مقارنة بنحو 717.6 ألف مدرس في العام الدراسي 2012/2011م بمعدل نمو سنوي بلغ 5.1%، ولا زالت المرأة تحتل نسبة الصدارة في مهنة التدريس حيث تمثل النساءحوالي 58.5 % من العاملين في حقل التدريس بجميع مراحله، ونتيجة لذلك تنخفض مساهمة الرجل في هذا المجال لتصل إلى 71 ذكرا لكل مائة أنثى. ونظرا لضخامة القطاع التعليمي في المملكة العربية السعودية من حيث عدد المؤسسات التعليمية وعدد الطلاب مقارنة ببقية دول المجلس، فإن ذلك انعكس أيضا على عدد المدرسين، حيث يشكل المدرسون في المملكة حوالي 68.1 % من مجموع عدد المدرسين في دول المجلس، وتبلغ نسبتهم 9.3 % في دولة الكويت ، و8.8 % و 8.1 % في سلطنة عُمان و دولة الإمارات العربية المتحدة على التوالي، في حين يشكلون 3.1 % و2.6% في كل من دولة قطر ومملكة البحرين على التوالي.

مرحلة الطفولة المبكرة

بلغ عدد المدرسين في مرحلة الطفولة المبكرة في دول مجلس التعاون حوالي 59.2 ألف مدرس في العام الدراسي 2018/2017م ، وتشير البيانات إلى أن جل الهيئة التدريسية في هذه المرحلة تقريبا من النساء. وتتوزع أعداد مدرسات هذه المرحلة بنسب متفاوتة بين دول المجلس، حيث تصل إلى 55.7 % و15.9 % في المملكة العربية السعودية و دولة الكويت على التوالي ، في حين تصل إلى 9.3 % و7.5 % و 6.5 % في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر و سلطنة عُمان على التوالي ، بينما تنخفض إلى 5.1 % في مملكةالبحرين. ويبلغ نصيب المعلمة من الطلاب في هذه المرحلة على المستوى الخليجي 14 طالب لكل معلمة، إلا أن هذا المؤشر يتجاوز المتوسط الخليجي ليرتفع إلى 34 طالب لكل معلمة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وفي سلطنة عُمان ليصل إلى حوالي 23 طالب لكل معلمة في حين لا يتجاوز 8 طلاب لكل معلمة في دولة الكويت و 11 طالبا في كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر و 13 طالبا في مملكة البحرين.

مرحلة التعليم المدرسي

ارتفع عدد المدرسين في مرحلة التعليم المدرسي في دول مجلس التعاون بنسبة 2.6%بين العامين الدراسيين 2012/2011م و2018/2017م ليبلغ 779.8 ألف مدرسا. ونظرا لكون بعض دول المجلس تأخذ بنظام الحلقات الدراسية التي تكون فيها الحلقة الأولى مختلطة بين الطلاب من الجنسين، فإن أعضاء الهيئة التدريسية في هذه الحلقة هم من النساء لذا انعكس ذلك على التوزيع النسبي للمدرسين في مراحل التعليم المدرسي المختلفة، حيث تشير البيانات إلى أن 58.0 % من أعضاء الهيئة التدريسية في مرحلة التعليم المدرسي هم من النساء رغم أن أعداد الطلبة الذكور في هذه المرحلة يفوق أعداد الطالبات كما تم الاشارة إليه سابقا. ويتوزع أعضاء الهيئة التدريسية في هذه المرحلة بنسب متفاوتة بين دول المجلس، حيث تستحوذ المملكة العربية السعودية على نسبة 68.5 % تليها دولة الكويت و دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان بنسبة 9.8 % و 8.3 % و 8.1 % على التوالي، في حين لا تتجاوز حصة دولة قطر و مملكة البحرين 3 % لكل منهما. كما يبلغ نصيب المعلم من الطلاب في هذه المرحلة على مستوى دول المجلس حوالي 11 طالب لكل معلم، إلا أن هذا المؤشر يتجاوز المتوسط الخليجي في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر

ليبلغ 14 و 12 طالب لكل معلم على التوالي ويقل عنه في بقية دول المجلس مسجلا حوالي 11 طالبا في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية و و10طلاب في سلطنة عُمان و8 طلاب في دولة الكويت.

مرحلة التعليم العالي

بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والكليات الحكومية والخاصة في دول مجلس التعاون حوالي 112.5 ألف مدرس في العام الأكاديمي 2018/2017م [32]محققا متوسط نمو سنوي بلغ 3.3 % منذ العام الدراسي 2012/2011م.

يتوزع أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون حسب النوع الاجتماعي إلى حوالي 60.2 % منهم رجال و 39.8 % من الإناث. ويتقارب هذا التوزيع بين دول المجلس حيث تتجاوز نسبة الذكور المتوسط الخليجي في كل من دولة الكويت وسلطنة عُمان و دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر حيث تصل هذه النسبة 68.9 % و 64.2 % و 64.0 % و 61.7 % على التوالي في حين تقترب نسبة الرجال في كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية من المتوسط الخليجي لتصل إلى 59.3% و 58.8 % على التوالي.

من جانب آخر تشير البيانات إلى أن 83.8 %من أعضاء هيئة التدريس على مستوى دول المجلس يعملون في مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي. وترتفع هذه النسبة إلى حوالي 93.9 % في المملكة العربية السعودية وتصل إلى 74.4 % في مملكة البحرين و 63.4 % و 61.0 % في سلطنة عُمان ودولة الكويت على التوالي ، بينما تصل إلى 43.8 % و 42.5 % في كل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة.

6 . 3 السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا التعليم

<u>قرارات المجلس الأعلى</u>

حظيت قضايا التعليم بإهتمام المجلس الأعلى لمجلس التعاون فأصدر المجلس مجموعة من القرارات

- إقرار الأهداف والوسائل الكفيلة بتحقيق دور التربية والتعليم في الوفاء بإحتياجات التنمية لدول المجلس (مسقط، نوفمبر 1985م).
- معاملة طلاب دول المجلس في مراحل التعليم العام معاملة طلاب الدولة مكان الدراسة (مسقط، نوفمبر 1985م).
- معاملة الشهادات والوثائق الدراسية الخاصة بمواطني دول المجلس والصادرة من أية مؤسسة تعليمية رسمية بدول المجلس معاملة تلك الشهادات والوثائق الصادرة من الدولة نفسها (مسقط، نوفمبر 1985م).
- السماح لمواطني دول المجلس بممارسة النشاط الاقتصادي في المجالات التعليمية (مسقط، 1995م).
- دعم جامعة الخليج العربي حيث تم تخصيص كراسي في الجامعة بأسماء قادة دول المجلس وتمويل الدول الأعضاء لبعض البرامج العلمية والأكاديمية (الرياض، ديسمبر 1993م).
- انشاء الشبكة الخليجية لضمان الجودة في التعليم العالي بدول المجلس.
- اعتماد المعايير الاسترشادية الموحدة لمعادلة الشهادات الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي الأهلية بدول المجلس.

[32] بيانات سلطنة عُمان للعام الأكاديمي 2016/2015م

- تناول المجلس الأعلى موضوع التعليم في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة، ديسمبر 2002)، وأصدر قراراً تضمن عدداً من التوجهات حول التعليم في المجالات (تطوير المناهج، تطوير المعلم والارتقاء بمستواه من حيث الاعداد والتدريب، المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية، التنظيم والإدارة، تكامل الموارد وتبادل الخبرات، تحسين النوعية وضبط الجودة.)

وثيقة التطوير الشامل للتعليم

تبنى المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين (دولة الكويت، ديسمبر 2003) الوثيقة موجهاً اللجان الوزارية المختصة بتنفيذ ما ورد بها من مشاريع وبرامج والتي تتضمن:

- مشروع المنظور الشمولي التكاملي لتطوير عملية التعليم.
- مشروع تمهين التعليم في دول المجلس: رؤية موحدة .
- مشروع الجودة النوعية لتطوير الأداء الإداري والتنظيمي لمؤسسات التعليم.
- مشروع الجامعة الإلكترونية والمدرسة الإلكترونية: إطار مرجعي لتحقيق التنسيق والتكامل في مجال التعليم الافتراضي .
- مشروع الارتقاء بالنواتج التعليمية.
- مشروع الشراكة بين مؤسسات التعليم والمجتمع.

الفصل الرابع : الصحة

1.4 تمهيد

تمثل الرعاية الصحية الأولية اهمية كبيرة في تلبية الاجتياجات الصحية للفرد والتي تتمثل في الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل، ويتطلب تحقيق التغطية والانتشار الشامل لهذه الخدمات توفر عدد من العوامل الأساسية كالعنصر البشري المؤهل والمدرب لتقديم هذه الرعاية إضافة إلى توفر الموارد المالية اللازمة لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات الصحية. إلا أن بيانات منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن حوالي نصف سكان العالم البالغ عددهم 7.3 مليار نسمة على الأقل لا زالوا يفتقرون إلى التغطية الكاملة بالخدمات الصحية الأساسية ، كما تعكس البيانات أيضا العجز العالمي الكبير في الكوادر البشرية المؤهلة لتقديم الرعاية الطبية حيث يقدر هذا العجز بحوالي 18 مليون عامل صحي في الوقت الذي تعاني فيه المؤسسات القائمة على تقديم الخدمات الصحية من ضعف في مواردها المالية ، حيث تُظهر البيانات أن من بين 30 دولة على مستوى العالم لا ينفق سوى 8 بلدان فقط 40 دولاراً أمريكياً كحد أدنى لكل شخص على الرعاية الصحية الأولية في السنة.[33]

و تشير بيانات منظمة الصحة العالمية أيضا إلى أن هناك أقل من 10 أطباء لكل 10 آلاف من السكان في أكثر من 30 ٪ من الدول الأعضاء، حيث أفادت أن توزيع العاملين الصحيين بهذه الدول يتم بصورة غير متساوية، فالبلدان التي لديها أقل حاجة نسبية لديها أكبر عدد من العاملين الصحيين، في حين أن البلدان ذات العبء الأكبر من المرضى لديها حصة أقل من الكوادر الطبية والصحية، فمثلا يعاني الإقليم الأفريقي من أكثر من 22٪ من العبء العالمي للأمراض ولكنه لا يتوفر لديه إلا إلى 3٪ فقط من العاملين الصحيين وأقل من 1٪ من الموارد المالية في العالم.

2.4 المؤسسات والمرافق الصحية بدول المجلس

إجمالي المستشفيات :

بلغ عدد المستشفيات بدول مجلس التعاون في عام 2017م حوالي 777 مستشفى حكومي وخاص مُسجلا معدل نمو سنوي بلغ 3.1 % منذ عام 2012م. وتتوزع التبعية الادارية المستشفيات بين القطاعين الحكومي والخاص ، حيث تشير البيانات إلى أن 59.1% من إجمالي المستشفيات بدول المجلس تتبع للقطاع الحكومي في حين تتبع بقية المستشفيات للقطاع الخاص.

[33] منظمة الصحة العالمية، https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/primary-health-care

شكل 36 : التوزيع النسبي للمستشفيات بدول مجلس التعاون حسب القطاع 2017م

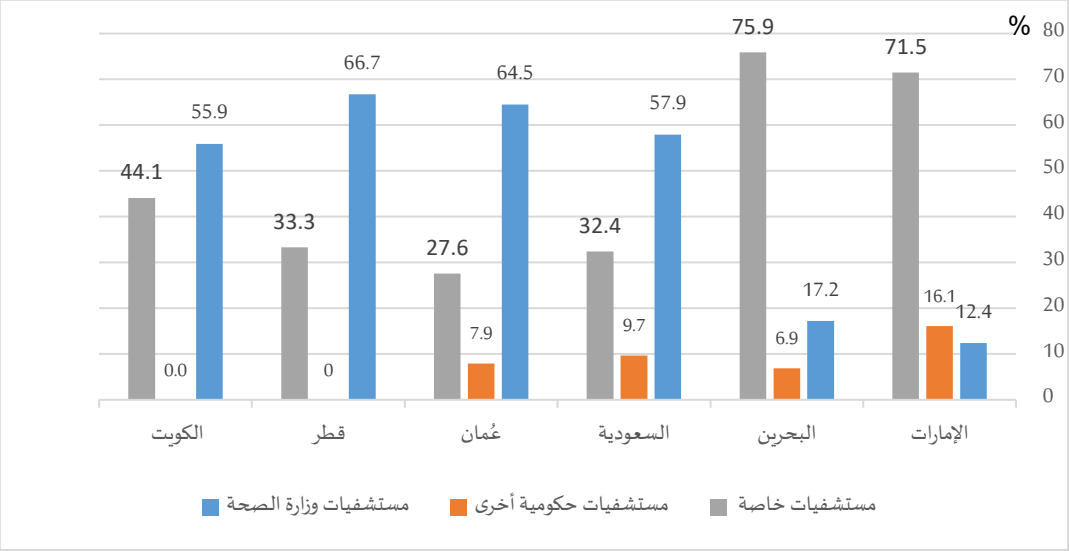

وقد سجلت دول المجلس معدلات نمو متفاوتة في عدد المستشفيات فيها خلال الفترة المشار إليها، حيث بلغ هذاالمعدل 6.7 % بينما سجلت مملكة البحرين وسلطنة عُمان 3.8 % و 3.2 % على التوالي في حين سجلت دولة الكويت والمملكة العربية السعودية حوالي 2.5 % و 2.3 % بينما سجلت دولة قطر 1.5 %.

وتتباين دول المجلس في حجم مساهمتها في إجمالي عدد المستشفيات ، إذ تسهم المملكة العربية السعودية بحوالي 62.6 %، بينما تسهم بقية الدول بالنسبة المتبقية كما يبينها الشكل رقم 37.

شكل 37 : عدد المستشفيات بدول مجلس التعاون 2017م

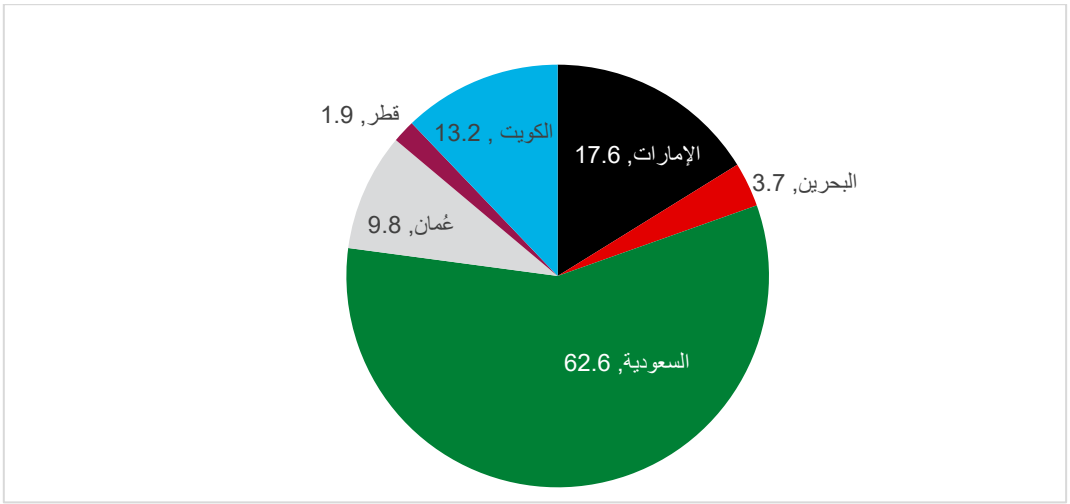

المستشفيات الحكومية :

بلغ عدد المستشفيات الحكومية بدول مجلس التعاون في عام 2017م حوالي 459 مستشفى حكوميا تابعا لوزارة الصحة أو لمؤسسات حكومية أخرى. وقد سجلت المستشفيات الحكومية نموا سنويا بين عامي 2012م و2017م بلغ 1.9 % . وتتوزع المستشفيات الحكومية من حيث تبعيتها الادارية لوزارات الصحة أو لمؤسسات حكومية أخرى مدنية و عسكرية. وتشير البيانات إلى أن المستشفيات التابعة لوزارة الصحة تمثل حوالي 83.2 % من اجمالي المستشفيات الحكومية مُسجلة معدل نمو سنوي بلغ 1.6 % منذ عام 2012م.

وتتباين دول المجلس في حجم مساهمتها في إجمالي عدد المستشفيات الحكومية. حيث تسهم المملكة العربية السعودية بحوالي 71.7%، بينما تسهم سلطنة عُمان بحوالي 12.0 % و دولة الإمارات العربية المتحدة بحوالي 8.5 % في حين أسهمت كل من دولة الكويت و دولة قطر و مملكة البحرين بحوالي 4.1 % و 2.2 % و 1.5 % على التوالي.

المستشفيات الخاصة :

تُعد المستشفيات الخاصة شريكا حيويا في تقديم الخدمات الصحية للسكان بدول مجلس التعاون . حيث أنها تمثل حوالي 40.9% من إجمالي المستشفيات بدول المجلس غير انها تعتبر في بعض دول المجلس كمملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة المُقدم الرئيس للخدمات الصحية حيث تمثل حوالي 75.9 % و 71.5 % فيهما على التوالي .

بلغ عدد المستشفيات الخاصة بدول مجلس التعاون في عام 2017م حوالي 318 مستشفى خاص مُسجلا معدل نمو سنوي بلغ 5.1% منذ عام 2012م. وقد سجلت دول المجلس معدلات نمو متفاوتة في عدد المستشفيات الخاصة فيها خلال الفترة المشار إليها، حيث بلغ هذاالمعدل 12.9% بينما سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة و مملكة البحرين نموا سنويا بلغ حوالي 8.2 % و 7.7 % على التوالي في حين سجلت المملكة العربية السعودية نموا سنويا بلغ حوالي 2.9 % [34]

وتتباين دول المجلس في حجم مساهمتها في إجمالي عدد المستشفيات الخاصة، إذ تسهم المملكة العربية السعودية بحوالي 49.6%، بينما تشكل مستشفيات دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 30.8 % في حين أسهمت كل من مملكة البحرين و سلطنة عُمان و دولة الكويت و دولة قطر بحوالي 6.9 % و 6.6% و 4.7 % و 1.2 % على التوالي.

المراكز و المجمعات الصحية :

بلغ عدد المراكز والمجمعات الصحية بدول مجلس التعاون في عام 2017م حوالي 2,867 مراكز ومجمعات صحية مُسجلا معدل نمو سنوي بلغ 1.0% منذ عام 2012م. وقد تجاوز معدل النمو في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة و مملكة البحرين وسلطنة عُمان المتوسط الخليجي بواقع 3.2 % و 2.9 % و1.5 % على التوالي بينما سجلت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت معدلات نمو طفيفة لا تتجاوز 1.0 % [35]

[34] بيانات دولة قطر و دولة الكويت غير متوفرة

[35] تم استخدام بيانات قطر لعام 2016م

تمثل المراكز والمجمعات الصحية في المملكة العربية السعودية 82.4 % من العدد الإجمالي لهذه المجمعات والمراكز على مستوى دول المجلس، وتتوزع النسبة المتبقية على بقية دول المجلس حيث تسهم سلطنة عُمان بحوالي 7.2 % و دولة الإمارات العربية المتحدة بحوالي 5.2 % و دولة الكويت بـ 3.4 % و مملكة البحرين بـ 1 % بينما تسهم دولة قطر بـ 0.8 %. الشكل رقم 38 يوضح أعداد المراكز والمجمعات الصحية حسب الدول الأعضاء.

شكل38 : عدد المراكزوالمجمعات الصحية بدول مجلس التعاون 2017م

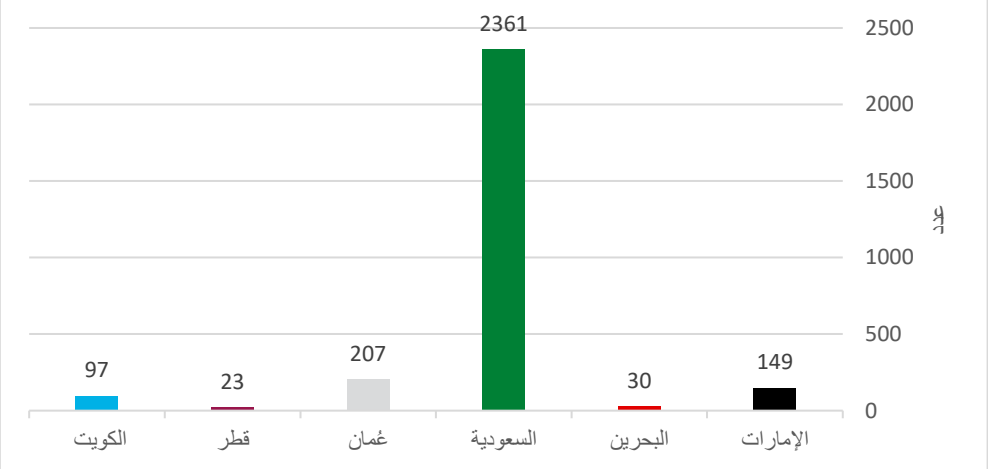

العيادات الخاصة :

تشير البيانات إلى أن عدد العيادات الخاصة بدول مجلس التعاون بلغ حوالي 9,654 عيادة في عام 2017م مرتفعا بمعدل نمو سنوي بلغ 6.8 % منذ عام 2012م. وقد سجلت دولة قطر أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة بواقع 16.5 % ، كما سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة نموا سنويا بمعدل 7.3 % و المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان بواقع 4.9% و 4.4 % و1.5 % على التوالي[36].

وتوجد في دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي نصف إجمالي العيادات الخاصة على مستوى دول المجلس،في حين تضم المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان حوالي 28.7 % و 12.6 % على التوالي من هذه العيادات ، بينما لا تتجاوز مساهمة دولة قطر 8.8 % في عام 2017م[37].

الصيدليات :

ارتفع عدد الصيدليات بدول مجلس التعاون في عام 2017م بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 5.6 % عما كان عليه في عام 2012م ليصل إلى 12,904 صيدلية. وقد سجلت مملكة البحرين اعلى معدل نمو سنوي بلغ 18.4 % خلال نفس الفترة كما حققت كل من

[36] بيانات مملكة البحرين ودولة الكويت غير متوفرة

[37] بيانات دولة الكويت غير متوفرة

سلطنة عُمان و دولة قطر و دولة الإمارات العربية المتحدة معدلات متقاربة بلغت 8.2 % و 7.8 % و 7.3 % على التوالي بينما بلغ هذا المعدل في المملكة العربية السعودية 4.5 % [38]

ويتضح من خلال التوزيع النسبي لأعداد الصيدليات بدول المجلس أن المملكة العربية السعودية تستأثر بحصة تبلغ 67.6 % من من إجمالي الصيدليات على مستوى دول المجلس. في حين تبلغ حصة دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 21.3 % بينما تمتلك سلطنة عُمان و دولة قطر و مملكة البحرين حصص تقدر بـ 5.6% و 3.5 % و 2.0 % على التوالي. الشكل رقم 39 يوضح أعداد الصيدليات حسب الدول الأعضاء.

شكل39 : عدد الصيدليات بدول مجلس التعاون 2017م

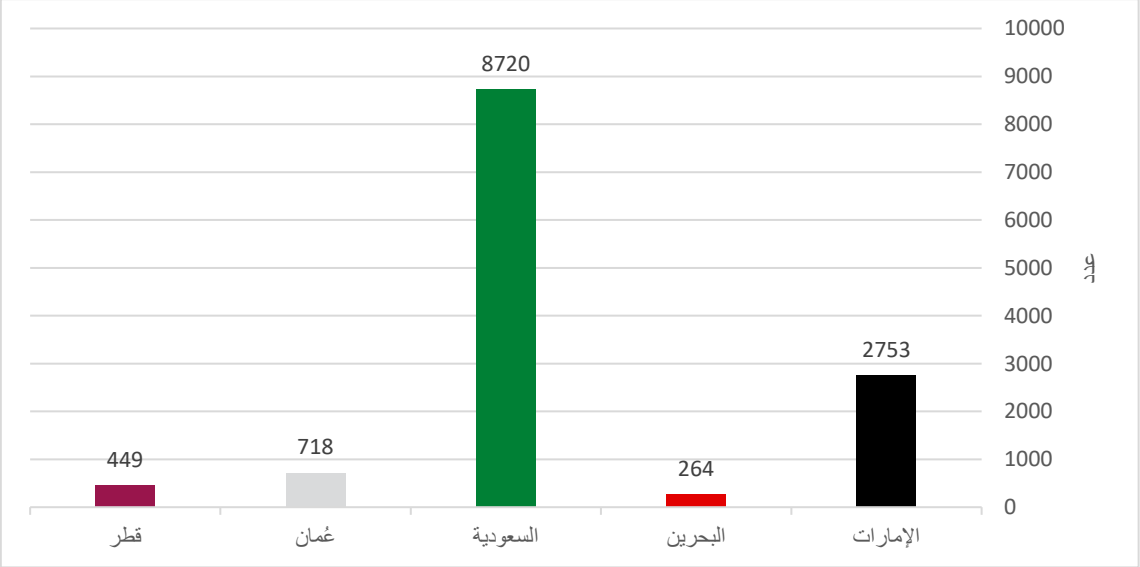

إجمالي عدد الأسرة

بلغ عدد أسرة المستشفيات الحكومية والخاصة بدول مجلس التعاون في عام 2017م حوالي 106,3 آلاف سرير محققة معدل نمو سنوي بلغ 3.4 % عما كان عليه في عام 2012م. وقد سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة بلغ 5.9 % تليها المملكة العربية السعودية بمعدل 3.6 % بينما ظل معدل نمو الأسرة في بقية دول المجلس دون المتوسط الخليجي.

و تتفاوت دول مجلس التعاون في التوزيع النسبي لحصص مساهمتها في إجمالي عدد الأسرة ، حيث يشكل عدد الأسرة في المملكة العربية السعودية 68.6 % من إجمالي عدد الأسرة بدول المجلس ، بينما يشكل 12.2 % في دولة الإمارات العربية المتحدة ، و 8.0% في دولة الكويت و 6.3 % في سلطنة عُمان وتبلغ هذه النسبة 2.5% و 2.4 % في دولة قطر ومملكة البحرين.

[38] بيانات دولة الكويت غير متوفرة

يتوزع عدد الأسرة على المستشفيات التابعة للقطاع الحكومي والقطاع الخاص. حيث تمثل أسرة المستشفيات الحكومية 75.1 % من إجمالي عدد الأسرة بدول المجلس.و يوضح الشكل رقم 40 التوزيع النسبي لعدد أسرة المستشفيات الحكومية والخاصة حسب الدول.

شكل40: التوزيع النسبي لأسرة المستشفيات الحكومية والخاصة بدول مجلس التعاون 2017م

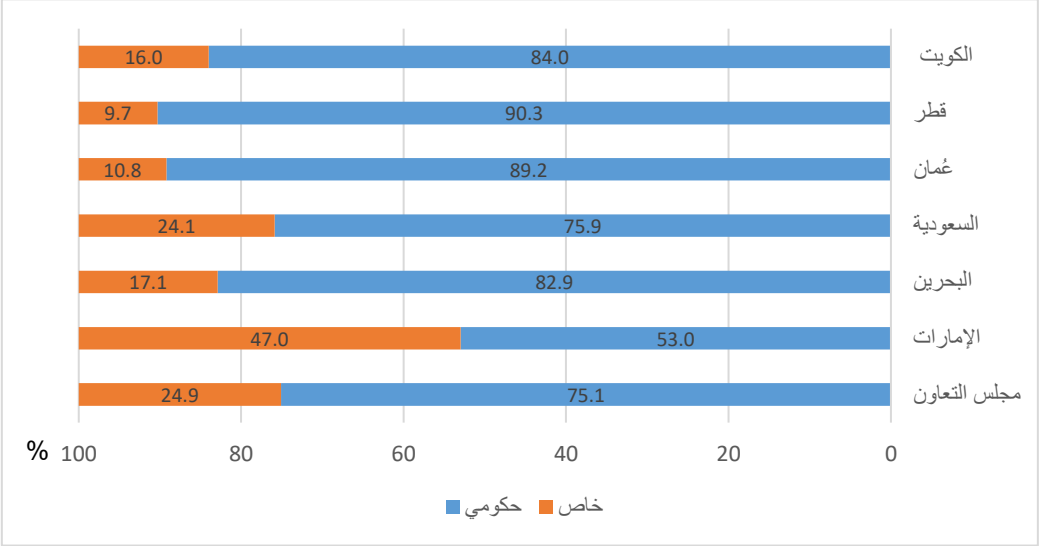

عدد الأسّرة في المؤسسات الحكومية

تشير البيانات إلى وجود حوالي 79.9 آلاف سرير في المستشفيات الحكومية بدول المجلس مرتفعة بمعدل نمو سنوي بلغ 2.6 % عن عام 2012م. وقد سجلت جميع دول المجلس معدل نمو إيجابي في عدد الأسرة الحكومية إلا أن جميعها كانت دون متوسط معدل النمو الكلي عدا المملكة العربية السعودية التي سجلت معدل 3.3 % خلال نفس الفترة.

و تتفاوت دول مجلس التعاون في التوزيع النسبي لحصص مساهمتها في إجمالي عدد الأسرة في المستشفيات الحكومية ، حيث يشكل عدد الأسرة في المملكة العربية السعودية 69.3 % من إجمالي عدد الأسرة الحكومية بدول المجلس ، بينما تبلغ حصة دولة الكويت 9.0 % و دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 8.6 % في ، في حين تبلغ هذه الحصة في سلطنة عُمان و دولة قطر و مملكة البحرين 7.5 % و 3.0 % و 2.7 % على التوالي.

تتوزع أسرة المستشفيات الحكومية بين المستشفيات التابعة لوزارات الصحة والمؤسسات الحكومية الأخرى التي تقدم الخدمات الصحية ،حيث تمثل أسرة المستشفيات التابعة لوزارات الصحة 76.4% من إجمالي عدد الأسرة الحكومية بدول المجلس.و يوضح الشكل رقم 41 التوزيع النسبي لعدد أسرة المستشفيات الحكومية التابعة لوزارات الصحة والمؤسسات الحكومية الأخرى حسب الدول.

شكل41 : التوزيع النسبي لأسرة المستشفيات الحكومية حسب التبعية الإدارية للمستشفى بدول مجلس التعاون 2017م

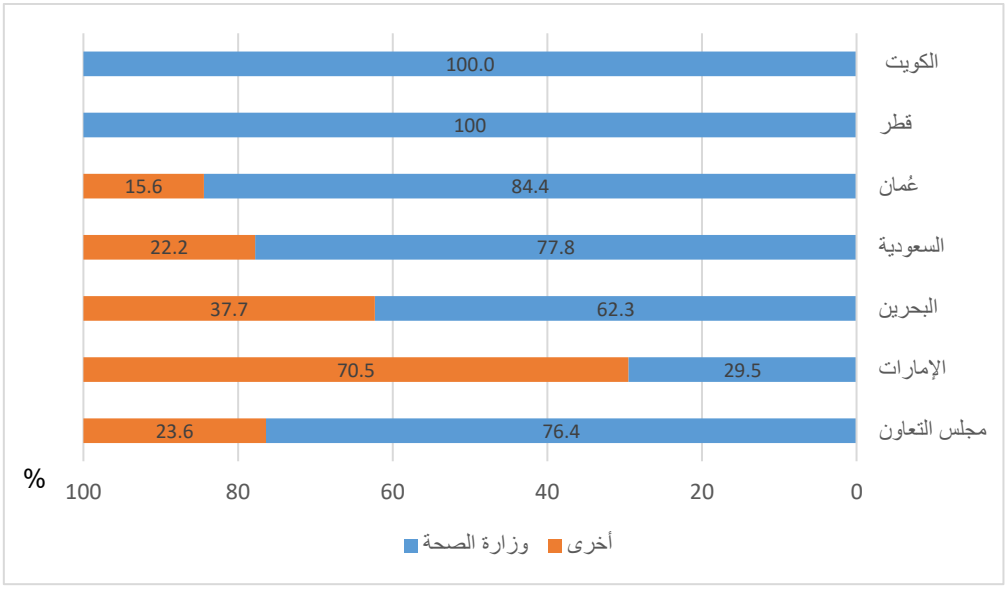

عدد الأسرة في المؤسسات الخاصة

بلغ عدد السرة في المستشفيات الخاصة بدول مجلس التعاون حوالي 26.5 آلاف سرير محققة معدل نمو سنوي بلغ 5.7 % عن ما كانت عليه عام 2012م. وقد سجلت جميع دول المجلس معدل نمو إيجابي في عدد الأسرة في المستشفيات الخاصة إلا أن جميعها كانت دون متوسط معدل النمو الكلي عدا دولة الإمارات العربية المتحدة التي سجلت معدل 12.3% وسلطنة عُمان بمعدل 9.6% خلال نفس الفترة.و تتفاوت دول مجلس التعاون في التوزيع النسبي لحصص مساهمتها في إجمالي عدد الأسرة في المستشفيات الخاصة كما يظهره الشكل رقم 42.

شكل42 : التوزيع النسبي لأسرة المستشفيات الخاصة بدول مجلس التعاون 2017م

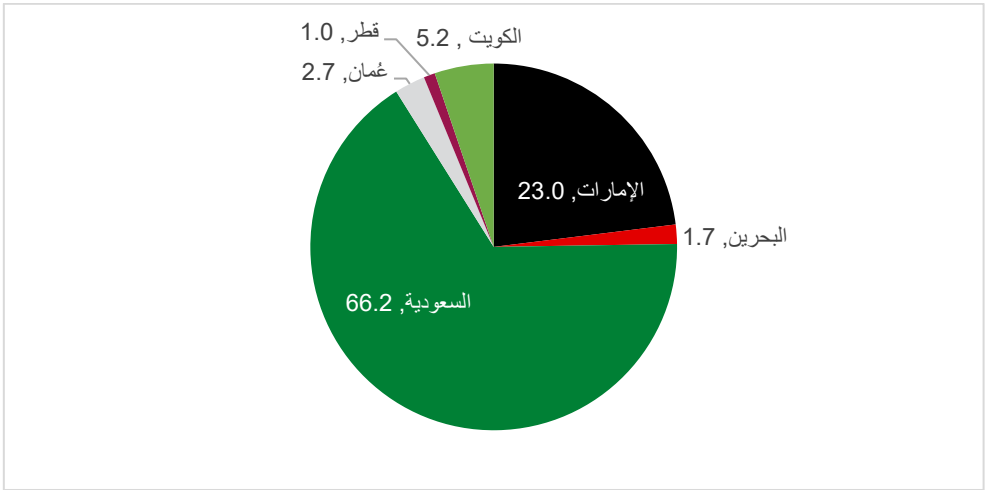

3 . 4 الموارد البشرية الصحية

تعتبر الموارد البشرية أحد الدعامات الأساسية للنظم الصحية الخليجية وتقدمها وتحسن الخدمات التي تقدمها. وقد شهدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تطورا في حجم الموارد البشرية الصحية التي بدأت أبرز نتائجه في تحسن نصيب السكان من هذه الموارد مما كان له الأثر االيدابي في تحسن أداء المؤشرات الصحية الرئيسة. حيث تشير الاحصاءات إلى أن إجمالي الكوادر الصحية لمجلس التعاون في عام 2017م بلغ حوالي 677.7 ألف موظف ، حيث يلاحظ وجود 123 كادر صحي لكل 10,000 من السكان مقارنة بـ 386,8 ألف موظف[39] بواقع 82 كادر صحي لكل 10,000 من السكان. ويتفاوت مؤشر نصيب السكان من الكوادر الصحية بين دول مجلس التعاون ، حيث تتجاوز كل من دولة قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت متوسط مؤشر متوسط المجلس والذي سجل حوالي 133 و 130 و 127 كادر صحي لكل 10,000 من السكان على التوالي. بينما تقترب دولة الإمارات العربية المتحدة من بلوغ متوسط دول المجلس لتصل إلى 121 كادر صحي لكل 10,000 من السكان، في حين يقل عنه في مملكة البحرين وسلطنة عُمان ليبلغ 93 و 82 كادر صحي لكل 10,000 من السكان على التوالي.

عدد الأطباء

ارتفع عدد الأطباء العاملين في المؤسسات الصحية بدول مجلس التعاون إلى حوالي 136,2 ألف طبيب عام 2017م مقارنة بنحو 120.2 ألف طبيب لعام 2012م، وقد شهد هذا المؤشر نموا بنسبة تصل الى 2.5% خلال هذه الفترة . إلا أن مؤشر نصيب السكان من عدد الأطباء ظل ثابتا تقريبا ، حيث سجل حوالي 25 طبيب لكل 10,000 من السكان خلال الفترة 2012م – 2017م.

و تشير البيانات على مستوى الدول إلى وجود تفاوت طفيف في مؤشر الأطباء لكل 10,000 من السكان والتي تتمحور حول المتوسط العام المشار إليه عدا في مملكة البحرين و سلطنة عُمان الذي ينخفض إلى 22 و 20 طبيب لكل 10,000 من السكان على التوالي. الشكل رقم 43 يعكس عدد الأطباء في دول المجلس ونصيب السكان من عدد الأطباء.

[39] لا يشمل الفئات الطبية المساعدة

شكل43 : توزيع عدد الأطباء بدول مجلس التعاون 2017م

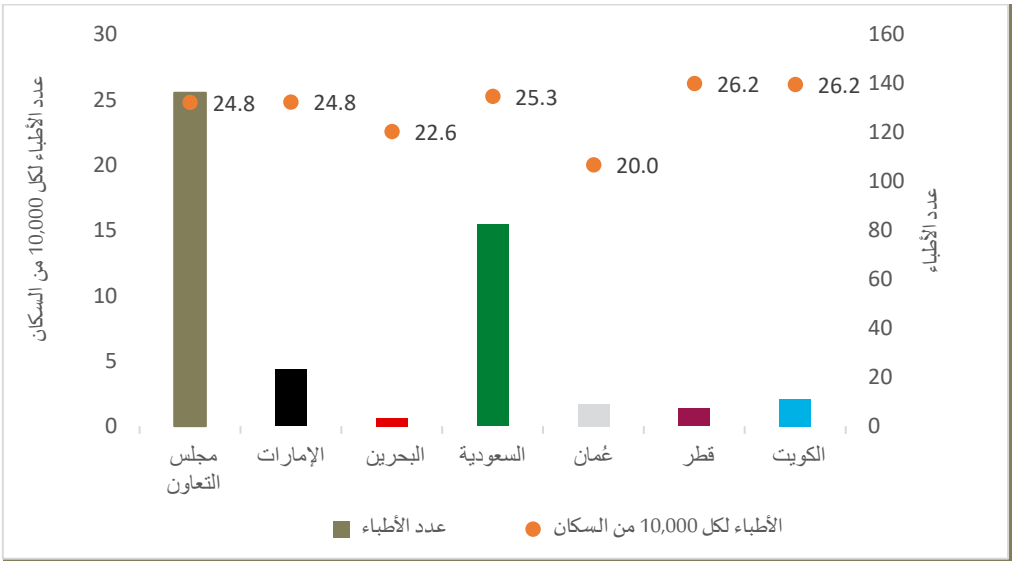

عدد الممرضين

ارتفع عدد الممرضين في المؤسسات الصحية إلى حوالي 313,1 ألف ممرض في عام 2017م مقارنة بحوالي 225,1 ألف ممرض في عام 2012م مسجلا معدل نمو سنوي بلغ 6.6 % خلال نفس الفترة . انعكس ذلك على نصيب السكان من عدد الممرضين. حيث أوضحت البيانات ارتفاع هذا المؤشر من 48 ممرضا لكل 10,000 من السكان إلى 57 ممرضا لكل 10,000 من السكان خلال الفترة المشار إليها.

و على المستوى القُطري تشير البيانات إلى أن دول المجلس تتفاوت في عدد الممرضين بالنسبة للسكان ، حيث تظهر البيانات الفرق الشاسع بين دول المجلس في هذا المجال كما يعكسه الشكل رقم 44.

شكل44 : توزيع عدد الممرضين بدول مجلس التعاون 2017م

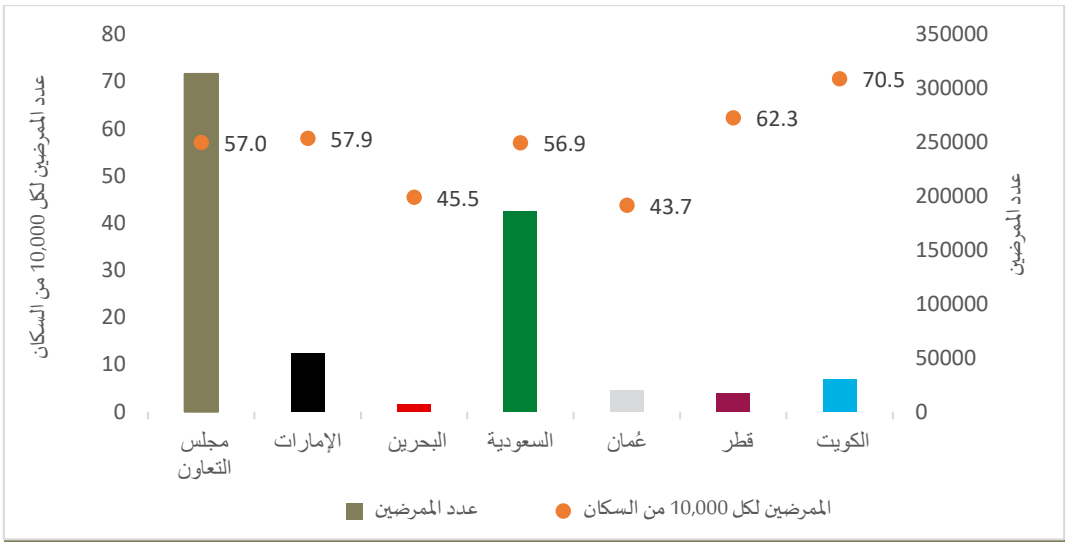

عدد الصيادلة

ارتفع عدد الصيادلة في دول مجلس التعاون إلى حوالي 50,9 ألف صيدلي في عام 2017م مقارنة بحوالي بأعدادهم التي لا تتجاوز 22,6 ألف صيدلي في عام 2012م بواقع نمو سنوي بلغ 16.2 %. وقد بلغ نصيب السكان من عدد الصيادلة حوالي 10صيادلة لكل 10,000 من السكان مقارنة بحوالي 5 صيادلة لكل 10,000 من السكان خلال نفس الفترة.

وعلى مستوى الدول تشير البيانات على أن دول المجلس تتفاوت في عدد الممرضين بالنسبة للسكان تفاوتا واسعا حيث تظهر البيانات أن دولة الكويت سجلت أعلى معدل بلغ 22 صيدلي لكل 10,000 من السكان أي أنها تتجاوز متوسط مجلس التعاون بمقدار الضعف. الشكل رقم 45 يعكس أعداد الصيادلة حسب كل دولة وعدد الصيادلة لكل 10,000 من السكان فيها.

شكل45 : توزيع عدد الصيادلة بدول مجلس التعاون 2017م

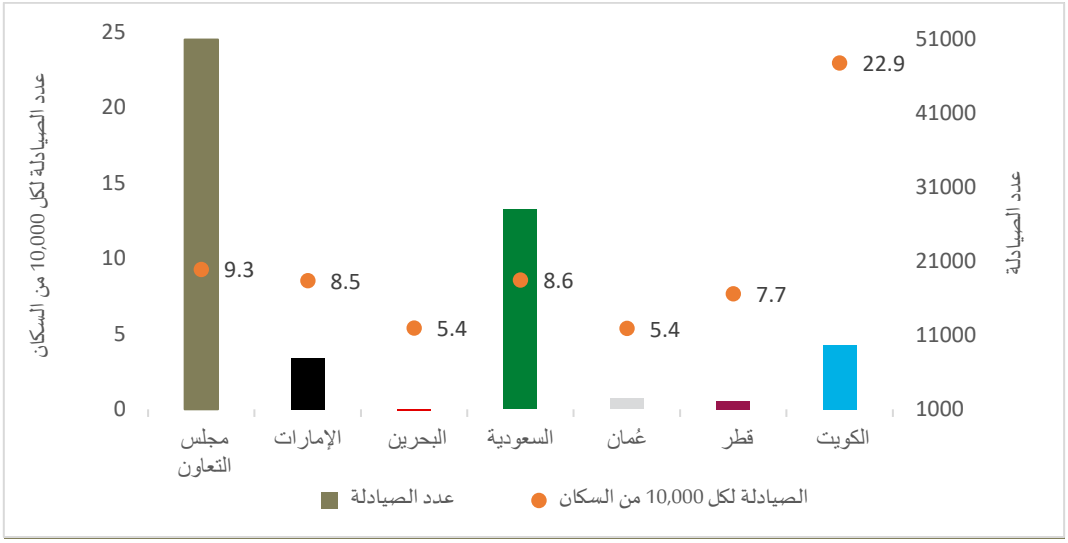

عدد الكوادر الطبية المساعدة

ارتفع عدد الكوادر الطبية المساعدة في دول مجلس التعاون في عام 2017م إلى 149 ألف موظف مقارنة بحوالي 96.2 ألف موظف بمعدل نمو بلغ 8.7 % خلال هذه الفترة . وبلغ نصيب السكان من الكوادر الطبية المساعدة حوالي 27 موظف لكل 10,000 من السكان مقارنة بنحو 82 موظف لكل 10,000 من السكان خلال نفس الفترة.

وعلى مستوى الدول تشير البيانات إلى أن دول المجلس تتفاوت في أعداد الكوادر الطبية المساعدة بالنسبة للسكان ، حيث يرتفع هذا المؤشر في كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر عن المتوسط الخليجي إلى 34 و 29 موظف لكل 10,000 من السكان على التوالي بينما ينخفض هذا المؤشر في بقية الدول على النحو الذي يشير إليه الشكل رقم 46.

شكل46 : توزيع عدد الكوادر الطبية المساعدة بدول مجلس التعاون 2017م

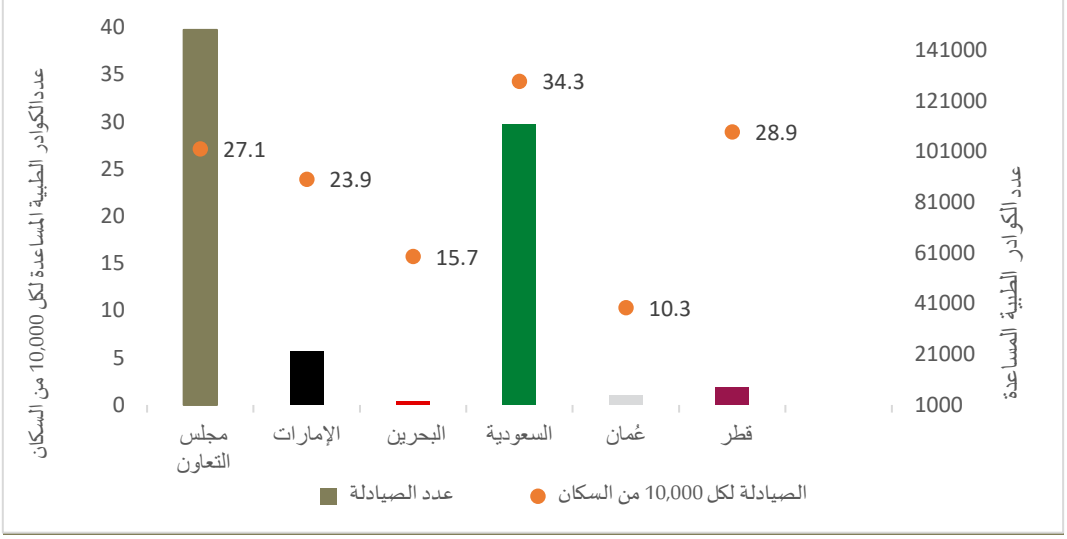

4 . 4 السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا الصحة

بدأ التعاون في المجال الصحي بين دول مجلس مبكرا حتى قبل تأسيس المجلس. فمنذ حقبة السبعينات من القرن العشرين عُقدت لقاءات بين وزراء الصحة في دول الخليج العربية، كاللقاء الذي عُقد على هامش اجتماعات الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية في مايو 1975 ، أتبعه تأسيس "مؤتمر وزراء الصحة للدول العربية في الخليج" والذي استبدل اسمه بعد ذلك إلى مجلس وزراء الصحة للدول العربية في الخليج في عام 1981 ، ثم إلى مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1991، ليستقر اسمه حاليا بمجلس الصحة لدول مجلس التعاون. كما أقرالمجلس الوزاري في دورته (127) في عام 2013م بانشاء لجنة وزراء الصحة بدول مجلس التعاون ، على غرار اللجان الوزارية العاملة في اطار مجلس.

وفي هذا الإطار التعاون الصحي بين دول المجلس نص النظام الأساسي للمجلس و الاتفاقية الاقتصادية بين دوله على مجموعة من المنطلقات الأساسية لتنسيق الجهود والتعاون بين الأجهزة المعنية بالشئون الصحية في دول المجلس لتحقيق الأهداف التالية :

1. تنمية التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في المجالات الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية.
2. تحديد مفاهيم القضايا الصحية المختلفة والعمل على توحيدها وترتيب أولوياتها وتبني البرامج المشتركة.
3. فتح قنوات الالتقاء مع التجارب العالمية وتعزيز التعاون مع المنظمات العربية والدولية العاملة في المجال الصحي.
4. الحصول على دواء آمن وفعال وبجودة عالية وبأسعار مناسبة من خلال برنامج الشراء الموحد للأدوية والمستلزمات الطبية.

وقد استطاعت دول المجلس في إطار هذه الأهداف تحقيق عدد من الانجازات في المجال الصحي يمكن تلخيصها في الآتي :-

1. معاملة مواطني دول المجلس في توفير الخدمات الصحية في جميع الدول الأعضاء معاملة المواطنين ، وقد تحقق ذلك بصدور قرار المجلس الأعلى في دورته التاسعة بمعاملة مواطني دول المجلس معاملة المواطن في المستشفيات العامة والمستوصفات والمراكز الصحية (المنامة ، ديسمبر 1988) . كما صدر قرار المجلس الاعلى في دورته السادسة والثلاثين (الرياض ، ديسمبر 2015) بإعتماد اللائحة التنفيذية لقرار المجلس الأعلى في دورته التاسعة.

2. تسهيل تنقل الفرق الطبية لزراعة الأعضاء بين دول المجلس ، حيث تم الاتفاق بين وزارات الصحة والجمارك والجوازات على نموذج موحد لدخول الفرق الطبية ، وعلى البطاقة الموحدة التي تحملها الفرق الطبية المتنقلة . وصدر قرار المجلس الأعلى في دورته الثامنة عشرة (الكويت ، ديسمبر 1997) بالموافقة على الآليات والإجراءات المتعلقة بتسهيل انتقال وتبادل زراعة الأعضاء بين مراكز زراعة الأعضاء في دول المجلس.
3. رفع التعرفة الجمركية على التبغ ومشتقاته من 50 % إلى 100 % ، وقد نفذ القرار في جميع دول المجلس ، ويجري العمل على رفع النسبة إلى 200.%
4. التخلص السليم من النفايات الطبية في المستشفيات والمراكز الصحية ، حيث اعتمد المجلس الأعلى في دورته العشرين (الرياض ، نوفمبر 1999) "النظام الموحد لإدارة نفايات الرعاية الصحية" ، والذي يتضمن إيجاد آلية فعّالة للتنسيق بين الوزارات والجهات ذات العلاقة في كل دولة لاتخاذ الإجراءات المناسبة السليمة للتخلص من النفايات الطبية.
5. تكوين روابط للأطباء الخليجيين وتسجيلها في دول المجلس ، مثل جمعية أطباء الأنف والأذن والحنجرة في مملكة البحرين ، وجمعية أطباء التجميل بدولة الإمارات العربية المتحدة ، وجمعية أطباء العظام في مملكة البحرين ، وجمعية أطباء العيون في المملكة العربية السعودية.
6. إنشاء لجنة للرقابة على الدواء بدول المجلس ، تحقيقاً للاهداف التالية :
   - تأمين دخول أدوية صالحة وعلى درجة عالية من الجودة ومطابقة للشروط الفنية ومتطلبات تسجيل الأدوية المعتمدة.
   - التأكد من أن جميع الأدوية المستوردة لدول المجلس مصحوبة بالشهادات اللازمة ومطابقة للمواصفات العالمية.
   - الإشراف على إتلاف الأدوية.وقد تم إعداد "دليل توحيد إجراءات الأدوية والمستحضرات الطبية المستوردة عبر منافذ دول المجلس" ، والذي صادق عليه المجلس الأعلى في دورته الثامنة والعشرين (الدوحة ، ديسمبر 2007).
7. قرار المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين (الرياض ، ديسمبر 2006) بتوحيد سعر الاستيراد للأدوية إلى دول المجلس بعملة واحدة.
8. قرار المجلس الأعلى في دورته الثانية والثلاثين (الرياض ، ديسمبر 2011) بتبني الخطة الخليجية لمكافحة الأمراض غير المعدية.
9. قرار المجلس الأعلى في دورته الثانية والثلاثين (الرياض ، ديسمبر 2011) بإعتماد المعايير السعودية لإعتماد المنشآت الصحية كمعايير مرجعية خليجية.
10. قرار المجلس الاعلى في دورته الخامسة والثلاثين (الدوحة ، ديسمبر 2014) بإعتماد الخطة الخليجية "المحدّثة" (2014 ـ 2025) للوقاية من الامراض غير السارية.
11. قرار المجلس الاعلى في دورته السادسة والثلاثين (الرياض ، ديسمبر 2015) بإعتماد دليل إجراءات المخزون الإستراتيجي للأدوية والأمصال والمستلزمات الطبية في الحالات والأزمات الطارئة وقائمة الاجراءات الطبية بدول المجلس.

الفصل الخامس : القوى العاملة

1.5 تمهيد

تحظى قضايا القوى العاملة وسوق العمل باهتمام كبير من قبل الحكومات والمنظمات الدولية ومراكز الأبحاث ودعم القرار. وتنبع هذه الأهمية من ما يتركه توفير فرص العمل من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وأمنية، وما يمكن أن يحققه من رخاء واستقرار على الفرد والمجتمع. وقد أفرد العالم هدفا خاصا من أهداف التنمية المستدامة يعنى بالنمو الاقتصادي والعمل اللائق نظرا للترابط الوثيق بين هذا الجانبين.

تشير بيانات منظمة العمل الدولية أن حجم القوى العاملة في العالم نما بمعدل 0.9 % خلال الفترة من 2012- 2018م حيث ارتفع هذه العدد من 3269.6 مليون نسمة إلى 3449.2 مليون نسمة. وارتفع عدد المشتغلين بنسبة 1.1 % ليبلغ 3263.4 مليون عامل في عام 2018م موزعين على قطاعات العمل المختلفة، حيث يعمل 53.0 % من المشتغلين في وظائف مدفوعة الأجر بينما يعمل 34.0 % منهم يعمل لحسابه الخاص ، في حين لا يشكل أصحاب الأعمال أكثرمن 3.0 % من إجمالي المشتغلين. كما يعمل ما يقرب من 50.0 % من المشتغلين في قطاع الخدمات بينما يضم قطاع الزراعة حوالي 27.0 % وقطاع الصناعة حوالي 23.0 % من إجمالي المشتغلين.[40]

2.5 حجم السكان في سن العمل بدول المجلس

شهدت دول مجلس التعاون كغيرها من دول العالم نموا مضطردا في إجمالي عدد السكان في سن العمل والذي يعزى إلى النمو السكاني لأعداد المواطنين في هذه الفئة بالإضافة إلى استمرار تدفق العمالة الوافدة لدول المجلس تلبية للاحتياجات الملحة لمواكبة متطلبات التنمية. فمن خلال بيانات عامي 2012م و2018م يتضح ارتفاع أعداد السكان في سن العمل من 28.2 مليون إلى 35.9 مليون[41] بمعدل نمو سنوي بلغ 3.3%، وقد شكل المواطنون حوالي 49.2 % من السكان في هذا السن غير أن هذه النسبة تراجعت عما كانت عليه في عام 2012م بواقع 1.7 % وقد يكون هذا التراجع ناجما عن تزايد معدلات الهجرة الوافدة لدول المجلس. و يتركز 80.3 % من السكان في سن العمل في المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان بينما تتوزع النسبة المتبقية على بقية دول المجلس[42] على النحو المبين في الشكل رقم47.

[40] International Labour Organization, World Employment and Social Outlook , https://www.ilo.org/global/publications/lang--en/index.htm

[41] لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

[42] لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

شكل47 : التوزيع النسبي لحجم السكان في سن العمل بين دول المجلس، 2018م

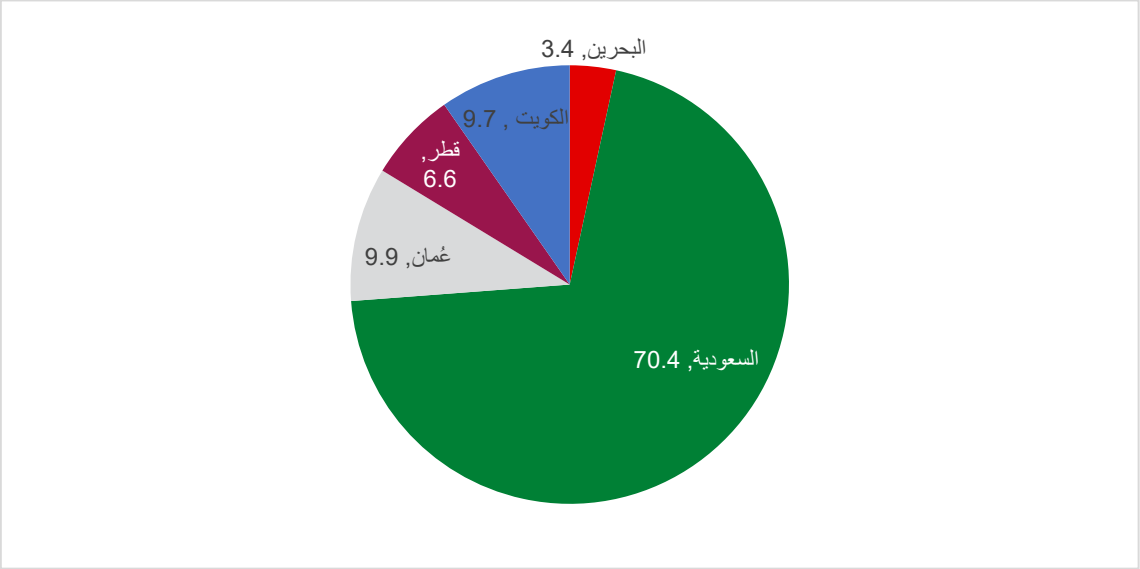

و يتفاوت توزيع السكان المواطنين بين دول المجلس، حيث ترتفع نسبتهم لتصل إلى حوالي 57.4 % في المملكة العربية السعودية وإلى حوالي 44.5% و 39.3% في كل من سلطنة عُمان و مملكة البحرين وتنخفض هذه النسبة إلى حوالي 24.9 % في دولة الكويت ولا تتجاوز 8.6 % في دولة قطر[43].

أما من حيث التركيب النوعي فيلاحظ تطابق توزيع السكان في سن العمل حسب النوع في هذه الفئة مع التوزيع السائد لإجمالي السكان وذلك نظرا لأن هذه الشريحة تمثل الشريحة الأوسع في البناء الهرمي للسكان. وتشير البيانات إلى أن الذكور يستحوذون على الحصة الأكبر من توزيع السكان في هذه الفئة بنسبة تصل إلى حوالي 62.6 %، مما يعني ارتفاع نسبة النوع بين هذه الفئة في المجتمع الخليجي لتصل إلى ما يقرب من 167 ذكرا لكل مأئة أنثى. وترتفع هذه النسبة لتبلغ أقصاها في دولة قطر التي يشكل الذكور فيها حوالي 79.4 % من حجم هذه الفئة من السكان في حين تصل إلى حوالي 69.1 % في سلطنة عُمان، و65.9% و63.8% في مملكة البحرين ودولة الكويت على التوالي، في حين تنخفض إلى 59.7 % في المملكة العربية السعودية. وكنتيجة مباشرة لهذا التوزيع النسبي بين الذكور والاناث ترتفع نسبة النوع بين هذه الفئة من السكان في دولة قطر ليصل عدد الذكور إلى 386 لكل مائة أنثى ، و تبلغ هذه النسبة حوالي 224 ذكرا لكل مائة أنثى في سلطنة عُمان أما في مملكة البحرين ودولة الكويت فتصل إلى 194 و 176 ذكرا لكل مائة أنثى، وهي جميعها متجاوزة المتوسط الخليجي عدا المملكة العربية السعودية التي تصل فيها إلى حوالي 148ذكرا لكل مائة أنثى.

[43] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة غير متوفرة.

أما دراسة التركيب النوعي بين المواطنين فتظهر أن نسبة الذكور الى الاناث تبلغ حوالي 103ذكراً لكل مائة أنثى على مستوى دول المجلس،[44] غير أن جميع دول المجلس تقل فيها نسبة النوع عن المتوسط الخليجي عدا المملكة العربية السعودية التي تصل فيها إلى حوالي 104 ذكرا لكل مائة أنثى كما يتضح من الشكل رقم 48 الذي يوضح نسبة النوع في كل دولة.

شكل48 : نسبة النوع للسكان المواطنين في سن العمل بين دول المجلس، 2018م

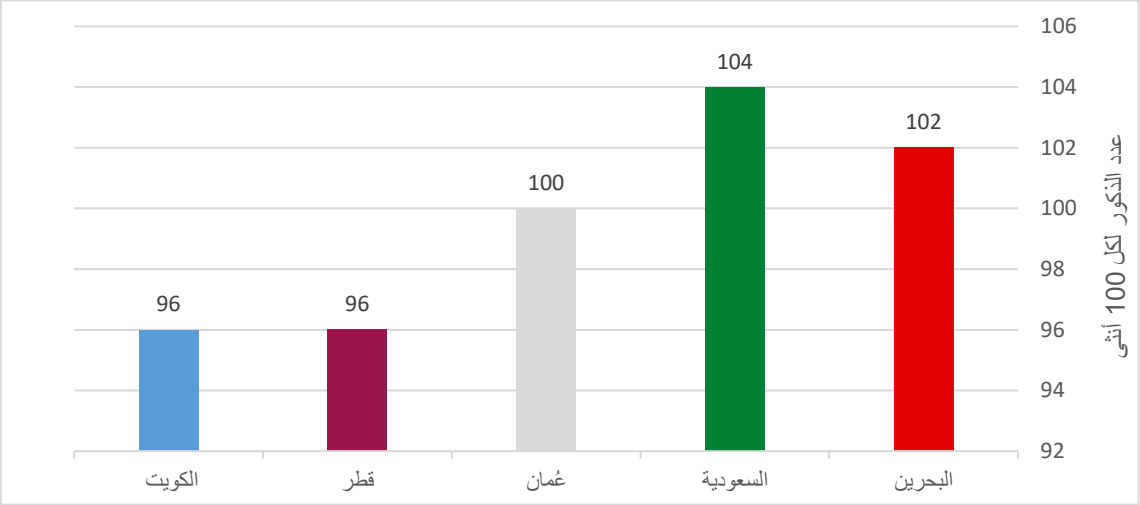

ونظرا لأن الهجرة الوافدة لدول المجلس هي بغرض العمل، فإن بيانات التركيب النوعي بينهم تعكس بوضوح هذا الغرض. حيث يلاحظ أن 74.1 % من الوافدين هم من الذكور.[45] وترتفع هذه النسبة في جميع دول المجلس عن متوسط الخليجي عدا في المملكة العربيةالسعودية ودولة الكويت الذي بلغت نسبتهم فيهما 71.7 % و 68.7 % على التوالي، مما قد يكون له دلالات أخرى كاصطحاب العمّال لأسرهم أو ارتفاع عدد العاملين في المهن المنزلية والمهن ذات الطبيعة الاجتماعية كالتعليم والمهن الطبية والطبية المساعدة. وقد بلغت نسبة النوع على المستوى الإجمالي للوافدين لدول المجلس نحو 286 ذكرا لكل مائة أنثى [46]. وقد سجلت سلطنة عُمان أعلى قيمة بواقع 567 ذكرا لكل مائة أنثى بينما تتفاوت هذه النسبة بين دول المجلس على النحو المبين في الشكل رقم 49.

[44] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

[45] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

[46] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر

شكل49 : نسبة النوع للسكان الو افدين في سن العمل بين دول المجلس، 2018م

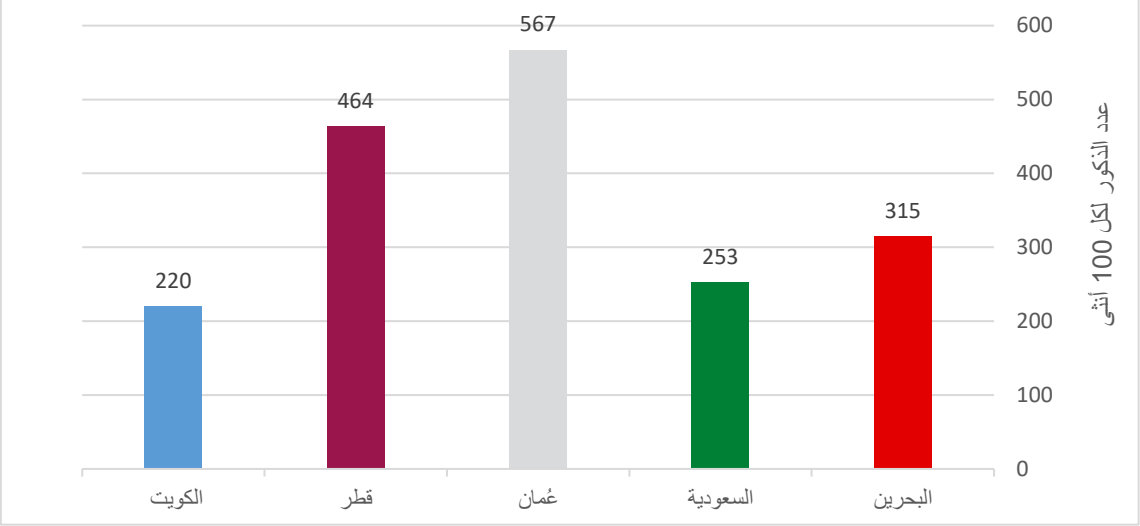

3 . 5 حجم قوة العمل بدول المجلس

تشير الإحصاءات إلى أن حجم قوة العمل في بعض دول المجلس في عام 2018م بلغ حوالي 19.3 مليون نسمة[47]. ويغلب على قوة العمل في دول المجلس أنها قوة ذكورية تبلغ نسبة الذكور فيها حوالي 84.9% وتبلغ نسبة النوع فيها حوالي خمسة أضعاف عدد الذكور لكل مائة أنثى. إلا أن البيانات تظهر تفاوت التوزيع النسبي للذكور في دول المجلس حيث يصل إلى حوالي 86.4 % في دولة قطر و 84.2 % في المملكة العربية السعودية بينما يصل إلى 79.0% في مملكة لبحرين.[48]

وعلى عكس التوزيع النسبي لإجمالي السكان في دول المجلس الذي يشكل فيه المواطنون الأكثرية، تعكس بيانات العمل أن أن قوة العمل المواطنة لا زالت تشكل أقلية في قطاع العمل الخليجي. فمن خلال تتبع البيانات المتوفرة لدى بعض دول المجلس حول التوزيع النسبي للمشاركة في قوة العمل يتبين أن هذه المساهمة لا تزال متدنية ، كما أنها شهدت تراجعا في جميع هذه الدول بين عامي 2012 و2018م، لتصل إلى 43.1% في المملكة العربية السعودية و 26.4 % في مملكة البحرين و 21.8 % في سلطنة عُمان و 5.1 % في دولة قطر والتي تعكس أيضا ظاهرة مشتركة بين دول المجلس وهي ارتفاع مساهمة القوى العاملة الوافدة في قوة العمل بدول المجلس.[49]

وكما اشارت البيانات إلى أن تدني مساهمة القوى العاملة الوطنية في قوة العمل بدول المجلس كانت متواضعة، تظهر البيانات أيضا التفاوت في التوزيع النسبي لقوة العمل الوطنية حسب النوع الاجتماعي حيث تبلغ نسبة مشاركة الذكور 27.7% من إجمالي

[47] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان ودولة الكويت

[48] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان ودولة الكويت

[49] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عُمان ودولة الكويت

قوة العمل في حين لا تتعدى هذه النسبة 10.1% للاناث. الشكل البياني رقم 50 يوضح التوزيع النسبي للمواطنين في قوة العمل الاجمالية في دول المجلس حسب النوع الاجتماعي[50].

شكل50 : التوزيع النسبي للمواطنين في قوة العمل الاجمالية حسب النوع ،2018م

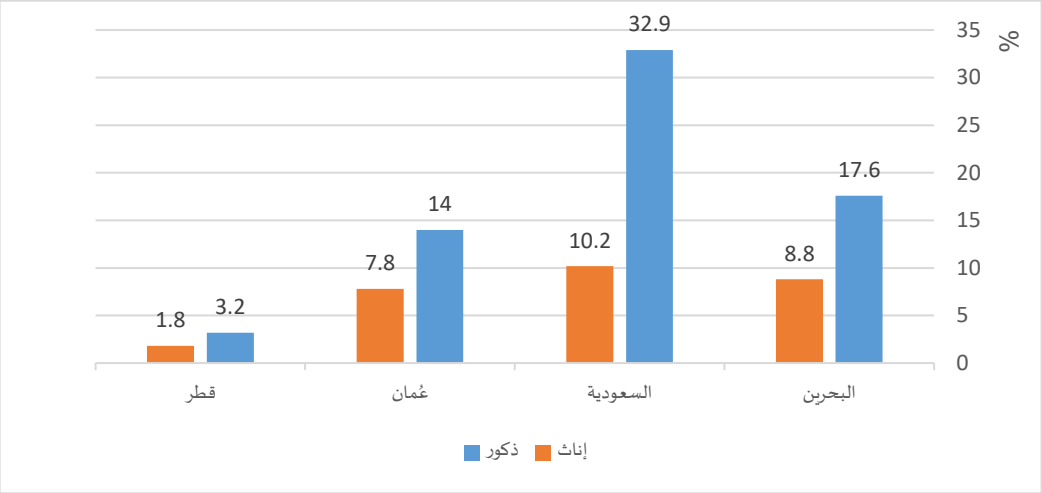

ملاحظة : بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة و دولة الكويت غير متوفرة

أما من حيث التوزيع النسبي لقوة العمل المواطنة حسب النوع الاجتماعي بدول المجلس [51]، يشكل الذكور نحو 73.3% مقارنة بنحو 26.7% من الاناث. في حين يتوزع الوافدون فيما بينهم بواقع 89.1 % للذكور و10.9% للإناث. ويتفاوت هذا التوزيع من دولة لأخرى على النحو الذي يبينه الشكلان البيانيان 51 و52 لاحقاً.

شكل51 : التوزيع النسبي لقوة العمل الوطنية حسب النوع الإجتماعي ، 2018م

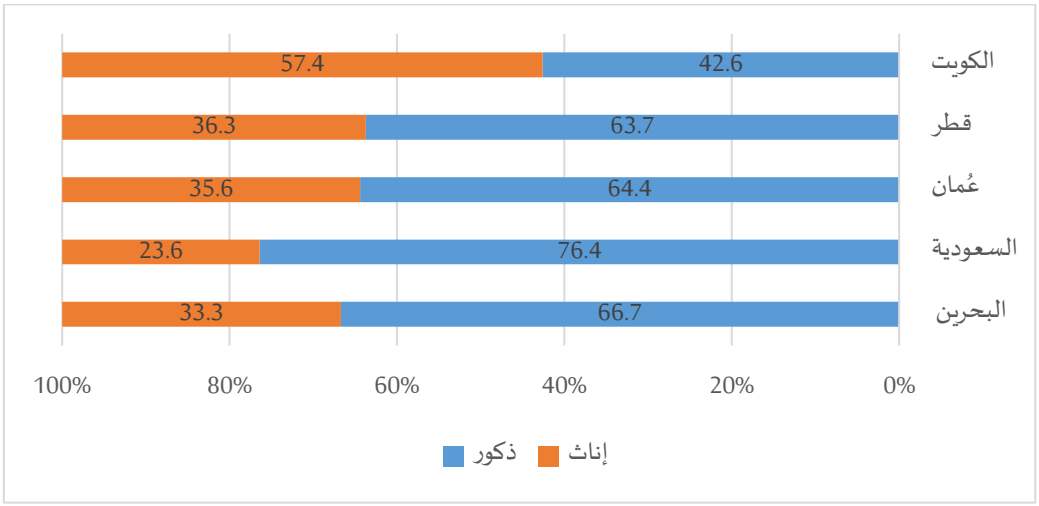

ملاحظة: بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة غير متوفرة

[50] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

[51] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

شكل 52 : التوزيع النسبي لقوة العمل الو افدة حسب النوع، 2018م

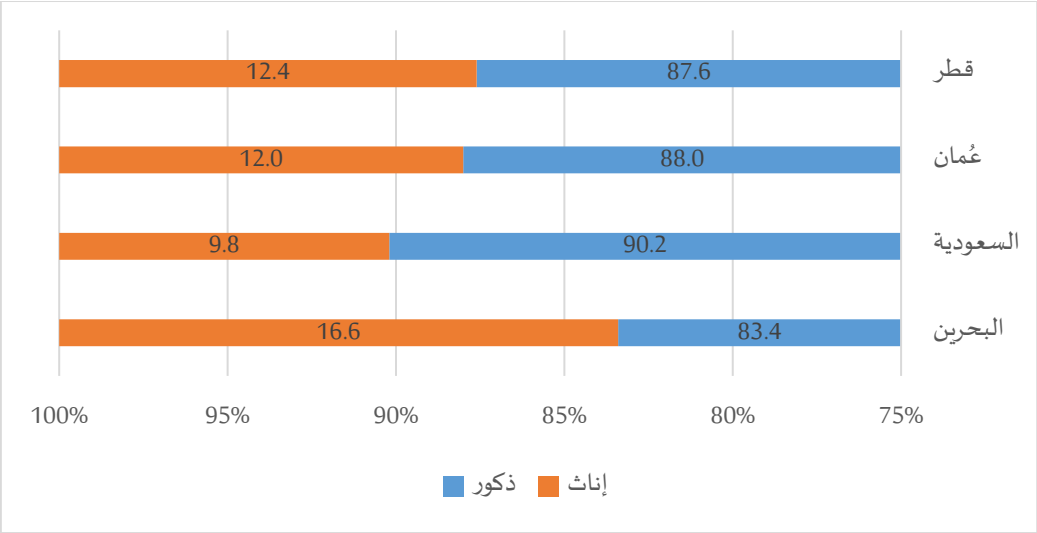

ملاحظة : بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت غير متوفرة

4.5 المشتغلون في دول مجلس التعاون

تشير إحصاءات المشتغلين بدول المجلس إلى إرتفاع أعدادهم خلال الفترة من 2012 -2018م من حوالي 15.8 مليون مشتغل بمختلف القطاعات إلى حوالي 20.5 مليون[52] مشتغل بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 4.3 % ، شكل المواطنون نحو 31.5% منهم فقط . أما من حيث التركيب النوعي للمشتغلين فهو متطابق مع التركيب النوعي لقوة العمل حيث يشكل الذكور 85.7% من إجمالي المشتغلين، في حين تصل نسبة النوع بينهم إلى 601 ذكرا لكل مائة أنثى. وتتشابه دول المجلس في خصائص التوزيع العام للمشتغلين من حيث الجنسية والنوع الاجتماعي، غير أنها تتفاوت من حيث درجة هذا التوزيع على مستوى كل دولة. فمن حيث حصة مساهمة المواطنين في اجمالي عدد المشتغلين يتضح أن مساهمة المواطنين السعوديين تبلغ 40.0 % بينما تنخفض هذه المساهمة في الدول الأخرى على النحو الذي يبينه الشكل رقم 53.[53]

[52] تبدو أعداد المشتغلين أكبر من قوة العمل بدول المجلس بسبب أن بيانات قوة العمل في الكويت تشمل المواطنين فقط

[53] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة غير متوفرة

شكل53 : التوزيع النسبي للمشتغلين المواطنين من إجمالي المشتغلين حسب الدولة ، 2018م

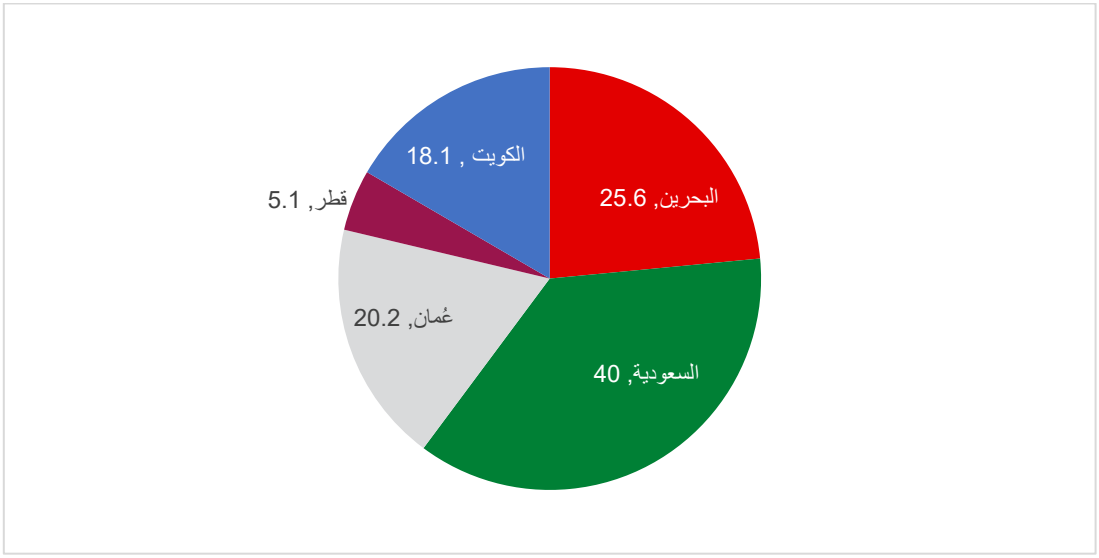

أما من حيث التوزيع النوعي للمشتغلين يتضح أن الإناث يشكلن 14.3 % من اجمالي المشتغلين. في حين أن نسبة المواطنات لا تتجاوز 7.0% من اجمالي حجم المشتغلين وحوالي 22.3% من المشتغلين المواطنين. الشكل البياني رقم 54 يعكس توزيع نسبة النساء المواطنات من حجم المشتغلين و المشتغلين المواطنين واجمالي المشتغلات في دول المجلس.

شكل 54: نسبة النساء المواطنات من حجم المشتغلين 2018م

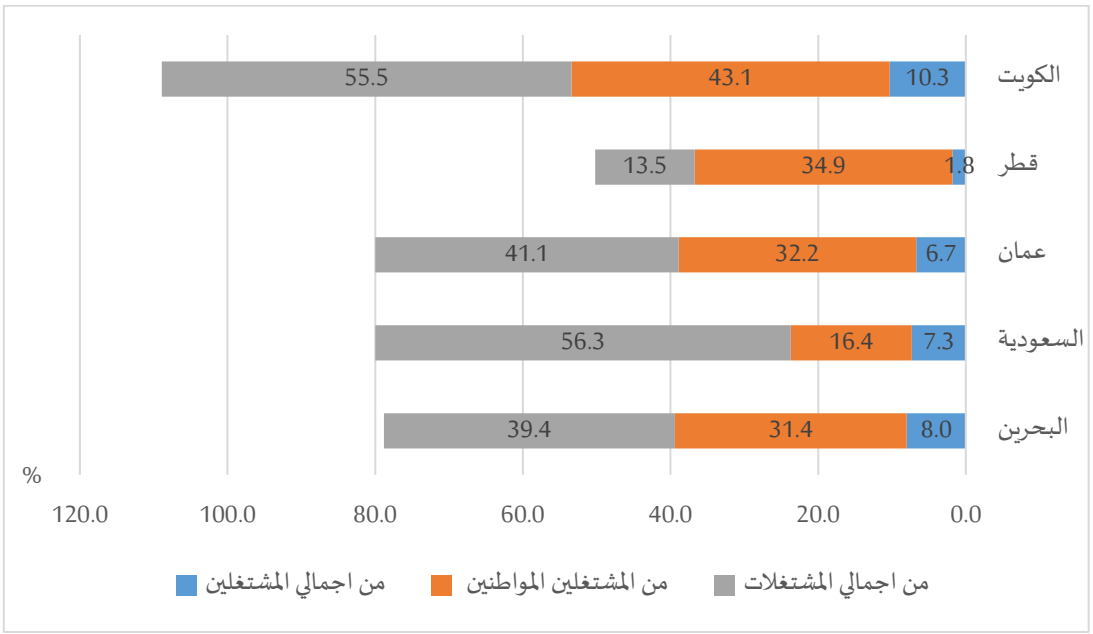

المشتغلون حسب المستوى التعليمي

تشير بيانات المشتغلين بدول المجلس حسب المستوى التعليمي[54]، إلى ارتفاع عدد القوى العاملة غير الماهرة، وقد يكون لهذا الوضع ما يبرره من حيث ارتفاع أعداد القوى العاملة الوافدة في القطاعات التي لا تتطلب مؤهلات علمية عالية، وكذلك قد يعود لطبيعة الاقتصاد التقليدي في دول المجلس الذي قد لا يتطلب عمالة ذات مستويات مهارية مرتفعة. فمن خلال تتبع البيانات يتضح أن حوالي 69.7% من اجمالي المشتغلين في دول المجلس هم في المستوى التعليمي الثانوي وما دون ، في حين يشكل حملة المؤهلات الجامعية وأعلى حوالي 23.2 %

[54] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت غير متوفرة

شكل 55 : التوزيع النسبي لاجمالي المشتغلين حسب المستوى التعليمي 2018م

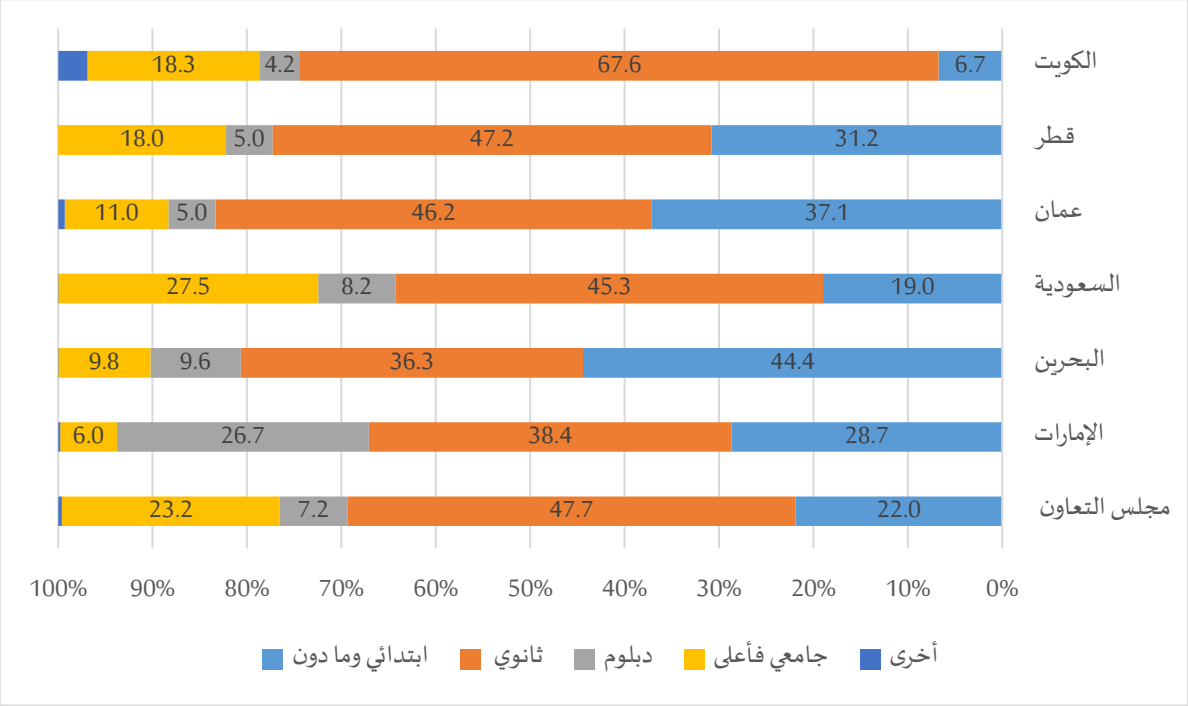

المشتغلون المواطنون

تشير البيانات إلى أن إجمالي المشتغلين المواطنين يتوزعون حسب المؤهل العلمي[55] بواقع 43.3 % لحملة مؤهل الثانوية وما يعادلها و38.5% لحملة مؤهلات الجامعية فأعلى . لكن التوزيع النوعي لحملة كل من هذين المؤهلين يختلف بين الذكور والإناث حيث ترتفع نسبة الذكور لتصل إلى 49.5 % بينما تنخفض نسبة الاناث إلى 20.6 % من حملة مؤهل الثانوية وما يعادلها. في حين أن 60.8% من المواطنات المشتغلات يحملنّ مؤهل جامعي فأعلى ولا تتجاوز هذه النسبة بين الذكور 31.9%.

على الرغم من التفاوت في التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المستوى التعليمي من دولة لأخرى إلا أن لهذا التوزيع سمات مشتركة بين جميع هذه الدول. حيث تشير البيانات إلى أن أغلبية المشتغلين هم ممن يحملون مؤهل الثانوية أو ما يعادلها و الجامعي فأعلى وهو ما يعكسه الشكل رقم 56.

[55] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت غير متوفرة

شكل 56 : التوزيع النسبي للمشتغلين المواطنين حسب المستوى التعليمي 2018م

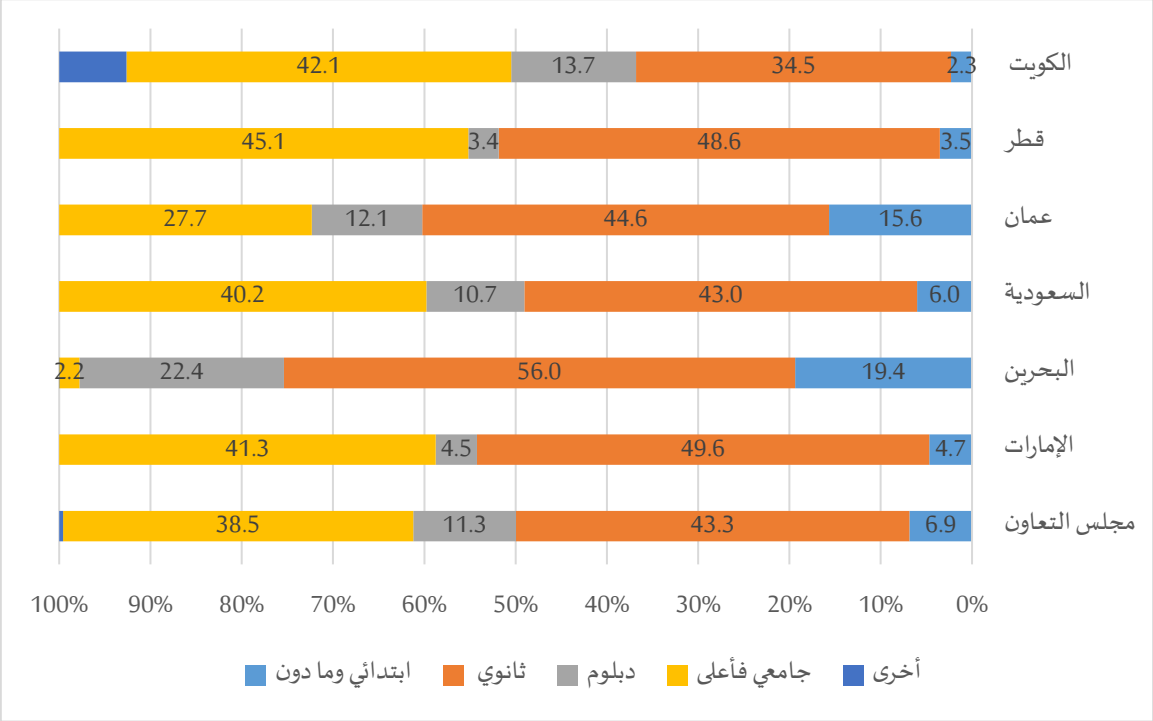

المشتغلون الوافدون

بالنظر في بيانات المشتغلين الوافدين حسب المستوى التعليمي[56]، يتبين أن 78.3% منهم من حملة المؤهلات العلمية الثانوية وما دون، مما يعني أن أغلبيه العمالة الوافدة بدول المجلس هي عمالة محدودة المهارة حسب الدليل الدولي للتصنيف والتوصيف المهني ISCO-08. من ناحية اخرى ترتفع نسب المشتغلين من العمالة الوافدة في المستويات التعليمية الدنيا (أمي، يقرأ ويكتب ، ابتدائي) إلى حوالي 28.8 %،ويتطابق هذا التوزيع إلى حد كبير بين الذكور والإناث الوافدين.

ويتفاوت توزيع المشتغلين الوافدين حسب المستوى التعليمي بين دول المجلس حيث يتضح أن حوالي 53.0 % و 43.0% من هذه العمالة في مملكة البحرين و سلطنة عُمان على التوالي في المستويات الدنيا للتعليم (أمي، يقرأ ويكتب ، ابتدائي)،. أما في بقية دول المجلس فتتركز القوى العاملة الوافدة في مستوى التعليم الثانوي على النحو الذي يعكسه الشكل البياني رقم 57.

[56] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت غير متوفرة

شكل 57 : التوزيع النسبي للمشتغلين الو افدين حسب المستوى التعليمي 2018م

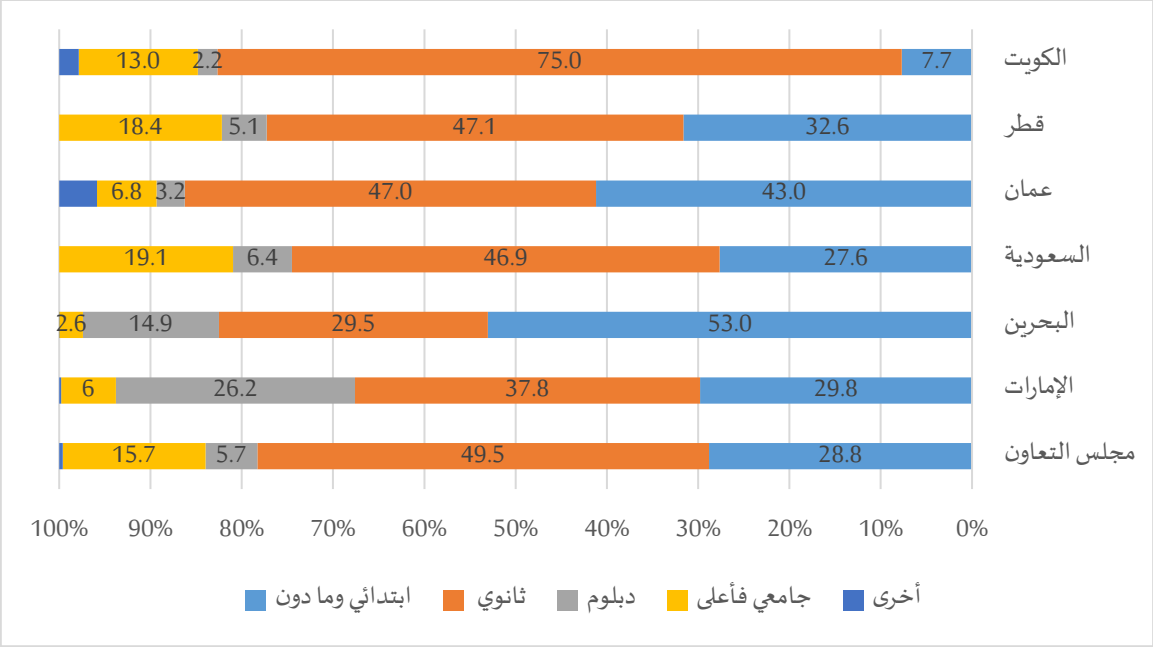

المشتغلون حسب القطاع

يعتبر القطاعان الحكومي والخاص هما الأكثر استيعابا للقوى العاملة في دول المجلس مع مساهمة طفيفة للتوظيف الذاتي. ويتوزع إجمالي المشتغلين بدول المجلس على هذين القطاعين[57] بواقع 24.8% في القطاع الحكومي و75.2 % في القطاع الخاص. وترتفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في توظيف القوى العاملة نظرا لكون أغلب القوى العاملة الوافدة تعمل في أنشطة اقتصادية ضمن القطاع الخاص كالإنشاءات والخدمات والتجارة الداخلية. حيث يوظف القطاع الخاص الخليجي في المتوسط 302 عمال مقابل كل مائة عامل في القطاع الحكومي. وترتفع هذه المساهمة في التوظيف لتبلغ مداها في القطاع الخاص العماني الذي يوظف حوالي 856 عاملا مقابل كل مائة عامل في القطاع الحكومي، وفي دولة قطر تبلغ هذه المساهمة حوالي 708 عمال، بينما تصل إلى 453 عاملا و419عاملا في كل من مملكة البحرين ودولة الكويت على التوالي، في حين يبلغ هذا المؤشر في المملكة العربية السعودية 228 عامل. الشكل البياني رقم 58 يوضح التوزيع النسبي لإجمالي المشتغلين في القطاعين الحكومي والخاص.

[57] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

شكل 58 : التوزيع النسبي لإجمالي المشتغلين حسب القطاع 2018م

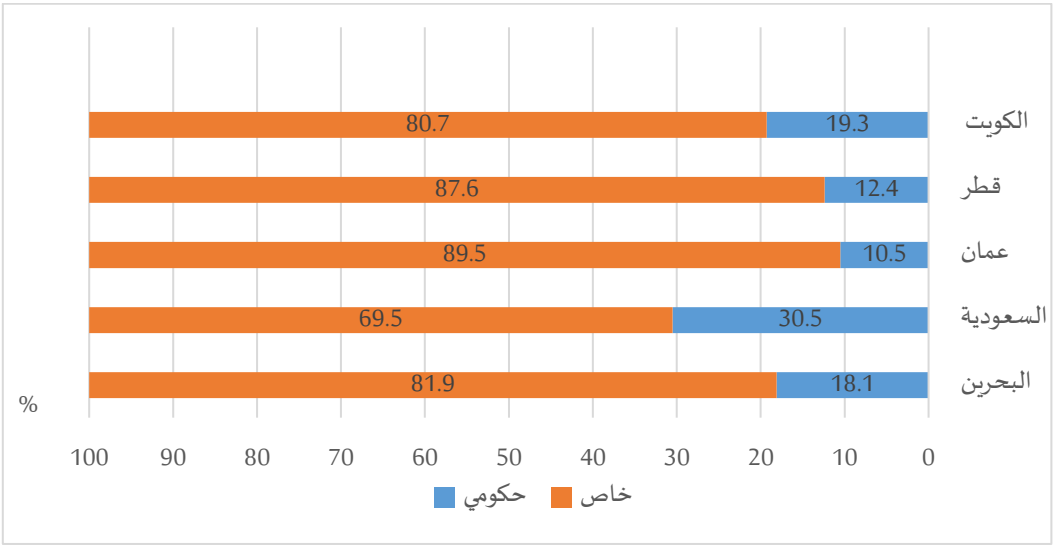

المشتغلون المواطنون في القطاع الحكومي

لا يزال القطاع الحكومي الموظف الرئيسي للمواطنين في دول المجلس. حيث يعمل في هذا القطاع حوالي 68.5 % من إجمالي المشتغلين المواطنين[58]. ويتضح من البيانات المتوفرة أن متوسط التوظيف في القطاع الحكومي يبلغ 218 عاملا لكل مائة عامل في القطاع الخاص، وتزيد هذه النسبة بمقدار ثمانية أضاف في دولة قطر و بحوالي أربعة أضاف في دولة الكويت بينما ترتفع في المملكة العربية السعودية بمقدار 2.3 ضعف. في حين تقل هذه النسبة في مملكة البحرين وسلطنة عُمان عن المتوسط الخليجي حيث يوظف القطاع الحكومي فيهما حوالي 90 و78 عاملا مواطنا لكل مائة عامل منهم في القطاع الخاص على التوالي.

شكل 59 : التوزيع النسبي للمشتغلين المواطنين حسب القطاع 2018م

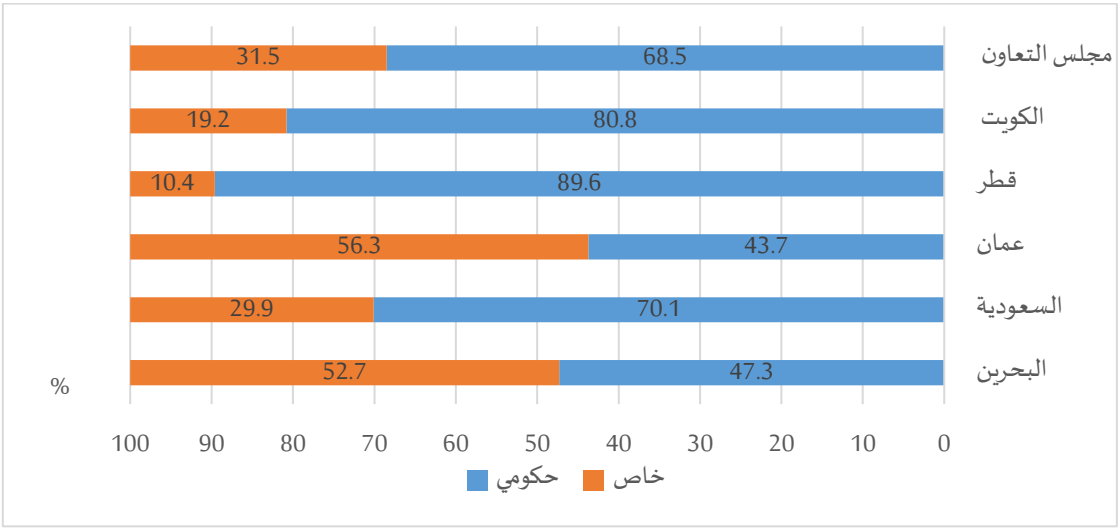

[58] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

المشتغلون حسب النشاط الاقتصادي :

تشير بيانات المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي إلى تفاوت ملحوظ في توزيع المشتغلين على الأنشطة الإقتصادية، حيث يلاحظ تركز المشتغلين في بعض الأنشطة بأعداد كبيرة مع مساهمة بسيطة في أنشطة أخرى، وهذا التوزيع يعود لاعتبارات كثيرة منها مدى أهمية القطاع ومدى حاجة الناس إليه ومدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للبلد وغيرها من الاعتبارات. من ناحية أخرى يبرز هذا التوزيع أيضا التفاوت الكبير بين المواطنين والوافدين في نوعية الأنشطة الاقتصادية التي يتجهون للعمل بها. فتعكس البيانات أن توجه مواطني دول المجلس للعمل يتركز للعمل في قطاعي الإدارة العامة والدفاع وقطاع التعليم والانشطة المتصلة بها، حيث يستوعبان نحو 33.2 % و21.9% من إجمالي المشتغلين المواطنيين على التوالي، أي أن 55.1 % من مواطني دول المجلس يعملون في هذين القطاعين فقط.[59] غير أن بعض دول المجلس تتجاوز هذا المتوسط ففي دولة الكويت مثلا يعمل في هذين القطاعين حوالي 75.9% و في كل من دولة قطر و دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية يعمل بهما حوالي 61.4% و 59.7% و 57.9 % على التوالي، في حين تبدو أقل حدة في مملكة البحرين لتبلغ 41.1 % مع توجه المواطنين نحو بعض القطاعات التي تميل إلى طبيعة القطاع الخاص مثل تجارة الجملة والتجزئة 13.2% و الصناعات التحويلية 10.8%.[60]

أما الوافدون فيتوزعون على أربعة قطاعات رئيسة التي تضم حوالي 71.0% منهم. يأتي قطاع التشييد في مقدمة هذه القطاعات بواقع 27.2% يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة 17.8% ثم قطاع أنشطة الأسر المعيشية بنسبة 15.0%وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 11.0 %.[61] ويتطابق هذا التوزيع مع التوزيع في كل دولة على حدة إلى حد كبير. الشكلين رقم 60 و61 يوضحان توزيع المشتغلين المواطنين والوافدين على قطاعات الأنشطة الإقتصادي.

شكل 60 : التوزيع النسبي للمشتغلين المواطنين حسب النشاط الاقتصادي 2018م[62]

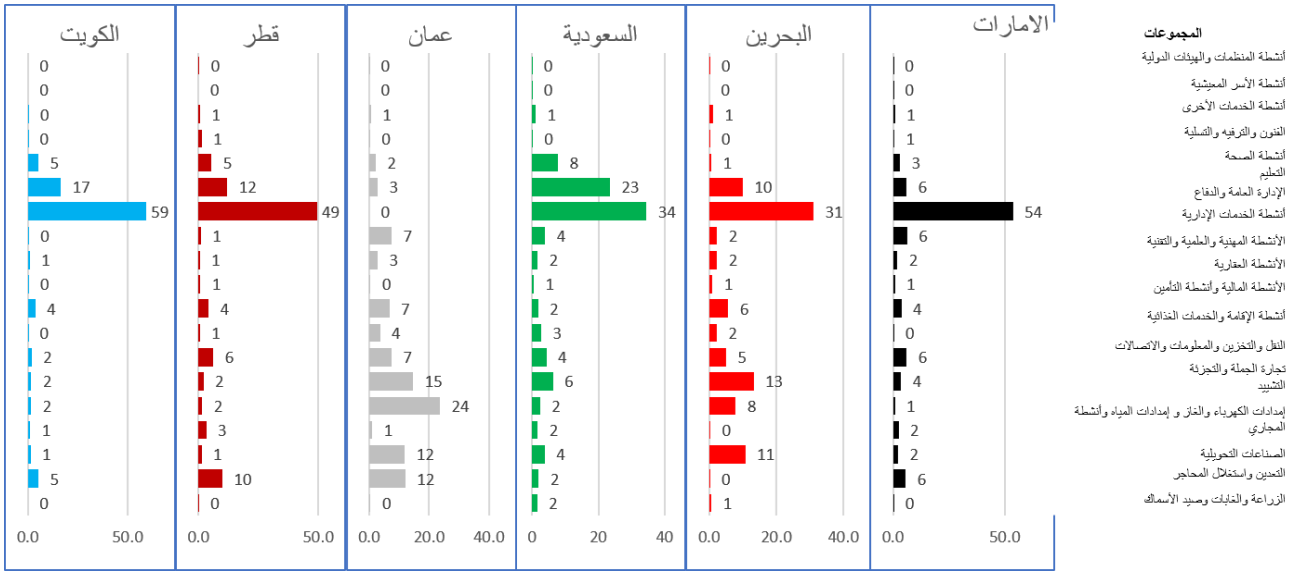

[59] لا تشمل المشتغلين في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت

[60] بيانات سلطنة عُمان غير متوفرة

[61] لا تشمل المشتغلين في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت

[62] بيانات سلطنة عُمان للمواطنين العاملين في القطاع الخاص

شكل 61 : التوزيع النسبي للمشتغلين الو افدين حسب النشاط الاقتصادي 2017م

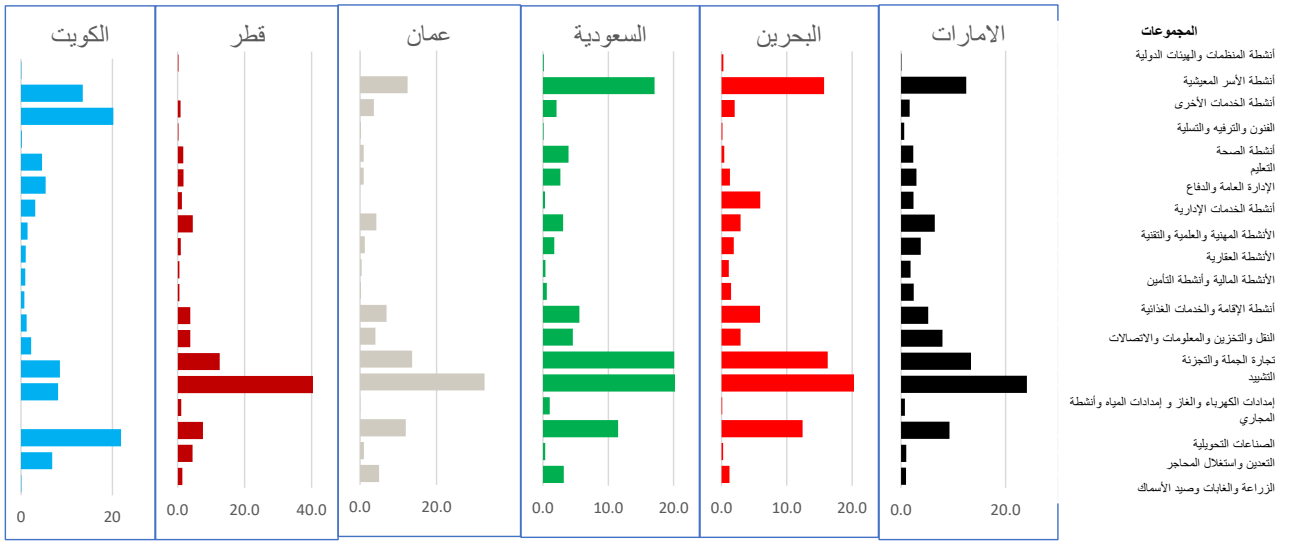

توزيع المتعطلين عن العمل حسب العمر

تشير بيانات المواطنين المتعطلين عن عمل في بعض دول مجلس التعاون لعام 2017م إلى أن هذه الظاهرة تنتشر في أوساط الشباب ضمن الفئة العمرية 20-34 سنة، حيث أن 83.2 % من اجمالي المتعطلين عن عمل هم من هذه الفئة العمرية[63]. كما تشكل الإناث النسبة الأعلى بين المتعطلين عن عمل حيث يشكلن حوالي 55.8 % منهم.[64]و يتطابق هذا التوزيع في جميع دول المجلس محل الدراسة ولكن بنسب متفاوتة. ففي البحرين مثلا يصل معدل بطالة الإناث إلى 82.5 % أما في دولة الكويت فيصل إلى 77.2 % في حين يبلغ هذا المعدل في دولة قطر و المملكة العربية السعودية حوالي 68.0% و 55.1% على التوالي.[65]

غير أن الملفت للانتباه في تحليل بيانات المتعطلين عن عمل في بعض دول المجلس (المملكة العربية السعودية، دولة قطر) هو وجود حوالي 6.7 % من المتعطلين عن عمل من غير المواطنين الذين يفترض أن وجودهم في هذه الدول مرتبط بعقود عمل وفرص وظيفية قائمة. وعلى الرغم من ضآلة عدد المتعطلين عن عمل من غير المواطنين في هذه الدول إلا أن نسبتهم تصل إلى 6.4 % و 87.2 % من اجمالي الباحثين عن عمل في هاتين الدولتين على التوالي. الشكل رقم 62 يوضح توزيع إجمالي الباحثين عن عمل حسب فئات السن في بعض دول المجلس.

[63] تشمل بيانات مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر

[64] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عُمان

[65] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عُمان

شكل 62 : المتعطلون في دول مجلس التعاون حسب العمر 2017م

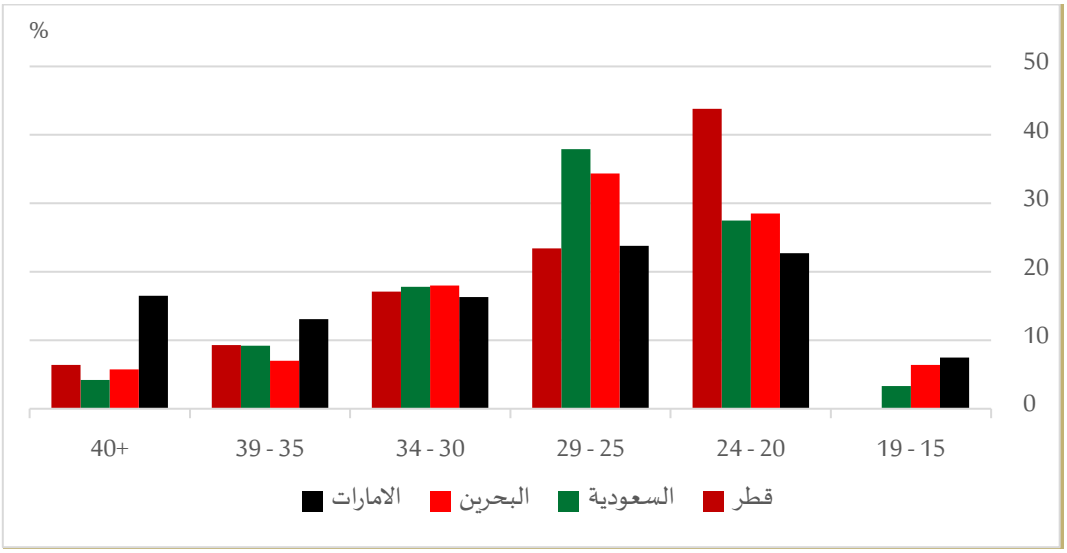

5 . 5 توزيع المتعطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي

يشير توزيع الباحثين عن عمل بين مواطني بعض دول مجلس التعاون[66] حسب المستوى التعليمي إلى ارتفاع نسبهم بين اصحاب المؤهلات الجامعية و حملة شهادة الثانوية العامة وما يعادلها. ولا تختلف دول المجلس من حيث توزيع المتعطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي حيث يلاحظ ارتفاع نسب البحث عن عمل بين حملة المؤهلات الجامعية فأعلى إلى51.9 % في المملكة العربية السعودية و 37.0% في مملكة البحرين، بينما تصل إلى 35.2 % و 24.0% في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر على التوالي.

أما نسب الباحثين عن عمل بين الوافدين حسب المستوى التعليمي فتشير إلى تركزهم في ثلاثة مستويات تعليمية هي شهادة الثانوية وما يعادلها و الشهادة الاعدادية والمؤهل الجامعي فأعلى . وينطبق هذا التوزيع على جميع دول المجلس التي لديها بيانات حول الباحثين عن عمل حسب المستوى التعليمي، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة مثلا ترتفع النسبة في هذه المستويات التعليمية الثلاث إلى 88.6 % ،و في دولة قطر لتصل إلى 86.2% أما في المملكة العربية السعودية فتبلغ 78.8 % من إجمالي الوافدين الباحثين عن عمل.

6 . 5 السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا العمل

اتخذت دول المجلس عبر العمل الخليجي المشترك عدداً من التدابير والسياسات لمعالجة القضايا المرتبة بالعمل والقوى العاملةسواءاً كان على مستوى قرارات المجلس الأعلى أو اللجان الوزارية واستراتيجيات واتفاقيات العمل المعتمدة والتي يمكن تلخيصها في الآتي: -

[66] لا يشمل دولة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عُمان

قرارات المجلس الأعلى

- قرار المجلس الأعلى في دورته الرابعة عشرة (الرياض، ديسمبر 1993) الخاص بالمساواة بين مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الأهلي، وصدور قرارات تنفيذية على مستوى الدول لتطبيق القرار.
- أكد المجلس الاعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة، ديسمبر 2002) على تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الاهلية وازالة القيود التي تمنع من ذلك.
- قرار المجلس الاعلى في دورته الحادية والعشرين (المنامة، ديسمبر 2000) بالموافقة على معاملة مواطني دول المجلس العاملين في الخدمة المدنية في أي دولة عضو معاملة مواطني الدولة مقر العمل اثناء الخدمة.
- قرار المجلس الاعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة، ديسمبر 2002) بتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية والتأمين الاجتماعي والتقاعد وإزالة القيود التي تمنع من ذلك.
- قرار المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة (المنامة، ديسمبر 1994م) المتضمن توجيه الأجهزة والإدارات والمؤسسات والهيئات في القطاعين العام والخاص بإتخاذ الإجراءات التنفيذية للحد من العمالة الوافدة وإحلال العمالة المواطنة محلها .
- سعياً لتحقيق التوازن في التركيبة السكانية وهيكل قوة العمل بدول المجلس، اعتمد المجلس الأعلى في دورته التاسعة عشرة (أبوظبي، ديسمبر 1998م) وثيقة الإطار العام للإستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون.
- أقرّ المجلس الأعلى في دورته العشرين (الرياض، نوفمبر 1999م) تشكيل لجنة مشتركة لدراسة العمالة الوافدة والتركيبة السكانية بدول مجلس التعاون، والتي توصلت إلى مجموعة من الآليات والإجراءات التنفيذية من بينها قيام كل دولة بوضع نسب تمثل الحد الأقصى المسموح به لنسبة غير المواطنين إلى مجموع السكان وإلى مجموع قوة العمل، والتأكيد
- على تفعيل برامج سياسات الإحلال في كل دولة، ورفع تكلفة العمالة الوافدة إلى الحد الذي يجعل توظيفها غير مجد لصاحب العمل. ووافق المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين (المنامة، ديسمبر 2000م) على تبني ما توصلت إليه اللجنة من آليات وإجراءات تنفيذية.

وثيقة الإطار العام للإستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون، 1998م

يناقش الإطار العام للاستراتيجية في محوره الخامس أهداف القوى العاملة والتي تضمنت الآتي: -

1. زيادة نسبة العمالة الوطنية بسوق العمل عبر مساري توفير المزيد من فرص العمل لقوة العمل الوطنية في القطاع الخاص وإصلاح الخلل في أسواق العمل بما يؤدي إلى التوازن في التوظيف بين القطاعين الحكومي والخاص، ورفع القدرات المهنية للعمالة الوطنية للمنافسة في سوق العمل.
2. التوظيف المنتج والمجزي لقوة العمل الوطنية في كافة قطاعات العمل من خلال تحسين وتطوير أنظمة توظيف وأجور العمالة الوطنية، ربط الحوافز الوظيفية بمعدلات الانتاج، إيجاد البناء المؤسسي الملائم للعناية بشؤون العمالة الوطني.
3. تحسين بيئة وظروف العمل في القطاعاتغير الحكومية بما يعزز فرص المنافسة لصالح العمالة الوطنية من خلال تحديث وتطوير نظم وتشريعات العمل، ورفع المستوى التقني بالقطاع الخاص.

4. تسهيا انتقال وتوظيف القوى العاملة الوطنية بين دول المجلس من خلال توحيد أنظمة وقوانين العمل بدول المجلس فيما يتعلق بحقوق والتزامات العمالة الوطنية.

استراتيجية التنمية الشاملة

تناولت الاستراتيجية قضايا السكان والقوى العاملة في فصلها السابع وهي تهدف إلى تحقيق المعالجة الشاملة لقضايا السكان والموارد البشرية وإصلاح الاختلال في التركيبة السكانية وتركيبة القوى العاملة في دول المجلس بما يحقق التجانس السكاني والاجتماعي ويكفل الاستخدام الكامل لقوة العمل الوطنية ويرتقي بإنتاجية المواطن في دول المجلس على مستوى المنافسة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف تبني المسارات التالية:

1. تبني دول المجلس سياسات سكانية صريحة تعالج القضايا السكانية لجميع فئات المجتمع وتلبي احتياجاتهم في المجالات التنموية المختلفة كالصحة والتعليم والعمل.
2. تبني المنهجيات الحديثة والمناسبة لتطوير وإدارة الموارد البشرية والارتقاء بكفاءتها الإنتاجية.
3. الاستمرار في تبني برامج إحلال العمالة الوطنية وتفعيل هذه البرامج في كافة دول المجلس أخذا في الاعتبار القدرة الإنتاجية وكفاءة الأداء.
4. زيادة معدل مشاركة المرأة في قوة العمل.
5. إعادة هيكلة نظم ومفاهيم المؤسسات التعليمية والتدريبية بما يلبي احتياجات الأنشطة التنموية من العمالة الوطنية بمختلف مهاراتها.
6. غرس قيم الاعتماد على الذات لدى مواطني دول المجلس لدخول سوق العمل.
7. تبني سياسات وبرامج كفيلة بتشجيع القطاع الخاص على تشغيل العمالة الوطنية وتحفيزها على العمل في القطاع الخاص.
8. إيجاد مناخ الاستثمار المتكامل الذي يضمن لمواطني دول المجلس ومؤسساته الفرص الملائمة لتحقيق مبادراته ومشروعاته لدى أي من الدول الأعضاء.

الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، 2002م

تناولت الاتفاقية الاقتصادية قضايا العمل والقوى العاملة ضمن مادتين مستقلتين هما: -

المادة السادسة عشرة: توطين القوى العاملة

- تتخذ الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتطوير وتوحيد أنظمة وتشريعات العمل فيها، وإزالة العقبات التي تعترضانتقال الأيدي العاملة الوطنية فيما بين دول المجلس، واعتبار مواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم ضمن النسب المطلوبة لتوطين العمالة.

المادة السابعة عشرة: زيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها

- تقوم الدول الأعضاء بوضع سياسة فعالة لزيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية في سوق العمل خاصة في الوظائف ذات المهارات العالية، وتتبنى برامج فعالة لرفع مستوى مهارات الأيدي العاملة الوطنية وإنشاء برامج التدريبعلى رأس العمل والمساهمة في تمويلها وتقديم الحوافز للراغبين في العمل في القطاع الخاص، وربط المساعدات الممنوحة للقطاع الخاص بتبني برامج توظيف وتدريب الأيدي العاملة.

- تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمةلترشيد استقدام الأيدي العاملة الوافدة.

الفصل السادس : النقل

1.6 تمهيد

يعد قطاع النقل مكونا اساسيا للبنية الأساسية لإقتصاد أي بلد وهو الركيزة المؤثرة الداعمة لعملية التنمية الشاملة بجوانبها المتعددة لما يمثله هذا القطاع من أهمية كبيرة للقطاعات الأخرى كقطاع الصناعة، وقطاع التجارة ، وقطاع السياحة وغيرها من القطاعات الاقتصادية. كما أنه يعد عاملا مهما في ربط الناس بوظائفهم ومؤسساتهم التعليمية والصحية والخدمية، ويمثل واحداً من مجالات التنافسية التي تحظى باهتمام دولي واسع.

في المقابل يستهلك قطاع النقل حجما هائلا من مخزون الطاقة العالمية ، حيث أنه يستهلك نحو 64 ٪ من الاستهلاك العالمي من النفط، و27٪ من إجمالي استهلاك الطاقة، وينتج حوالي 23٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة في العالم. وهذه مؤشرات ترتبط بالاستدامة البيئية التي تتطلب متابعة احصائية منتظمة، كما يسهم هذا القطاع في توسع وتمدد المدن و إزدياد حجم السكان فيها إذ من المتوقع أن تضم المدن حول العالم بحلول عام 2050م نحو 5.4 مليار شخص، أي ما يعادل ثلثي سكان العالم مما ينجم عنه تضاعف أعداد المركبات التي يستخدمها هذا الحجم الهائل من البشر للتنقل في أرجاء هذه المدن ليصل خلال نفس الفترة إلى نحو ملياري مركبة[67] .

ويلعب قطاع النقل دورا محوريا في الحد من مشكلة الفقر متى ما توفر البنى الأساسية له، إلا أن بيانات البنك الدولي تشير إلى أن هناك ما يقارب من مليار شخص في البلدان ذات الدخل المنخفض حول العالم لا يزالون غير قادرين على الوصول إلى الطرق الملائمة لجميع الأحوال الجوية، كما أن تكاليف النقل المرتفعة لا زالت تستقطع نسبة كبيرة من دخل الفقراء الذين لا يملكون وسائل النقل العام ذات التكلفة الميسورة التي يعتمد ون عليها في تنقلاتهم اليومية.

من جانب آخر لا زالت السلامة على الطرق تشغل هاجس الكثير من الحكومات والمؤسسات الصحية و الأمنية. حيث يشير تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2018م إلى أن الحوادث على الطرق تعتبر السبب الثامن للوفيات على مستوى العالم وهي تسهم بحوالي 2.5 % من مجموع الوفيات العالمية، حيث تتسبب في وفاة نحو 1.35 مليون شخص سنويا و إصابة نحو 50 مليون شخص باصابات مختلفة . وترتفع معدلات الوفيات الناجمة عن الحوادث في البلدان ذات الدخل المنخفض بمقدار ثلاثة أضعاف المعدل في البلدان ذات الدخل المرتفع[68].

[67] https://www.albankaldawli.org/ar/topic/transport/overview

[68] Global status report on road safety 2018, file:///C:/Users/a.halrawahi/Downloads/9789241565684-eng.pdf

2 . 6 النقل البري

أطوال الطرق المعبدة

تشير إحصاءات الطرق إلى أن مجموع الطرق المعبَّدة بدول مجلس التعاون بلغت حوالي 127.4 ألف كيلومتر في عام 2017م. وقد ارتفع إجمالي أطوال الطرق المعبدة على مستوى دول المجلس بمعدل نمو سنوي بلغ 1.7% خلال الفترة من 2012- 2017م. ويتفاوت هذا المعدل من بلد خليجي لآخر ، حيث سجلت سلطنة عُمان أسرع معدل نمو بلغ 2.9 % تلتها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت بمعدل نمو سنوي بلغ 1.8 % و 1.2 % على التوالي. في حين شهدت دولة قطر و مملكة البحرين تراجعا في أطوال طرقها المعبدة بلغ 1.0 % و 0.8 % على التوالي.[69] ، [70]

تتوزع أطوال الطرق المعبدة بين الدول الاعضاء بواقع 49.6% في المملكة العربية السعودية ، تليها سلطنة عمان بحوالي 27.9 % ودولة الإمارات العربية المتحدة بحوالي 9.0 % بينما تبلغ هذه النسبة حوالي 5.7 % و 5.2 % في دولة الكويت ودولة قطر وتبلغ هذه النسبة 2.5 % في مملكة البحرين.

المركبات المسجلة

بلغ عدد المركبات المسجلة في دول مجلس التعاون 26.6 مليون مركبة مسجلا متوسط نمو سنوي بلغ حوالي 2.8 % عن تلك الأعداد في عام 2012م .إلا أن هذا النمو سجل ارتفاعا ملحوظا في كل من سلطنة عمان و دولة قطر حيث بلغ 6.8 % و 6.2 % على التوالي، بينما بلغ 4.3 % في مملكة البحرين و 3.5 % في دولة الكويت و 2.3 % في المملكة العربية السعودية و 1.9 % في دولة الإمارات العربية المتحدة[71].

تسهم المملكة العربية السعودية بحوالي 67.1 % من إجمالي عدد المركبات المسجلة بدول المجلس ، في حين تشكل حصة دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 11.1 % ، و دولة الكويت حوالي 7.8 % بينما يتقارب هذا المعدل في كل من دولة قطر و سلطنة عمان ليبلغ 5.7 % و 5.6 % على التوالي في حين لا تتجاوز مساهمة مملكة البحرين 2.7 %.

متوسط عدد المركبات المسجلة لأطوال الطرق المعبدة

يقيس متوسط عدد المركبات لأطوال الطرق المعبدة حجم الكثافة المرورية علة هذه الطرق ، حيث تشير البيانات إلى أن المتوسط الخليجي لعدد المركبات المسجلة لمجموع أطوال الطرق المعبدة بلغ حوالي 197 مركبة لكل كيلومتر.حيث تتجاوز جميع دول المجلس المتوسط الخليجي عدا سلطنة عمان، حيث ينخفض فيها هذا المعدل إلى 40 مركبة لكل كيلومتر في حين يصل هذا المعدل إلى 268 مركبة في دولة الكويت و 266 مركبة في المملكة العربية السعودية بينما يصل إلى 243 مركبة في دولة الإمارات العربية المتحدة

---

[69] لم يتم احتساب معدل نمو أطوال الطرق في دولة الإمارات العربية المتحدة نظرا لترحيل بيانات 2013م

70 قد يكون هذا التراجع عائد إلى استحداث شبكة طرق مختصرة

[71] تم ترحيل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2016م و بيانات المملكة العربية السعودية لعام 2015م، بيانات سلطنة عمان 2018 م النشرة الشهرية إبريل2019م المجلد 30

، و 216 مركبة في دولة قطر ،بينما هناك 213 مركبة في مملكة البحرين، في حين يصل المتوسط العالمي إلى 20مركبة لكل كيلو متر.[72]

3.6 الحوادث المرورية

تشير إحصاءات الحوادث المرورية بدول مجلس التعاون لعام 2017م إلى تسجيل حوالي 555.9 ألف حادث مروري بمختلف مستوياتها البسيطة و الجسيمة متراجعة عن مستوياتها في عام 2012م بمعدل سنوي بلغ 5.8 %. وقد سجلت معظم دول المجلس تراجعا في عدد الحوادث فيها إلا أن سلطنة عُمان سجلت أعلى معدل تراجع سنوي بلغ 12.6 % خلال الفترة ذاتها، تليها المملكة العربية السعودية بمعدل 8.6 % و دولة الكويت بمعدل 3.3 % في حين سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين ارتفاعا في معدل النمو السنوي للحوادث بلغ 8.5 % و 6.9 % و 3.3 % على التوالي.

تتفاوت دول مجلس التعاون من حيث مساهمتها في إجمالي الحوادث المرورية ، حيث تشير البيانات إلى ان 96.2 % إجمالي الحوادث بدول المجلس وقعت في ثلاث دول خليجية هي المملكة العربية السعودية والتي وقع فيها 63.3 % من اجمالي الحوادث بدول المجلس ، و مملكة البحرين 20.0 % و دولة الكويت حوالي 12.8 % . في حين تتوزع النسبة المتبقية على بقية دول المجلس ، حيث وقعت 1.6 % في دولة قطر و1.4 % في دولة الامارات العربية المتحدة بينما ساهمت سلطنة عمان بحوالي 0.7 % فقط .

الأضرار الناجمة عن الحوادث (الوفيات ، الاصابات)

بلغ عدد حالات الوفاة الناجمة عن الحوادث المرورية بدول مجلس التعاون في عام 2017م حوالي 7.9 آلاف و نحو 59.8 ألف مصاب تراوحت اصاباتهم بين البسيطة والبليغة. ورغم هذا الحجم الهائل من ضحايا الحوادث إلا أن معدلات الوفاة والاصابة تراجعت بمعدلات تراوحت بين 3.5 % و 3.7 % على التوالي مقارنة بعام 2012م .

شهدت جميع دول مجلس التعاون تراجعا في معدلات الوفاة والاصابة بين عامي 2012م و 2017م بإستثناء دولة قطر التي سجلت نموا طفيفا في معدل الوفاة بلغ 0.7 % و 8.1 5 في معدل الاصابة. في حين جاء التراجع الأكبر في سلطنة عمان التي تراجع معدل الوفيات الناجم عن الحوادث إلى 11.5 % قابله تراجع مماثل في معدلات الإصابة بلغ 26.2 %. في حين سجلت المملكة العربية السعودية تراجعا أيضا في هذين المؤشرين بواقع 4.7 % و 6.1 % على التوالي. وفي مملكة البحرين تراجع هذان المؤشران بمعدل سنوي بلغ 9.6 % و 10.3 % في حين سجلت دولة الكويت تراجعا طفيفا تراوح بين 1.2 % و 0.7 %.

معدل الوفيات لكل 100 ألف من السكان

بلغ متوسط معدل الوفيات الناجمة عن الحوادث لكل 100 ألف من السكان في دول مجلس التعاون عام 2017م حوالي 14.4 حالة وفاة مقارنة بنحو 20.2 حالة في عام 2012م ، و بمعدل تراجع سنوي بلغ 6.8 %.وقد سجلت جميع دول المجلس تراجعا في

[72] http://www.oica.net/category/vehicles-in-use/ و https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2085rank.html?countryname=Pakistan&countrycode=pk&regionCode=sas&rank=20#pk

هذل المجال غير أن سلطنة عمان استطاعت تحقيق أسرع معدل تراجع في هذا المؤشر بواقع 16.1 % سنويا حيث تراجعت قيمة مؤشرها من 31.4 حالة وفاة إلى 14.0 حالة وفاة بحلول عام 2017م . في حين تجاوزت المملكة العربية السعودية المتوسط الخليجي لتبلغ حوالي 18.5 نسمة مقارنة بنحو 26.4 حالة وفاة في عام 2012م وبمعدل تراجع سنوي بلغ 7.2 %. كما بلغ هذا المؤشر في دولة الكويت 10.1 حالة وفاة و في دولة قطر 7.7 حالة وفاة ،و في دولة الامارات العربية المتحدة 5.8 حالة وفاة بينما سجلت مملكة البحرين 3.7 حالة وفاة .

معدل الوفيات لكل 100 حادث

بلغ متوسط معدل الوفيات الناجمة عن الحوادث بدول مجلس التعاون عام 2017م حوالي 1.4 حالة وفاة مقارنة بنحو 1.2 حالة في عام 2012م. وتتفاوت دول المجلس وفق هذا المؤشر حيث تشير البيانات إلى أن سلطنة عمان سجلت 16.6 حالة وفاة لكل مائة حادث بينما بلغ هذا المؤشر في دولة الامارات العربية المتحدة 6.9 حالة، وفي دولة قطر 2.3 حالة بينما وصل إلى 1.7 حالة و 0.6 حالة في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت على التوالي. و قد سجل هذا المؤشر ارتفاعا طفيفا في جميع دول المجلس مقارنة بعام 201م باستثناء دولة قطر الذي انخفض فيها المؤشر من 3.4 حالة في عام 2012م ليصل الى 2.3 حالة وفاة في عام 2017م.[73]

معدل الإصابات لكل 100 ألف من السكان

بلغ متوسط معدل الاصابات الناجمة عن الحوادث لكل 100 ألف من السكان في دول مجلس التعاون عام 2017م حوالي 109.0 حالة إصابة منخفضا من 151.3 حالة إصابة في عام 2012م، و بمعدل تراجع سنوي بلغ 6.6 %.وقد سجلت جميع دول المجلس تراجعا في هذل المجال -عدا دولة قطر- غير أن سلطنة عمان استطاعت تحقيق أسرع معدل تراجع في هذا المؤشر بواقع 30.8 % سنويا حيث تراجعت قيمة مؤشرها من 320.7 حالة إصابة إلى 68.7 حالة إصابة عام 2017م .كما تراجع هذا المؤشر بواقع 14.7% في مملكة البحرين ليبلغ 109.5 حالة، وتراجع بمعدل بلغ 8.6 % في المملكة العربية السعودية ليبلغ 92.7 حالة إصابة، وفي دولة الامارات العربية المتحدة لم يتجاوز هذا المؤشر 63.0 حالة إصابة. بينما تجاو هذا المؤشر المتوسط الخليجي في دولة قطر ليبلغ 319.6 حالة إصابة وبمعدل نمو سنوي بلغ 0.2 % ، في حين بلغ 243.8 حالة إصابة في دولة الكويت بمعدل تراجع سنوي بلغ 4.5 % مقارنة بعام 2012م.

معدل الاصابات لكل 100 حادث

بلغ متوسط معدل الإصابات لكل 100 حادث بدول مجلس التعاون عام 2017م حوالي 10.8 حالة إصابة مسجلة ارتفاعا من حوالي 9.1 حالة إصابة في عام 2012م. ويختلف هذا المعدل من دولة لأخرى . حيث سجلت دولة قطر أعلى معدل إصابة حيث بلغ حوالي 95.7 إصابة لكل 100 حادث تلتها كل من سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة بحوالي 81.5 اصابة و 75.0 إصابة على التوالي. في حين سجلت كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت أقل المعدلات والتي بلغت 1.5 إصابة و 8.6 إصابة و 14.5 إصابة لكل 100 حادث على التوالي. وبالمقارنة مع عام 2012م يتبين أن هذا المعدل ارتفع بمقدار 1.7

[73] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة غير متوفرة

إصابة على مستوى دول المجلس والتي جاءت نتيجة ارتفاع المعدل في كل من المملكة العربية السعودية و دولة الكويت بواقع 1.6 إصابة و 3.0 إصابة لكل منهما على التوالي، في حين سجلت بقية الدول تراجعاً في معدل الاصابات، إلا أن سلطنة عمان استطاعت أن تسجل تراجعا كبير في هذا المعدل خلال هذه الفترة بلغ حوالي 60 حالة .[74]

4 . 6 النقل الجوي

تشير بيانات منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) التابعة للأمم المتحدة إلى ارتفاع إجمالي المسافرين عبر النقل الجوي على مستوى العالم إلى 4.1 مليار مسافر في عام 2017م بعد إن كان حوالي 3.0 مليار مسافر في عام 2012م ، وينعكس ذلك على حركة الركاب المعبر عنها بمقياس الركاب لكل كيلومتر (RPKs) ليرتفع من 5,527 مليون إلى حوالي 7,699 مليون في ذات الفترة. كما ارتفع حجم البطائع المنقولة جوا من 47.5 مليون طن إلى 56.1 مليون طن خلال نفس الفترة ، مما ترتب عليه ارتفاع حجم البطائع المنقزلة جوا لكل كيلومتر 185.4 مليون طن إلى 223.7 مليون طن. ونتيجة لذلك ارتفعت ايرادات البضائع المنقولة جوا من 700.8 مليون دولار إلى 945.3 مليون دولار[75].

بلغ إجمالي عدد المسافرين عبر مطارات دول مجلس التعاون في عام 2017م حوالي 233.6 مليون مسافر مسجلا معدل نمو سنوي بلغ 9.1 % منذ عام 2012م . وقد سجلت سلطنة عمان أعلى معدل نمو سنوي خلال هذه الفترة بلغ 13.1 % ، تلتها المملكة العربية السعودية ودولة قطر بمعدل سنوي بلغ 10.7 % و 10.1 % على التوالي في حين بلغ هذا المعدل في دولة الكويت و دولة الإمارات العربية المتحدة 8.7 % و 6.7 % على التوالي ولم يتجاوز هذا المعدل 0.4 % في مملكة البحرين.

أما من حيث التوزيع النسبي يلاحظ ان القادمين والمغادرين للملكة العربية السعودية يمثلون حوالي 42.3 % من إجمالي المسافرين بدول مجلس التعاون، بينما تصل إلى 26.5 % في دولة الإمارات العربية المتحدة و 15.1 % في دولة قطر في حين يشكل اجمالي المسافرين من و إلى سلطنة عمان ودولة الكويت و مملكة البحرين ما نسبته 6.7 % و 5.9 % و 3.6 % على التوالي من إجمالي حجم المسافرين من وإلى دول المجلس.

القادمون

ارتفع عدد المسافرين القادمين لدول مجلس التعاون في عام 2017م ليصل إلى حوالي 116.5مليون مسافر مسجلا معدل نمو سنوي بلغ 9.0 % مقارنة بعام 2012م . وقد سجلت سلطنة عمان أعلى معدل نمو سنوي خلال هذه الفترة بلغ 12.6 %، تلتها المملكة العربية السعودية ودولة قطر بمعدل سنوي بلغ 10.8 %و 10.0 % على التوالي، في حين بلغ هذا المعدل في دولة الكويت و دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 8.5 % و 6.7 % على التوالي بينما بلغ هذا المعدل 0.3 % في مملكة البحرين.

---

[74] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة غير متوفرة

[75] الإيكاو، التقرير السنوي لعام 2017م https://www.icao.int/annual-report-2017/Documents/Annual.Report.2017_Air_Transport_Statistics_ar.pdf

أما من حيث التوزيع النسبي لأعداد المسافرين القادمين لدول مجلس التعاون فيلاحظ ان المسافرين المتجهين للملكة العربية السعودية يشكلون 41.8 % من إجمالي المسافرين بدول مجلس التعاون، بينما يتجه إلى دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 26.9 % ، و 15.1 % إلى دولة قطر، بينما يتجه إلى سلطنة عمان ودولة الكويت و مملكة البحرين حوالي 6.7 % و 5.9 % و 3.6% على التوالي من إجمالي حجم المسافرين القادمين إلى دول المجلس.

المغادرون

ارتفع عدد المسافرين المغادرين من دول مجلس التعاون في عام 2017م ليصل إلى حوالي 117.0مليون مسافر . وقد ارتفع عدد المسافرين المغادرين بمعدل نمو سنوي بلغ 9.1 % مقارنة بعام 2012م. وقد جاء ترتيب دول المجلس في معدل نمو أعداد المسافرين المغادرين متطابقا مع أعداد المسافرين القادمين. حيث سجلت سلطنة عمان في هذا المؤشر أيضا أعلى معدل نمو سنوي خلال هذه الفترة والذي بلغ 13.6 % ، في حين بلغ في المملكة العربية السعودية ودولة قطر 10.6 %و 10.2 % على التوالي وبلغ هذا المعدل في دولة الكويت و دولة الإمارات العربية المتحدة 9.0 % و 6.7 % على التوالي، ولم يتجاوز هذا المعدل 0.5 % في مملكة البحرين.

وتطابق التوزيع النسبي لأعداد المسافرين المغادرين مع من حيث التوزيع النسبي لأعداد المسافرين القادمين بين دول المجلس حيث يلاحظ أن المسافرين المغادرين من الملكة العربية السعودية يشكلون حوالي 42.7 % من إجمالي المسافرين المغادرين من دول المجلس، بينما تصل إلى حوالي 26.1 % في دولة الإمارات العربية المتحدة ، و 15.1 % في دولة قطر . بينما تمثل نسبة المغادرين من سلطنة عمان ودولة الكويت و مملكة البحرين حوالي 6.7 % و 5.9 % و 3.6 % من إجمالي حجم المسافرين المغادرين من دول المجلس على التوالي.

الشحن الجوي

ارتفع إجمالي حجم البضائع المشحونة جواً عبر مطارات دول مجلس التعاون في عام 2017م ليصل إلى حوالي 3.550 مليار طن مرتفعا بمقدار 1.343 مليار طن مقارنة بعام 2012م. وقد بلغ متوسط النمو السنوي لحجم الصادرات والواردات المشحونة جوا حوالي 9.5% خلال هذه الفترة. وقد سجلت دولة قطر أعلى معدل نمو سنوي في الشحن الجوي والذي بلغ 17.7 % ، تلتها سلطنة عمان بمعدل سنوي بلغ 11.3 % في حين بلغ هذا المعدل في دولة الكويت 4.4 % و في المملكة العربية السعودية 1.0 % بينما تراجع نمو حجم البطائع المشحونة في مملكة البحرين بحوالي 1.7 %.[76]

و على الرغم مما حققته بعض دول المجلس من تطور في متوسط معدلات نمو حجم البضائع المنقولة جوا، إلا أنه ظل هناك تفاوت بين دول المجلس في حجم مساهمتها في إجمالي حجم البضائع الخليجية الواردة والصادرة . حيث تسهم دولة قطر بحوالي

[76] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة غير متوفرة

56.9 % بينما تسهم المملكة العربية السعودية بحوالي 24.0 % و بحوالي 6.8 % و 6.7 % في كل من دولة الكويت و مملكة البحرين على التوالي في حين أسهمت سلطنة عُمان 5.6 %.

شكل63 حجم البضائع المنقولة جوا بدول مجلس التعاون 2017م (ألف طن)

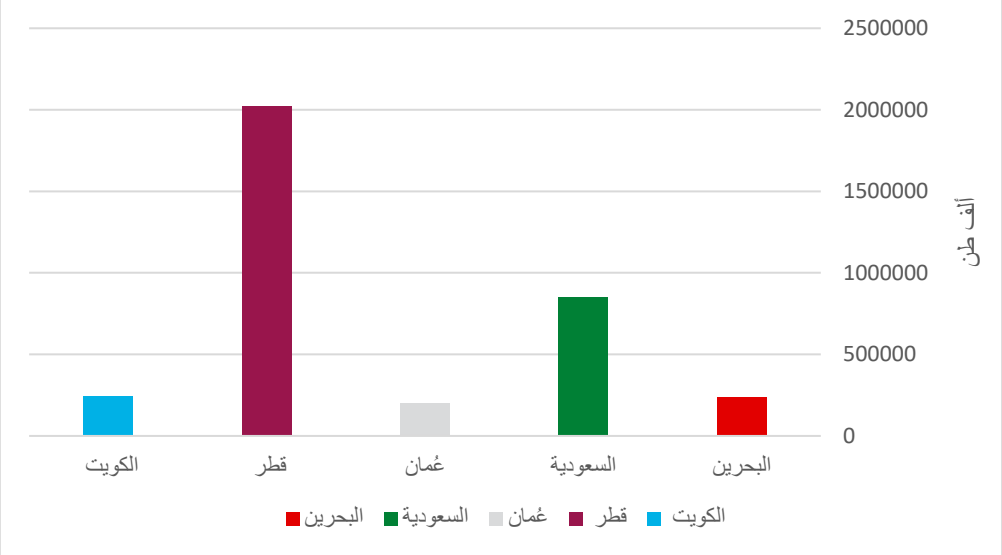

الصادرات :

ارتفع إجمالي حجم البضائع المصدرة عبر مطارات دول مجلس التعاون في عام 2017م ليصل إلى حوالي 1.350 مليار طن مرتفعا بمقدار 475.1 مليون طن مقارنة بعام 2012م. وقد بلغ متوسط النمو السنوي لحجم الصادرات الخليجية المنقولة جوا حوالي 8.7 % خلال هذه الفترة. وقد سجلت كل من دولة قطر وسلطنة عمان نموا ايجابيا في حجم الصادرات خلال هذه الفترة بمعدل نمو سنوي بلغ 16.7 % و 12.0 % على التوالي ، في حين سجلت بقية الدول تراجعا في هذا المؤشر بلغ 5.6 % في مملكة البحرين و 2.4 % في المملكة العربية السعودية بينما لم يتجاوز هذا التراجع 0.2 % في دولة الكويت.[77]

تصدرت دولة قطر دول المجلس على مستوى حجم مساهمتها النسبية في الصادرات الخليجية المنقولة جوا ، حيث ساهمت بحوالي 65.3 % من حجم هذه الصادرات، تلتها المملكة العربية السعودية بواقع 20.1 % وسلطنة عُمان بحوالي 5.5 % في حين سجلت مملكة البحرين ودولة الكويت مساهمة قدرت بحوالي 5.0 % و 4.2 % على التوالي .[78]

الواردات :

بلغ حجم البضائع المستوردة المنقولة عبر مطارات دول مجلس التعاون في عام 2017م حوالي 2.2 مليار طن مرتفعا بمقدار 868.1 مليون طن مقارنة بعام 2012م. وقد نما حجم البضائع المستوردة و المنقولة عبر المنافذ الجوية بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 10.0 % خلال هذه الفترة. وقد سجلت جميع دول المجلس نموا إيجابيا في حجم الواردات و إن كان هذا النمو بنسب

[77] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة غير متوفرة

[78] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة غير متوفرة

متفاوتة. حيث بلغ هذا المؤشر 18.5 % في دولة قطر و 10.9 % و 6.0 % في سلطنة عُمان ودولة الكويت على التوالي بينما بلغ في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين 2.9 % و 0.2 % على التوالي. [79]

وكما هو الحال في الصادرات ظلت دولة قطر في مقدمة دول المجلس من حيث حجم مساهمتها النسبية في الواردات الخليجية عبر المنافذا الجوية، حيث ساهمت بحوالي 51.8% من إجمالي حجم هذه الواردات، تلتها المملكة العربية السعودية بواقع 26.4 % ودولة الكويت بنسبة 8.4 % بينما ساهمت مملكة البحرين وسلطنة عُمان بحوالي 7.7 % و 5.7 % على التوالي .[80]

5 . 6 السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا النقل

مجال النقل البري

1. إعداد مواصفات قياسية موحدة لبناء طرق الربط والطرق الرئيسة بدول المجلس.
2. اللوائح التنفيذية والتنظيمية لتطبيق المواصفات القياسية والمشروع الموحد للمصطلحات والتعاريف.
3. تأسيس جمعية هندسة الطرق الخليجية والتي تعنى بالرفع من مستوى أعمال هندسة الطرق بدول المجلس ، وتمكّن مهندسي الطرق بدول المجلس من تبادل الآراء والخبرات في هذا المجال.
4. إعداد دليل الهياكل التنظيمية لوزارات المواصلات بالدول الأعضاء ، للمساهمة في توحيدها.
5. إنشاء قاعدة بيانات قطاع النقل.
6. اعتماد الدليل الموحد لأجهزة التحكم المروري بدول المجلس بصفة الزامية ..
7. إعداد دليل رسوم خدمات الطرق.
8. اعتماد لائحة إشتراطات سلامة النقل البري بدول المجلس.
9. إتخذ المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين (الرياض ، ديسمبر 2006م) قراراً بالسماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والإعتباريين بممارسة نشاط النقل بأنواعه في الدول الأعضاء ومعاملتهم معاملة مواطني الدولة عند ممارستهم لانشطتهم

مجال النقل الجوي

1. السماح للناقلات الوطنية بالبيع المباشر لتذاكر السفر دون الحاجة إلى وكيل عام أو كفيل محلي في دول المجلس مما يساهم في تسهيل حصول المواطنين والمقيمين على تذاكر السفر من الناقلات الوطنية مباشرة كما يساهم في زيادة دخل الناقلات الوطنية.
2. إنشاء مكتب مشترك لدول المجلس لدى منظمة الطيران المدني الدولية يتولى تنسيق المواقف بين الدول الأعضاء في المحافل الدولية ومتابعة ما يستجد في مجال النقل الجوي في المنظمة الدولية وإبلاغه للدول الأعضاء.

[79] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة غير متوفرة

[80] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة غير متوفرة

3. إنشاء وحدة تموين غذائي مشتركة في مطار هيثرو بلندن لتزويد طائرات الناقلات الوطنية بالوجبات التي تتماشى مع التعاليم الإسلامية ، كما يتم تزويد العديد من الناقلات التابعة للدول الإسلامية بتلك الوجبات مما يساهم في تنمية دخل الناقلات الوطنية.
4. تكثيف الرحلات الجوية بين الدول الأعضاء ، مما يساهم في زيادة الترابط والزيارات بين أبناء دول المجلس ، ويعزز التبادل التجاري والسياحي فيما بينها.
5. دخول الناقلات الوطنية في بوليصة تأمين مشتركة على طائراتها مما يقلل التكاليف التي تدفعها الناقلات الوطنية في هذا المجال ، ويمنحها شروطاً ومميزات أفضل في هذا السبيل.
6. الشراء المشترك لوقود الطائرات في عدد من المحطات في أنحاء العالم.
7. إعداد دليل تدريب ودليل إجراءات أمنية موحدة للناقلات الوطنية.
8. الإعداد لإنشاء اقليم جوي موحد لدول المجلس.
9. البرنامج الموحد لتقييم السلامة على الطائرات الأجنبية المشغلة بدول المجلس.

الفصل السابع : البيئة والمياه

1.7 تمهيد

تعد الموارد المائية من أهم الموارد الطبيعية التي تستند عليها عملية التنمية في مختلف الدول، نظرا لكونها المصدر الأساسي للاستخدامات في مختلف الأنشطة المرتبطة بجوانب الحياة الاجتماعية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وهذه الجوانب في حد ذاتها تشكل الأبعاد الأساسية لعملية التنمية المستدامة. ونظرا للاستخدامات المتعددة للمياه فقد برزت العديد من التحديات التي تواجه الدول في هذا الشأن كشح الأمطار وقلة معدلات هطولها، وتراجع منسوب مخزون المياه الجوفية وتلوثها، وضعف معدلات الحصول على المياه الآمنة وغيرها من التحديات المرتبطة بالموارد المائية. وقد ظهر إثر ذلك ما يعرف بمصطلح " الأمن المائي " والذي يأخذ بعدين أساسيين هما البعد السياسي المتمثل في أثر النزعات السياسية على مصادر المياه العابرة للحدود كالأنهار، أما البعد الآخر فهو البعد الأمني المتمثل في تأثر المخزون الاحتياطي من المياه القائم على عمليات تحلية مياه البحار بالظروف التقنية أو الطبيعية أو السياسية التي تحد من قدرة الدولة في تلبية احتياجات سكانها من المياه. وهذا ما يمكن أن تعاني منه دول المجلس كون أن مياه التحلية تعتبر المصدر الرئيس في كثير منها.

يقدر إجمالي المياه العذبة في العالم في حدود 43,750 كيلو متر مكعب في السنة، موزعة في جميع أنحاء العالم وفقا لمختلف أنواع المناخ في العالم. تمتلك قارة أمريكا أكبر حصة من إجمالي موارد المياه العذبة في العالم بنسبة 45.0%، تليها قارة آسيا بنسبة 28.0% ، وأوروبا بنسبة 15.5 % ، وأفريقيا بنسبة 9.0 % وتتوزع باقي النسبة على باقي المناطق في العالم.[81]

وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن نصف سكان العالم يعانون من شح شديد في وفرة المياه خلال العام ، حيث أشارت البيانات إلى أن العالم فقد خلال المائة عام الأخيرة ما يقدر بحوالي 50 -70 % من الأراضي الرطبة.انعكس ذلك على معدلات الوصول إلى مصادر مياه الشرب الآمنة على مستوى العام ، حيث بلغت نسبة سكان العالم الذين يستخدمون مياه الشرب المدارة بأمان - أعلى مستوى من الخدمة - 71 % في عام 2017م، كما أن هناك 90 % من سكان العالم لديهم خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل، على الرغم من أنه لا يزال هناك حوالي 785 مليون شخص يفتقرون إلى خدمات مياه الشرب الأساسية.[82]

كما أشارت منظمة اليونسكو في بياناتها أيضا إلى ما يعانيه سكان العالم من صعوبة في الوصول إلى المصادر الآمنة لمياه الشرب. حيث بينت الاحصاءات إلى أن حوالي 2.1 مليار شخص على مستوى العالم يعانون من عدم إمكانية الوصول إلى مصادر مياه الشرب الآمنة. وتبين الاحصاءات أن هذه المشكلة سوف تتفاقم خلال العقود القادمة نظرا للنمو السكاني المتسارع والذي يقدر بحوالي 2 مليار نسمة بحلول عام 2050م، مما سيكون له انعكاسات سالبة على زيادة الطلب على المياه والتي تقدر بحوالي 30 % عن الوضع الحالي. وتعكس هذه البيانات أن 70% من كمية المياه المسحوبة على مستوى العالم تستخدم في الاستعمالات الزراعية بينما 20 % منها يستخدم في الأغراض الصناعية، في حين لا تتجاوز الاستخدمات المنزلية 10 % فقط من الاستخدام العالمي غير

[81] منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) http://www.fao.org/docrep/005/y4473e/y4473e08.htm

[82] The Sustainable Development Goals Report 2019, https://unstats.un.org/sdgs/report/2019/goal-06/

أن أقل من 1% من هذه الكمية تذهب لمياه الشرب[83].[84]ويعيش حاليا حوالي 1.9 مليار شخص في مناطق تصنف بأنها شحيحة المياه ، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى حوالي 3 مليارات شخص. بينما يستخدم 1.8 مليار شخص على مستوى العالم مصادر مياه غير محسنّة ومحمية من التلوث بالفضلات البشرية.[85] ويشير تقرير الأمم المتحدة حول تنمية المياه في العالم لعام 2019م إلى أن أكثر من ملياري شخص في العالم يعيشون في مناطق تعاني من ضغط مرتفع على المياه متجاوزة المتوسط العالمي للإجهاد المائي [86] الذي يصل 11 ٪ . في حين أن 31 دولة على مستوى العالم تعاني من الإجهاد المائي بين 25 ٪ و 70 ٪ ، و 22 دولة تتجاوز 70 ٪. [87] وعلى مستوى دول مجلس التعاون فإنها تعاني من شح في مواردها المائية التي تعتمد في الأساس على المياه الجوفية والمياه المحلاة، مما يعني ارتفاع كلفة الوصول لمصادر هذه المياه، كما أنها تكون عرضة للتقلبات المناخية والأوضاع الاقتصادية السائدة. من ناحية أخرى تعاني دول المجلس من انخفاض حصة الفرد من المياه العذبة عن المتوسط العالمي، إضافة إلى ارتفاع معدلات الهدر المائي الذي تعكسه المؤشرات الاحصائية في هذا الشأن.

2 . 7 المياه العذبة

تشير بيانات منظمة الصحة العالمية و منظمة الأغذية والزراعة إلى أن نسبة المياه العذبة في العالم لا تتجاوز 2.5% منها.[88] [89]ويقدر حجم الموارد المائية المتجددة في العالم بحوالي 42,920 كيلومتر مكعب في العام موزعة على على مناطق وأقاليم العالم المختلفة. ويبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة في اليوم حوالي 16 ألف لتر أو ما يعادل 5.8 ألف متر مكعب في العام. وتتفاوت دول العالم في حصتها من نصيب المياه في اليوم بين 1.4 مليون لتر و 16 لتر مكعب في اليوم.[90] تمتلك دول إقليم الشرق الأوسط مجتمعة ما يشكل 1.1 % فقط من المخزون العالمي من هذه المياه. ويعكس هذا المؤشر بوضوح الأزمة المائية التي تعاني منه هذه دول الشرق الأوسط والدول العربية على وجه الخصوص. و من خلال مقارنة متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة في دول إقليم الشرق الأوسط بالمتوسط العالمي يتبين أن هذا المؤشر لا يتجاوز 1,444 متر مكعب في السنة، و تتفاقم هذه المشكلة في الدول العربية ليصل المؤشر إلى 77 متر مكعب فقط في السنة وهو يعد أقل حصة للفرد من المياه على مستوى العالم ،بينما يصل هذا المؤشر إلى أرقام قياسية في بعض الأقاليم حيث يصل إلى 35,053 متر مكعب في بعض دول الباسيفيك و 30,428 في دول أمريكا الجنوبية. وعلى مستوى دول مجلس التعاون لا تشكل المياه العذبة سوى 6.9 % من حجم الموارد المائية المتجددة لدول الشرق الأوسط، مما يعني تدني حصة الفرد من المياه في هذه الدول.[91]

---

[83] WWAP (United Nations World Water Assessment Programme)/UN-Water. 2018. *The United Nations World Water Development Report 2018: Nature-Based Solutions for Water*. Paris, UNESCO.

[84] Water facts sheet, http://www.unwater.org/water-facts/

[85] المصدر السابق

[86] يشير الإجهاد المائي المتزايد إلى الاستخدام الكبير للموارد المائية ،مع تأثيرات أكبر على استدامة الموارد ، واحتمال متزايد للصراعات بين المستخدمين

[87] The United Nations World WaterDevelopment Report, https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000367306/PDF/367306eng.pdf.multi

[88] منظمة الصحة العالمية، http://www.who.int/globalchange/ecosystems/water/ar/

[89] منظمة الأغذية والزراعة ، http://www.fao.org/nr/water/aquastat/didyouknow/index.stm

[90] Water Facts http://www.fao.org/3/I9253EN/i9253en.pdf

[91] منظمة الأغذية والزراعة ، http://www.fao.org/nr/water/aquastat/tables/WorldData-IRWR_eng.pdf

3 . 7 المياه العذبة المتاحة للاستخدام

تشير البيانات أن حجم المياه العذبة المتاحة للاستخدام بدول المجلس بلغت 33.3 مليار متر مكعب في عام 2017م مسجلة معدل نمو سنوي بلغ 2.4 %عما كانت عليه في عام 2012م. ومع شح الموارد المائية الطبيعية لدول المجلس و نموها السكاني المتزايد تراجع نصيب الفرد من المياه العذبة المتاحة بمعدل سنوي بلغ 0.7 % خلال الفترة من 2012م – 2017م ليصل إلى 1,664.5 لتر في اليوم للفرد الواحد في نهاية الفترة. ويلاحظ أن نصيب الفرد من المياه بدول المجلس لا يزال ينخفض عن خط الفقر المائي الدولي الذي يقدر بـ 1000 متر مكعب من المياه سنوياً للفرد أي ما يعادل 2,737.8 لتر/ يوم.[92]

ومن حيث التوزيع النسبي لاجمالي المياه العذبة المتاحة حسب الدولةبواقع 69.9% في المملكة العربية السعودية ، وبنسبة 15.1% في دولة الإمارات العربية المتحدة ، في حين أن الكمية المتبقية منه يتوزع على الأربع دول الأخرى بواقع 5.9 % لسلطنة عُمان و4.8% لدولة الكويت و 2.9 % لدولة قطر، بينما لا تتجاوز حصة البحرين 1.3 %. الشكل رقم 62 يوضح إجمالي المياه العذبة المتاحة للاستخدام في دول مجلس التعاون.

شكل64 : إجمالي المياه العذبة المتاحة للاستخدام في دول مجلس التعاون للعامين 2012م و2017م

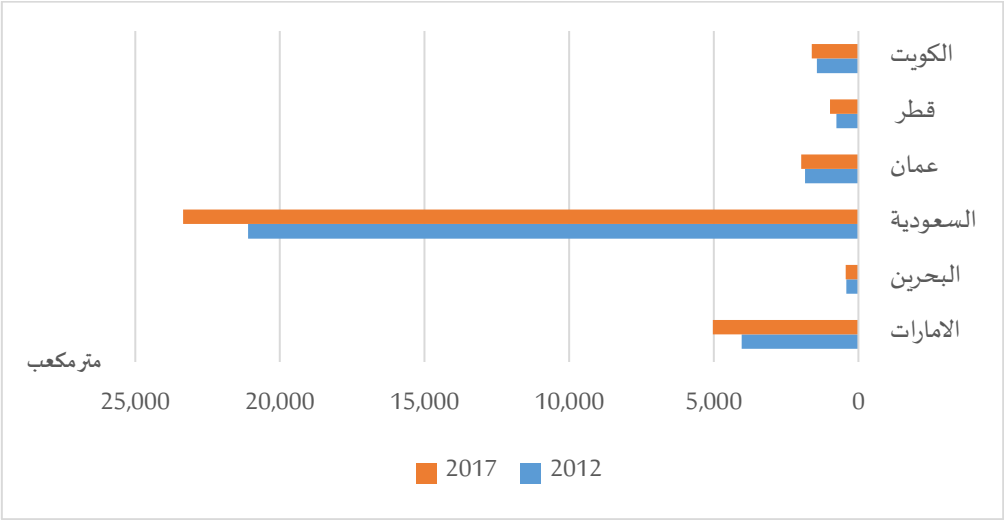

ونتيجة للتوزيع السكاني وتوزيع حصص المياه لدول المجلس، يلاحظ أن توزيع نصيب الفرد من المياه يتطابق مع هذين البعدين، حيث بلغت حصة الفرد من المياه المتاحة للاستخدام في المملكة العربية السعودية 1960.2 لتر / يوم، مقابل 1480.5 لتر / يوم في دولة الإمارات العربية المتحدة، في حين بلغ في سلطنة عُمان و دولة الكويت حوالي 1187.8 لتر/ يوم و 1045.6 لتر / يوم على التوالي، فيما وصل إلى 987.3 لتر/ يوم في دولة قطر و 800.5 لتر/ يوم في مملكة البحرين. من ناحية أخرى سجل هذا المعدل ارتفاعا خلال الفترة من 2012م - 2017م في دولة الإمارات العربية المتحدة ، بينما شهدت بقية دول المجلس انخفاضا في هذا المؤشر الشكل رقم 63 يبين معدلات النمو في دول المجلس.

[92] Caroline A Sullivan and Hatem Jemmali, ,Toward understanding water conflicts in Mena Region: comparative analysis using water poverty index, economic research forum,2014,p3

شكل 65 معدل نمو نصيب الفرد من المياه المتاحة للاستخدام للفترة 2012 -2017م

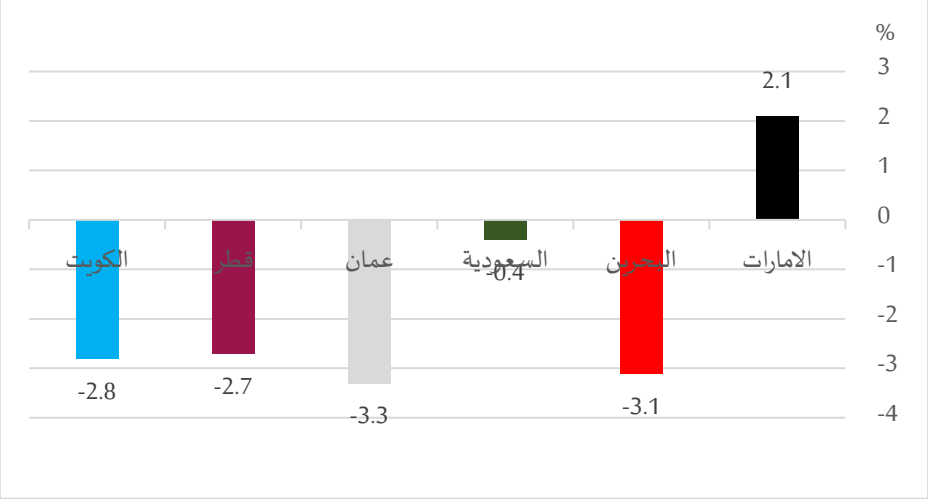

4.7 مصادر المياه العذبة

تتعدد مصادر المياه العذبة في دول المجلس من مصادر تقليدية وغير تقليدية. فالمصادر التقليدية كالمياه السطحية والمياه الجوفية تعتمد بشكل أساسي على هطول الأمطار والتي تكون شحيحة نظرا لوقوع دول المجلس في المناطق شبه الجافة من العالم. غير أن السنوات الأخيرة شهدت تحسنا في معدلات الهطول فقد قدرت كمية هطول الأمطار في عام 2017م بحوالي 172.7 مليون متر مكعب مرتفعة بمعدل نمو سنوي بلغ 4.7 % عن معدلات هطولها في عام 2012م. ونظرا لهذا الشح في مصادر المياه الطبيعية لجأت دول المجلس إلى الاعتماد على مصادر غير تقليدية كالمياه المحلاة أو المعاد استخدامها لتوفير المياه اللازمة لاستخدامات سكانها في مختلف المجالات.

7.4.1 المصادر التقليدية

المياه السطحية

اعتمد دول المجلس بإستثناء المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان على استخراج المياه العذبة من المسطحات المائية نظرا لأن معظم السدود المستخدمة بهذه الدول تستخدم لأغراض الحماية من الفيضانات وتغذية خزانات المياه الجوفية.[93] ورغم ضآلة كميات المياه السطحية العذبة المستخرجة في المملكة إلا أنها شهدت تراجعا ملحوظا بين عامي 2012م و 2017م ، فقد تراجعت هذه الكميات من 204.8 مليون متر مكعب إلى 71 مليون متر مكعب خلال هذه الفترة.

المياه الجوفية

تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيس للمياه العذبة لدول المجلس، فهي تشكل ما نسبته 77.6 % من حجم المياه العذبة المتاحة للاستخدام. وتتفاوت دول المجلس في اعتمادها على هذا المصدر للمياه تفاوتا كبيراً، حيث يتضح أن المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان تعتمد على المياه الجوفية اعتمادا كبيرا بنسبة 88.1 % و77.4 % على التوالي، في حين تعتمد دولة الكويت و دولة

[93] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تقرير إحصاءات المياه 2016م ، العدد رقم 3، إبريل 2018م ، ص 8

الإمارات العربية المتحدة بنسبة 52.4 % و50.9 % على التوالي ، فيما بلغت هذه النسبة في مملكة البحرين ودولة قطر 36.1 % و 25.4 %على التوالي بنسبة.

تشير البيانات المتوفرة حول المياه الجوفية بدول المجلس إلى أن الكميات المستخرجة بلغت حوالي 25.9 مليون متر مكعب في عام 2017م، مسجلة زيادة بمعدل سنوي بلغ 1.9 % عما كانت عليه في عام 2012م. وقد سجلت جميع دول الخليج نموا في حجم المياه الجوفية المستخرجة عدا مملكة البحرين التي سجلت تراجعا يقدر بحوالي 2.4% ، في حين سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة نموا بمقدار 5.9 % ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية بمعدل 2.3 % و 1.6 % بينما ظل حجم هذه المياه في سلطنة عُمان ودولة قطر ثابتا تقريبا.

أما من حيث التوزيع النسبي لحصص دول المجلس من اجمالي كميات المياه الجوفية، فإن المملكة العربية السعودية تمتلك الحصة الأكبر من حجم المياه الجوفية المستخرجة بواقع 79.4 % من حجم هذه المياه على مستوى دول المجلس، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عُمان بواقع 9.9 % و 5.9 % ، وتمتلك دولة الكويت ودولة قطر و مملكة البحرين حوالي 3.3 % و 1.0 % و 0.6% على التوالي.

7.4.2 المصادرغير التقليدية

مياه التحلية

تعتبر مياه التحلية المصدر الثاني للمياه العذبة بدول المجلس، حيث تشكل 18.9 % من حجم المياه العذبة المتاحة للاستخدام. وقد بلغ حجم انتاج المياه المحلاة 6,096.2 مليون متر مكعب في عام 2017م محققا معدل نمو سنوي بلغ 4.5 % عن حجم الكميات المحلاة في عام 2012م . سجلت دول المجلس جميعها معدلات نمو ايجابية في حجم انتاج المياه المحلاة خلال الفترة المشار إليها وذلك لتلبية الطلب المتزايد على المياه للاستخدامات اليومية المنزلية والزراعية والصناعية، إلا أن هذه الزيادة تتفاوت من دولة لأخرى فقد سجلت سلطنة عُمان أعلى معدل نمو سنوي بلغ 8.0 % تليها دولة قطر والمملكة العربية السعودية بمعدل 6.9 %، و6.6 % على التوالي في حين بلغ هذا المعدل في مملكة البحرين 3.9 % و دولة الكويت 2.4 % و دولة الإمارات العربية المتحدة 1.7% على التوالي.

كما تتفاوت نسبة مساهمة دول المجلس في حجم المياه المحلاة ، وعلى الرغم من وجود مصادر أخرى للمياه العذبة في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلا أنهما ظلا يسهمان بحوالي 70.4% من حجم انتاج المياه العذبة بدول المجلس في حين تتوزع الحصة المتبقية على بقية دول المجلس.

ومن خلال تتبع بيانات مصادر المياه العذبة بدول المجلس ونظرا لضعف مصادر المياه التقليدية في بعض الدول، يلاحظ أن دولة قطر ومملكة البحرين ودولة الكويت تتصدر دول المجلس في الاعتماد على هذا النوع من المياه كمصدر رئيس لها. حيث تشير البيانات إلى أن 61.3 % من حجم المياه العذبة المتاحة للاستخدام في دولة قطر هي مياه تحلية وكذلك بالنسبة لمملكة البحرين ودولة الكويت اللتان تعتمدان على مياه التحلية بنسبة 54.5% و44.8 % على التوالي. في حين أن هذا النوع من المياه لا يمثل سوى

10.5 % من حجم المياه العذبة في المملكة العربية السعودية وحوالي 15.1 % و39.3 % في كل من سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة على التوالي.

المياه المعاد استخدامها

تعتبر المياه المعاد استعمالها من المصادر غير الشائعة في دول المجلس فهي لا تشكل سوى 3.0 % من حجم المياه العذبة، كما أن حجمها لم يتجاوز 1010.8 مليون متر مكعب في عام 2017م رغم النمو السنوي الايجابي الذي سجلته دول المجلس بهذا الشأن والذي بلغ 7.9 % منذ عام 2012م. وتسجل سلطنة عُمان أعلى معدل نمو لحجم المياه المعاد استعمالها بين عامي 2012 و2017م بنسبة بلغت 20.9 %رغم أنها لا تشكل سوى 2.3 % من حجم المياه العذبة فيها، وجاءت دولة قطر في المرتبة الثانية بمعدل سنوي بلغ 10.1 % وبما يعادل 13.3% من حجم مياهها العذبة وهي تعتبر الأعلى بين دول المجلس. وقد سجلت كلا من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكةالبحرين نموا أيضا في حجم انتاج هذا النوع من المياه بمعدل سنوي بلغ 9.4% و 5.4 % و 2.4 % على التوالي، مع اختلاف حجم ما يمثله هذا المصدر لهذه الدول من إجمالي المياه العذبة حيث تصل حصة هذه المياه إلى 9.8 % و1.1 % و 9.4 % على التوالي، في الوقت ذاته سجلت دولة الكويت تراجعا بلغ معدله 0.9%.

5 . 7 الفاقد من المياه العذبة

بلغ معدل الفاقد من المياه العذبة 2.2 % في عام 2017م أي ما يعادل 728.8 مليون متر مكعب، وهذه الكمية في تزايد مستمر بلغ معدل نموها حوالي 2.8 % عما كان عليه في عام 2012م. غير أن الوضع يختلف من دولة لأخرى ، ففي حين تراجع معدل الفاقد من المياه سنويا بنسبة 4.3 % و4.2 % في دولة قطر و مملكة البحرين على التوالي الا أنه ارتفع في المملكة العربية السعودية بنسبة 4.5 % و تراوح نمو هذا المعدل بين 1.1 % و 1.5 % في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عُمان ودولة الكويت.إضافة إلى ما تعانيه دول المجلس من تدني نصيب الفرد من المياه العذبة مقارنة بمناطق كثيرة في العالم، تظهر البيانات – كما أشير سابقا – إلى وجود فاقد مائي تعاني منه هذه الدول، ويقدر متوسط نصيب الفرد من كمية المياه المفقودة بحوالي 36 لتر مكعب من المياه العذبة يوميا، والشكل البياني رقم 66 يوضح نصيب الفرد من المياه المفقودة حسب الدول.

شكل 66 : نصيب الفرد من فاقد المياه 2017م

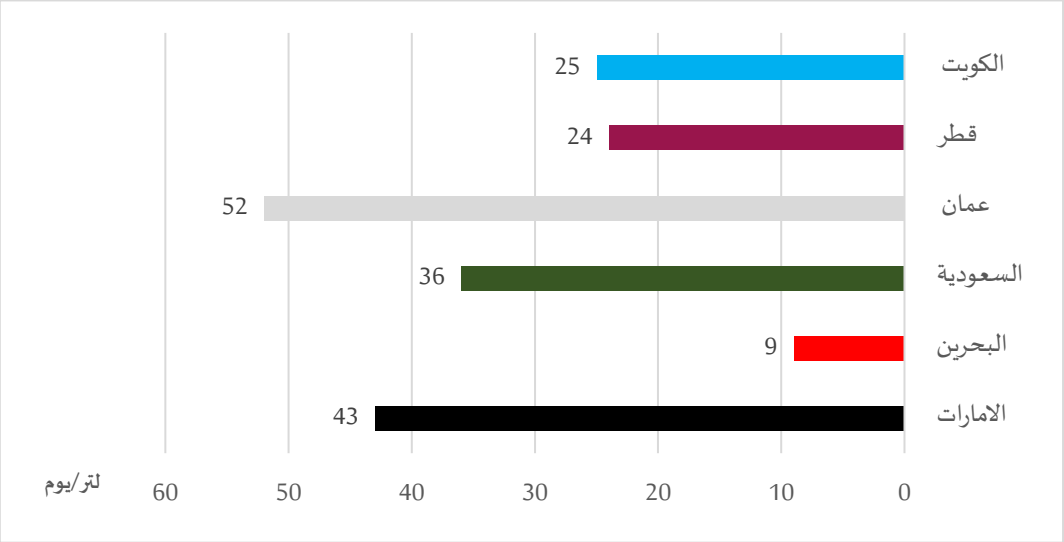

6.7 المياه المعالجة

تستخدم المياه المعالجة لأغراض التشجير وري المسطحات الخضراء على الشوارع والحدائق العامة. فهي تؤدي دوراً حيوياً في تقليل استنزاف المياه العذبة واستخدامها لهذه الأغراض، وتشير البيانات أن دول المجلس مجتمعة لديها مخزون من المياه العادمة المجمعة تقدر بحوالي 12004.2 مليون متر مكعب في عام 2017م، تمت معالجة ما نسبته 66.5 % منها أي ما يعادل 3719.0 مليون متر مكعب، وتبلغ نسبة المياه العادمة المعالجة من إجمالي المياه العادمة المجمعة بواقع 98.0 % في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة و دولة قطر و سلطنة عُمان، في حين تبلغ هذه النسبة في دولة الكويت حوالي 71.0 %، بينما تتراوح هذه النسبة بين 50.0 % إلى 55.0 % من اجمالي المياه العادمة المجمعة في كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية.

7.7 السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا المياه

حظي قطاع المياه باهتمام كبير في إطار العمل الخليجي المشترك، فظهرت العديد من السياسات الموحدة بين دول المجلس في هذا الاطار كإنشاء قاعدة المعلومات الكهربائية والمائية، وسياسات الترشيد الكهربائي والمائي، وسياسات توحيد المواصفات الفنية الكهربائية والمائية ، ودراسة احتساب التعرفة الكهربائية والمائية بدول المجلس، وسياسات التعاون الدولي في مجال الكهرباء والماء، استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء وتحلية المياه، دعم وإشراك القطاع الخاص في المشروعات المشتركة في مجال الكهرباء والماء ،خدمات المشتركين في قطاع الكهرباء والماء، دعم المنظمات الخليجية المتخصصة في مجال الكهرباء والماء. كما عملت دول المجلس على تضمين الاتفاقيات المشتركة بينها الجوانب المرتبطة بالقضايا المائية، إضافة إلى وضع الاستراتيجيات القطاعية وبرامج العمل المشتركة والمتمثلة في الآتي: -

الاتفاقية الاتفاقية الاقتصادية

أكدت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، لعام 1981 ضمن مشاريع مشاريع البنية الأساسية على إقامة محطات تحلية المياه لتحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة، وترابط النشاطات الاقتصادية. وأكدت على ذلك الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001.

يشمل التعاون بين دول المجلس في مجال المياه عدة مجالات منها إنشاء قاعدة للمعلومات المائية، وتوحيد المواصفات الفنية، وتطوير خدمات مشتركي المياه، ودراسة استخدام الطاقة النووية في تحلية المياه. كما يشمل أيضا العمل على تحقيق الأمن المائي في دول المجلس من خلال تبني الإدارة المتكاملة للمياه، والعمل على إعداد سياسات مائية مشتركة، وإصدار التشريعات والقوانين المائية المشتركة، وإعداد خطة طوارئ مشتركة للمياه، وتوطين صناعة تحلية المياه، وإدارة مكامن المياه الجوفية المشتركة، والحفاظ على جودة مياه الشرب، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

الاستراتيجية الخليجية الشاملة بعيدة المدى بشأن المياه

جاء إعداد الاستراتيجية تنفيذاً لتوجيه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون في اللقاء التشاوري الرابع عشرالذي عقد في 14 مايو 2012 بمدينة الرياض. وقد انطلقت الاستراتيجية من رؤية قائمة على أن يكون لدول المجلس بحلول عام 2035م قطاعا مائيا مستداما وفعالا وعادلا وآمنا يسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. كما أنها تسعى إلى مواءمة استراتيجيات المياه الوطنية وخطط المياه بدول المجلس مع الاستراتيجيات الموحدة لهاالتي تعمل على دعم المبادرات المشتركة وتعزيز قدرات كل دولة من أجل تحقيق إدارة رشيدة ومتكاملة وفعالة ومستدامة لمواردها المائية. وقد اشتملت الاستراتيجية على خمسة مجالات رئيسة هي:

1. تنمية واستدامة موارد المياه
2. استخدام موارد المياه بكفاءة وعدالة
3. تعزيز أمن إمدادات المياه البلدية
4. الحوكمة الفاعلة والتوعية
5. الكفاءةالاقتصادية والاستدامة المالية.

برنامج الأمن المائي والإدارة المتكاملة للمياه

عملت دول المجلس من خلال اللجان المختصة في مجال المياه على رسم سياسات مائية مشتركة بينها. وقد استطاعت في هذا الإطار إنجاز عددا من المشروعات ذات الأهمية في هذا المجال والتي تضمنت: -

- إعداد تشريعات وقوانين مائية مشتركة: تهدف هذه التشريعات والقوانين إلى المحافظة على المصادر المائية بنوعيها التقليدي وغير التقليدي وترشيد استخداماتها، ومنها:
  - قانون (نظام) المحافظة على مصادر المياه السطحية والجوفية

- قانون (نظام) إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة
- قانون (نظام) مياه التحلية.

- توطين صناعة التحلية: تم إعداد الشروط المرجعية لدراسة تصنيع قطع الغيار المستخدمة في محطات التحلية في دول مجلس التعاون.

- مراقبة وإدارة مكامن المياه الجوفية المشتركة: تم استكمال الشروط المرجعية لإعداد دراسة شاملة عن الطبقات المائية المشتركة في دول مجلس التعاون وسبل المحافظة عليها وحمايتها من الاستنزاف والتلوث وإيجاد آلية مشتركة لإدارتها.

- إعداد خطة خليجية مشتركة لطوارئ المياه: تم إعداد خطة استرشادية مشتركة لدول المجلس لمواجهة الحالات الطارئة في المياه مثل الكوارث البيئية أو الطبيعية أو الناجمة عن عمليات تخريبية وغيرها.

- مراقبة جودة مياه الشرب: نظرا لأهمية جودة مياه الشرب وضرورة حماية هذه المياه من التلوث بأشكاله المختلفة، يجري حاليا إعداد دراسة للتعرف على نوعية وكمية الملوثات في مياه الخليج العربي، وإيجاد أفضل السبل لمكافحة هذه الملوثات وتقليل تأثيرها على مياه الشرب.

- إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة: أصبحت مياه الصرف الصحي المعالجة تمثل مصدرا من مصادر المياه التي يمكن أن تحل محل مصادر المياه التقليدية للاستخدام في مناحي عدة طبقاً لمواصفات ومعايير معينة. ويجري حاليا النظر في الطريقة المثلى للتعامل مع هذا المصدر الجديد نسبياً من المياه، وتحديد الضوابط والمعايير لاستخدامه .

الفصل الثامن : الزراعة والثروة الحيوانية

1.8 تمهيد

يحظى قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بأهمية بالغة في كثير من اقتصاديات العالم. وتنبع هذه الأهمية من كون هذا القطاع يشكل مصدرا رئيسا لتحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي، كما أنه أيضا يشكل المصدر الأساسي للمواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية سواءً كانت الغذائية منها أوغير ذلك. ويعول على هذا القطاع للعب دور محوري في تحقيق الأجندة الدولية للتنمية المستدامة 2030م لما له من علاقات متداخلة ومترابطة مع عدد كبير من الأهداف المدرجة على أجندة العالم في هذا الشأن. فلا يزال هذا القطاع يستوعب الأعداد الكبيرة من القوى العاملة في عدد من البلدان سواءً النامية أو المتقدمة، مما يعني أنه يسهم بشكل كبير في التخفيف من حدة الفقر أو انقاذ أعداد هائلة من البشر من الوقوع فيه. من ناحية أخرى يخدم القطاع الزراعي بشكل مباشر الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، كما يسهم في خلق بيئة نظيفة ويدعم تأسيس الصناعات القائمة على الابتكار ويقلص الفجوة بين الجنسين في تملك الأراضي وإمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية ويعزز من أنماط الحياة الصحية الجيدة.

ونظرا للأهمية البالغة لهذا القطاع فإنه يصبح من الضرورة على مستوى دول مجلس التعاون انتاج البيانات والمؤشرات الاحصائية التي تبرز أهمية هذا القطاع ودوره المتنامي في خدمة السياسات التنموية، وتعزيز التنوع الاقتصادي. وبما يساهم في الوقوف على التحديات التي يواجهها هذا القطاع، وبما يمكن من رسم السياسات التنموية له.

2.8 مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي

رغم الأهمية الاقتصادية لقطاع الزراعة وما يمثله من مصدر مهم في دعم القطاعات التنموية الأخرى إلا أن بيانات البنك الدولي تشير إلى أن القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2018م بلغت 3.3 تريليون دولار أي ما يعادل 3.4 % من الناتج المحلي العالمي.[94] ومن حيث تصنيف الدول حسب مستوى الدخل يتضح التفاوت بين هذه الدول في مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي العالمي لقطاع الزراعة. وتشير البيانات إلى أن هذه المساهمة ترتفع مع انخفاض مستوى دخل الدولة، وذلك يعود إلى ضعف منافسة قطاعات الانتاج الأخرى التي تتطلب تأسيس وتطوير البنى الأساسية اللازمة لعملية الانتاج وتوفر الموارد البشرية ذات المستويات المهارية والمتخصصة الملائمة للمجال التي تعمل به. والشكل رقم 67 يعكس نسبة مساهمة القطاع الزراعية في الناتج المحلي الاجمالي حسب مستوى دخل الدول.

[94] World Bank Group, https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.CD

شكل 67 : نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي حسب مستوى دخل الدول، 2018م

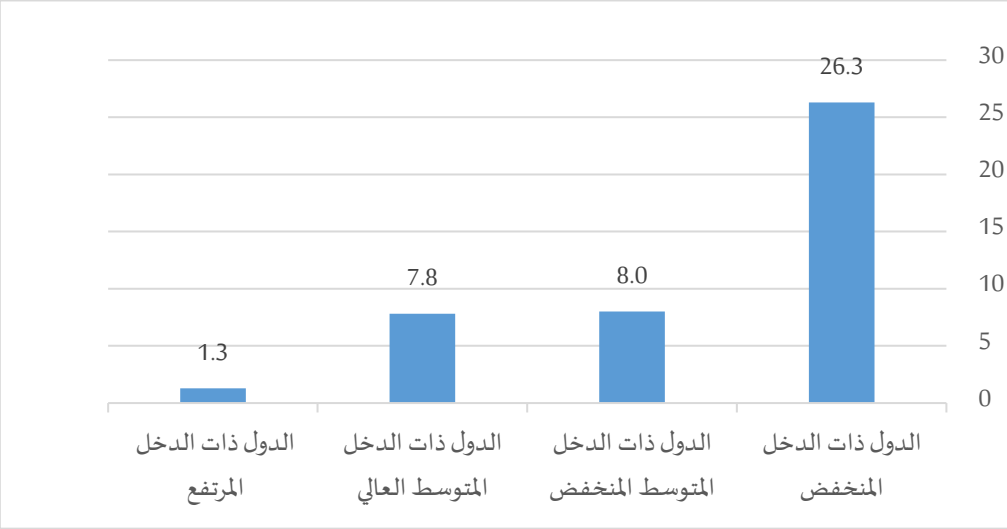

المصدر: http://wdi.worldbank.org/table/4.2

3.8 القوى العاملة العالمية في القطاع الزراعي

تقدر منظمة العمل الدولية عدد العاملين في القطاع الزراعي في العالم في عام 2018م بحوالي 935.6 مليون عامل، يمثلون ما نسبته 28.3 % من القوى العاملة العالمية. ويعمل أكثر من 63.0 % من هؤلاء العمال في البلدان النامية في حين لا يتجاوز العاملون في هذا القطاع في البلدان المتقدمة 3%.[95]

شكل 68 : التوزيع النسبي للعاملين في القطاع الزراعي حسب الأقاليم ، 2018م

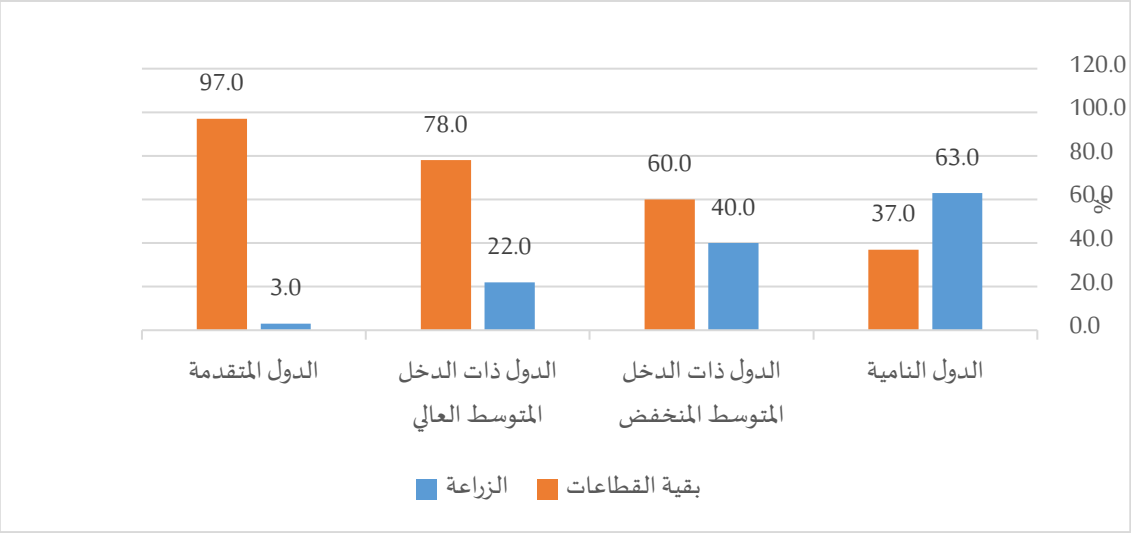

المصدر: ILO, Employment by sector https://www.ilo.org

[95] ILO, Employment by sector https://www.ilo.org

4 . 8 مساهمة قطاع الزراعة في دول مجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي

تشير بيانات الحسابات القومية بدول مجلس التعاون مجتمعة إلى أن حجم الناتج المحلي الاجمالي بلغ 1.6 تريليون دولار في عام 2018م مسجلا متوسط نمو سنوي يقدر بحوالي 0.3 % منذ عام 2012م.[96] وقد شهدت جميع دول المجلس نموا في ناتجها المحلي الاجمالي عدا دولة الكويت الذي تراجع حجم ناتجها المحلي الاجمالي بواقع 3.4 % سنويا و دولة قطر بمعدل 0.6 % والشكل 69 يبين معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بين عامي 2012- 2018م

شكل69 : متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس خلال الفترة 2012- 2018م

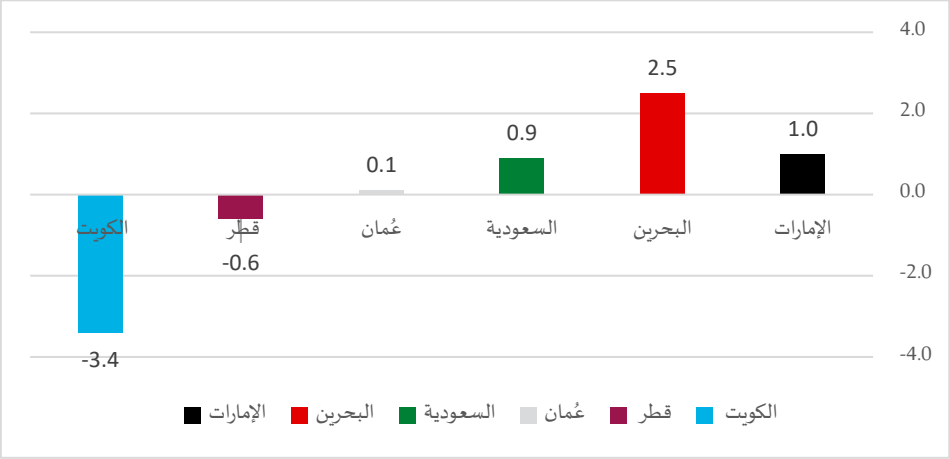

رغم النمو في الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس إلا أن القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي ظلت في نمو متذبذب كما يعكسه الشكل رقم 70. وقد سجلت المملكة العربية السعودية و سلطنة عمان أعلى معدل لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي بواقع 2.2 % لكل منهما.

شكل 70 مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجملي لدول مجلس التعاون 2013 – 2018م

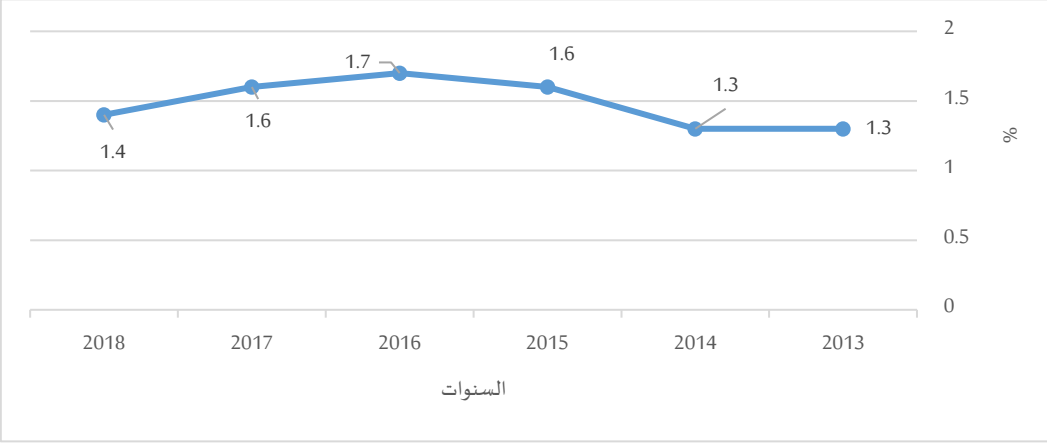

وتتفاوت دول المجلس في التوزيع النسبي لحجم مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي الخليجي، حيث تسهم المملكة العربية السعودية بحوالي 74.7 % تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 13.1 % في حين تسهم بقية الدول مجتمعة بنحو 12.2 % فقط .

الحيازات الزراعية

تقدر المساحة الاجمالية لدول مجلس التعاون بحوالي 2.4 مليون كيلومترمربع[97] ، وهي مساحة شاسعة متنوعة التضاريس متعددة الأشكال من الصحاري و المرتفعات الجبلية والسهول المستوية. يمنح هذا التنوع دول المجلس فرصة مؤاتية في تعزيز استثمار هذه المساحات في جوانب مختلفة، ويأتي في مقدمتها استغلالها للأغراض الزراعية. حيث تشير البيانات أن مساحة الأراضي المستغلة للزراعة بلغت 11.8 ألف كيلومتر مربع وهي تشكل 0.5 % من اجمالي المساحة الكلية لدول المجلس. في حين تتشابه دول المجلس فيما تشكله الأراضي المزروعة من مساحاتها الكلية والتي لا تتجاوز 1.0 % في جميع دول المجلس بإستثناء مملكة البحرين التي تصل فيها نسبة الأراضي المزروعة من المساحة الكلية نحو 4.8 % .[98]

الانتاج النباتي

بلغت كمية الانتاج النباتي في دول مجلس التعاون من مختلف المحاصيل الزراعية حوالي 8.7 مليون طن في عام 2018م[99] محققة معدل نمو سنوي بلغ 1.7% مقارنة بحجم الانتاج في عام 2013م.[100]وقد ساهمت المملكة العربية السعودية بحوالي 60.5 % من الانتاج النباتي الخليجي بينما ساهمت سلطنة عُمان بحوالي 19.1 %، في حين توزعت النسبة المتبقية على باقي الدول الاعضاء بواقع 12.5% في دولة الإمارات العربية المتحدة، و7.0% في دولة الكويت، و 0.9% في دولة قطر، و ومساهمة بسيطة جدا بالنسبة للملكة البحرين لا تتعدى 4 في الألف.

يتصدر انتاج الخضروات قائمة المنتجات الزراعية على المستوى الكلي لدول المجلس حيث يشكل ما نسبته 41.0 % من حجم الانتاج النباتي الخليجي، غير أن أهميته النسبية تختلف من دولة لأخرى، فهو يتصدر المنتجات الزراعية في كل من دولة الكويت و مملكة البحرين و دولة قطر وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية بواقع 81.1 % و60.2 % و58.3% و 48.9 على التوالي في حين تعتبر الخضروات المنتج الثالث في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 22.6 %.

من جانب آخر يأتي انتاج الحبوب في المرتبة الثانية بواقع 1.9 مليون طن[101] بنسبة 22.7 % من اجمالي حجم الانتاج النباتي الخليجي، ومن خلال تحليل هيكل الانتاج النباتي في دول المجلس يلاحظ أن الحبوب في دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر المنتج الأول بنسبة 42.9 % من حجم الانتاج النباتي، مقارنة بنسبة 27.9 % في المملكة العربية السعودية، في حين تصل إلى 3.1 % و 2.4 % و1.5 % في كل من دولة قطر و دولة الكويت و سلطنة عُمان على التوالي. ومن حيث التوزيع النسبي لحصة انتاج الخضروات لدول المجلس تتصدر المملكة العربية السعودية دول المجلس في حجم مساهمتها من انتاج الخضروات بواقع 55.1 % تليها سلطنة عُمان ودولة الكويت بحصة تبلغ 22.9 % و13.9% على التوالي بينما تتوزع الحصة المتبقية على دول المجلس الأخرى . الشكل البياني رقم 71 يوضح مساهمة دول المجلس في حجم الانتاج الزراعي.

---

[98] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نشرة إحصاءات الزراعة

[99] المصدر السابق

[100] بيانات 2012م غير متوفرة

[101] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نشرة إحصاءات الزراعة

شكل 71 الانتاج النباتي لدول مجلس التعاون حسب نوع المحصول 2018م

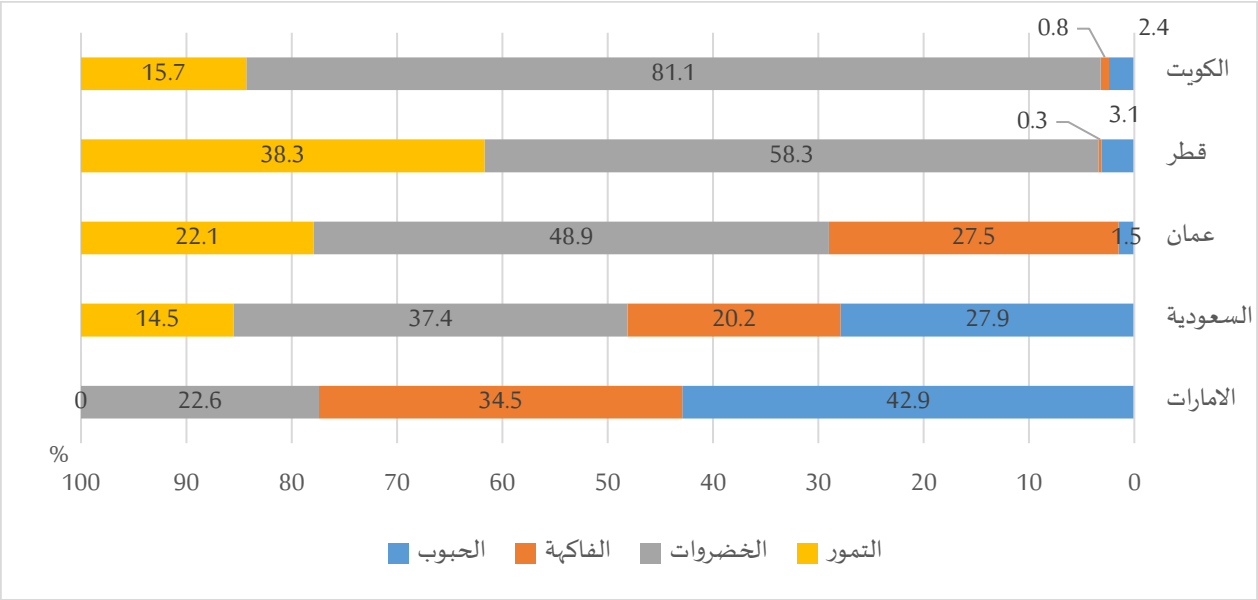

ملاحظة : بيانات كمية إنتاج التمور في الإمارات غير منوفرة ،بيانات البحرين غير متوفرة

5 . 8 الثروة الحيوانية

تمتلك دول مجلس التعاون ثروة حيوانية تقدر بحوالي 25.2 مليون رأس في عام 2018م [102]مسجلة تراجعا بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 1.9 % عنه في عام 2013م. وتمتلك المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من ثلاثة أرباع حجم الثروة الحيوانية لدول المجلس، في حين تتوزع النسبة المتبقية على دول المجلس الأخرى والشكل رقم 72 يعكس مدى مساهمة دول المجلس في حجم الثروة الحيوانية بينها.

[102] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نشرة إحصاءات الزراعة

شكل 72: حصص دول المجلس من حجم الثروة الحيوانية 2018م

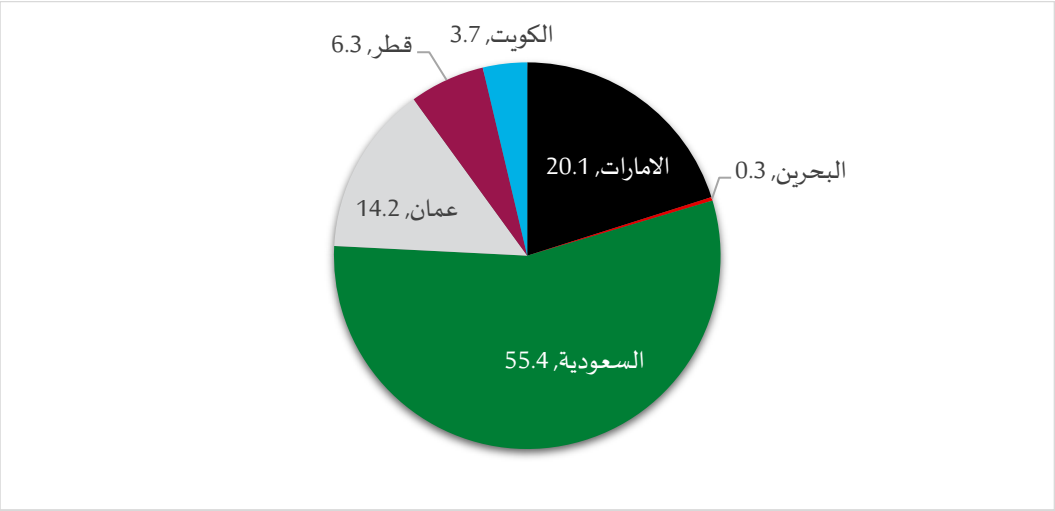

تتصدر الضأن قائمة الثروة الحيوانية على مستوى دول المجلس حيث تشكل ما نسبته 55.1 % من إجمالي حجم الثروة الحيوانية الخليجية. وعلى مستوى كل دولة على حده يتصدر الضأن أيضا قائمة الثروة الحيوانية المحلية في جميع دول المجلس عدا سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة.

من جانب آخر يأتي الماعز في المرتبة الثانية من حيث الاهمية بنسبة 35.9 % من حجم هذه الثروة، علماً أنه يتصدر قائمة الثروة الحيوانية في كل من سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 64.4 % و47.3 % على التوالي. الشكل رقم 73 يعكس التوزيع النسبي للثروة الحيوانية بدول المجلس حسب الأنواع المختلفة.

شكل 73 : التوزيع النسبي للثروة الحيوانية بدول المجلس حسب النوع 2018م

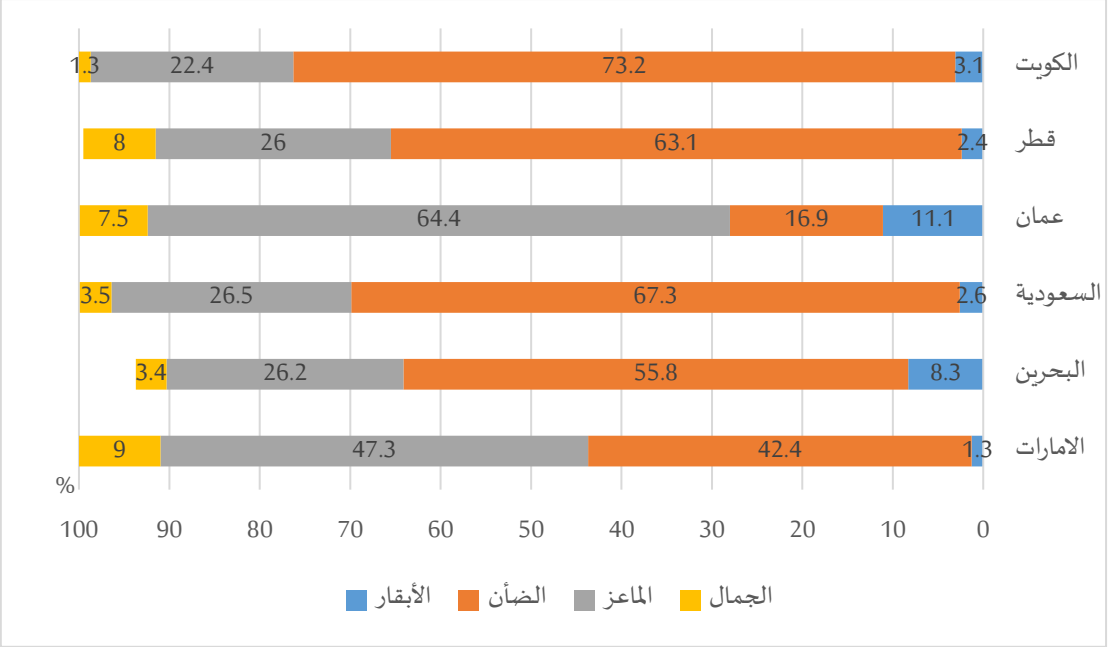

6.8 الانتاج السمكي

تمتاز دول مجلس التعاون الخليجي بموقعها الجغرافي المميز على الخليج العربي وخليج عُمان وبحر العرب والبحر الأحمر مما هيأها لإمتلاك سواحل طويلة غنية بالثروات البحرية من الأسماك والشعاب المرجانية والكائنات الحية الأخرى. وتشير البيانات الاحصائية لعام 2018م إلى أن حوالي 124.7 ألف شخص[103] يعملون كصيادين في هذا النشاط موزعين على دول المجلس. حيث بينت الاحصاءات أن 40 % منهم في سلطنة عُمان و33 % في دولة الإمارات العربية المتحدة، في حين أن نصيب المملكة العربية السعودية يبلغ 24 % ودولة قطر 3 %. أما من حيث توفر معدات الصيد فتكشف البيانات أن دول المجلس تمتلك 41.1 ألف قارب صيد تتوزع بواقع 57.7 % في سلطنة عُمان و26.6 % منها في المملكة العربية السعودية بينما تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة 14.5 % ودولة قطر 1.1%.[104]

وقد انعكس تأثير القوى البشرية إلى جانب العوامل الطبيعية كطول السواحل وتنوع مواردها الطبيعية على حجم الانتاج السمكي. حيث بلغت كمية الأسماك المصطادة في عام 2018م حوالي 739.3 طن كان نصيب سلطنة عُمان منها حوالي 74.8% في حين أسهمت دولة الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية بحوالي 10.2 % و 9.2 % على التوالي بينما لم تتجاوز حصة بقية دول المجلس 5.8 %.

7.8 حجم التجارة الخارجية للسلع الزراعية

[103] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نشرة إحصاءات الزراعة ، بيانات مملكة البحرين ودولة الكويت غير متوفرة

[104] بيانات مملكة البحرين ودولة الكويت غير متوفرة

سجلت دول مجلس التعاون عجزا في الميزان التجاري للسلع الزراعية في عام 2018م بلغت قيمته 22.1 مليار دولار أمريكي مرتفعا بمتوسط نمو سنوي بلغ 0.9 % مقارنة بالميزان التجاري لعام 2012م. وقد سجلت دول المجلس نموا في هذا العجز ولكن بنسب متفاوتة عدا دولة الإمارات العربية المتحدة التي سجلت تراجعا بلغت قيمته 4.5 %.

الصادرات

ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية الخليجية بمعدل 14.5 % بين عامي 2012م -2018م لتصل إلى حوالي 3.7 مليار دولار [105]، وهي تشكل 0.6 % من اجمالي الصادرات الخليجية. ونظرا لاعتماد جميع دول المجلس على النفط كمصدر رئيس لدخلها القومي ظلت مساهمة المنتجات الزراعية في اجمالي قيمة الصادرات لا تتجاوز 1.4% في دولة الإمارات العربية المتحدة، بينما لم تتجاوز نسبة 1% في بقية الدول الاعضاء، وبناء على ذلك تسهم دولة الإمارات العربية المتحدة بحوالي 69.3 % من قيمة الصادرات الزراعية الخليجية، في حين تسهم كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان بما يقرب من 18.7 % و 7.4% على التوالي وتبلغ حصة بقية الدول ما يقرب من 4.7 %.

الواردات

سجلت قيمة الواردات من المنتجات الزراعية نموا طفيفا مقارنة بالنمو في قيمة الصادرات من هذه المنتجات، حيث نمت الواردات بمعدل 2.3 % بين عامي 2012م -2018م لتصل إلى 25.8 مليار دولار. [106] وتشكل 5.8 % من اجمالي الواردات الخليجية. ونظرا لتشابه الظروف الطبيعية والمعيشية لدول المجلس يتضح أن هناك تقاربا بين دول المجلس في قيمة ما تمثله المنتجات الزراعية من اجمالي قيمة الواردات، حيث ترتفع هذه النسبة عن المتوسط الخليجي لتصل إلى 9.9 % في المملكة العربية السعودية و 7.8 % في دولة الكويت و 7.0 % في سلطنة عُمان ، بينما تقترب هذه النسبة من المتوسط الخليجي في مملكة البحرين ودولة قطر لتصل إلى 5.1% وتنخفض عنه في دولة الإمارات العربية المتحدة لتصل إلى 3.5 %.

و من حيث التوزيع النسبي لحصة الواردات الزراعية بين دول المجلس تسهم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بحوالي 77.2 % من قيمة الواردات الزراعية الخليجية والذي قد يعود إلى ارتفاع حجم السكان في هذين البلدين، بينما تساهم دول المجلس الأخرى بالنسبة المتبقية .

8 . 8 السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا الزراعة والثروة الحيوانية

[105] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نشرة إحصاءات الزراعة

[106] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نشرة إحصاءات الزراعة ، العدد الثاني ، بيانات غير منشورة

تسعى دول مجلس التعاون من خلال العمل المشترك في مجال الزراعة إلى توحيد السياسات والأنظمة والقوانين بين الدول الأعضاء في هذا المجال وصولا إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي. وقد أثمر العمل الخليجي المشترك في هذا المجال الانجازات التالية:

السياسة الزراعية المشتركة لدول المجلس

أقرّ المجلس الأعلى في دورته السابعة عشرة (الدوحة، ديسمبر 1996) السياسة الزراعية المشتركة التي عُدلت لاحقا في عام 2004م. تهدف السياسة الزراعية المشتركة إلى تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس وفق إستراتيجية تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة وتوفير الأمن الغذائي من مصادر وطنية، وزيادة الإنتاج، وتشجيع المشاريع المشتركة بمساهمة من القطاع الخاص. وتتضمن السياسة الزراعية عدة برامج للعمل المشترك تتلخص فيما يلي:

1. البرنامج المشترك لتنسيق الخطط والسياسات الزراعية الذاتية.
2. البرنامج المشترك لمسوحات واستغلال وصيانة الموارد الطبيعة
3. البرنامج المشترك للإنتاج الزراعي الغذائي.

مشروع تطوير قدرات المحاجر الزراعية والبيطرية

يهدف المشروع إلى رفع كفاءة المحاجر الفنية، وتنمية مهارات وقدرات العاملين بها للتعامل مع الإرساليات الزراعية والحيوانية لحماية مواطني دول المجلس والثروة الحيوانية والموارد النباتية والبيئة من الآفات والأمراض.

خطط مواجهة الأمراض الحيوانية الوبائية والمعدية

نظرا لاختلاف طبيعة الأمراض والأوبئة التي يمكن تتعرض لها الثروة النباتية والحيوانية الخليجية فق تمت الموافقة على الإطار العام لخطط مواجهة الأمراض الحيوانية الوبائية والمعدية.

دراسة الأمن الغذائي والمائي بدول المجلس

صدر قرار المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرين (مسقط، ديسمبر 2008م) بتكليف الهيئة الإستشارية بدراسة الأمن الغذائي والمائي بدول المجلس. وقد أقرّ المجلس الأعلى في دورته الثلاثين (دولة الكويت، ديسمبر 2009) مرئيات الهيئة الاستشارية في هذا الخصوص.

دراسة زيادة مساهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي

صدر قرار من المجلس الأعلى في دورته الثلاثين (دولة الكويت، ديسمبر 2009م) بتكليف الهيئة الإستشارية بدراسة المحاصيل الزراعية المستوطنة في دول المجلس وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي. وتهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار عام لحماية المحاصيل الزراعية المستوطنة وتنميتها لتساهم في زيادة دخل الفرد وخصوصا المواطن الخليجي الذي يعتمد في دخله أساساً على الزراعة، وكذلك زيادة مساهمة الإنتاج الزراعي في الدخل القومي إذ أن أحد الأهداف الأساسية هو تقليل الإعتماد على مصادر الدخل غير المتجددة، وتشجيع المصادر الأخرى وأهمها الزراعة ومساهمتها في الصناعات الوطنية.

من أجل التعاون والتكامل بين دول المجلس في مجال المختبرات الزراعية الخليجية تم الاتفاق بين دول المجلس على إعتماد مركز الإنذار المبكر للأمراض في دولة دولة الكويت مركزاً خليجياً موحداً لهذا الغرض[107].

[107] **ملاحظة:** المادة المتعلقة بالسياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا الزراعة والثروة الحيوانية مصدرها الموقع الالكتروني للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، بتصرف

http://www.gcc-sg.org/ar
sa/CooperationAndAchievements/Achievements/EconomicCooperation/CooperationintheFieldofAgriculture/pages/Home.aspx

الفصل التاسع : الطاقة

1.9 تمهيد

يعد قطاع الطاقة لدى كثير من دول العالم من القطاعات الرئيسة في اقتصادياتها بل أنه يشكل في بعض هذه الدول المصدر الرئيس في إيراداتها. وتزداد اهمية هذا القطاع في دول مجلس التعاون كونها تعتمد بشكل رئيس على عائدات قطاعي النفط والغاز في تمويل مشاريع التنمية الشاملة فيها، كما أنه يعد المحرك الرئيس لبقية القطاعات الاقتصادية. حيث تشير البيانات الاحصائية إلى أن نشاط النفط والغاز والتعدين ساهم في عام 2017م بنسبة 26.4 % من الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس كأكبر قطاع مساهم في الناتج المحلي الاجمالي. كما ساهم بنحو 60.4 % من حجم الصادرات الخليجية وتتجاوز 90 % في بعض هذه الدول.

2.9 إنتاج النفط الخام

تعتبر دول مجلس التعاون المنتج الأول للنفط على مستوى العالم بمعدل 17.4 مليون برميل يوميا و بما يشكل تقريبا ربع الانتاج العالمي.[108]، كما تمتلك دول المجلس مجتمعة حوالي 33.1 % من الاحتياطي العالمي من النفط و 20.5 % من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي. [109]ووفقا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية تأتي المملكة العربية السعودية كثاني أكبر منتج للنفط ومشتقاته في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2017م ، في حين جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثامنة عالميا و دولة الكويت في المرتبة العاشرة، و دولة قطر في المرتبة الخامسة عشرة و سلطنة عُمان في المرتبة الحادية و العشرين أما البحرين في المرتبة التاسعة والخمسين.[110]

تشير البيانات إلى نمو حجم انتاج النفط الخام في دول المجلس خلال الفترة من 2012م – 2017م ،حيث بلغ حوالي 17.4مليون برميل يوميا بمعدل نمو سنوي بلغ 0.2 % خلال هذه الفترة، ومتراجعا بمعدل 5.3 % عن عام 2016م. وتتفاوت حصص دول المجلس في حجم الانتاج حيث تستحوذ المملكة العربية السعودية على النصيب الأكبر منه بحوالي 9.9 مليون برميل يوميا وبما يشكل نحو 57.2% من إجمالي الانتاج الخليجي، في حين تسهم دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 2.9 مليون برميل يوميا و دولة الكويت بنحو 2.7 مليون برميل يوميا ، وبما يشكل حوالي 32.6 % من الانتاج الخليجي في حين يبلغ حجم الانتاج اليومي من النفط لبقية دول المجلس حوالي 1.7 مليون برميل يوميا وهو ما يشكل حوالي 10.1 % من إجمالي حجم الانتاج الخليجي من النفط الخام.

رغم الانتاج الضخم للنفط الخام في دول المجلس إلا أن ما يستهلك محليا يتجاوز بشكل طفيف ربع حجم الانتاج في حين تذهب الكميات الأكبر منه للتصدير الخارجي بنسبة تصل إلى 73.4 % . ويتناسب التوزيع النسبي لحصص التصدير الخارجي بين دول المجلس مع حجم الانتاج لكل دولة منها، فيلاحظ مثلا أن المملكة العربية السعودية تساهم بحوالي 54.6 % من حجم الصادرات الخليجية من النفط الخام بواقع حوالي 6.9 مليون برميل يوميا وبما يمثل حوالي 70.0 % من حجم إنتاجها اليومي في عام 2017م.

---

[108] منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC، https://asb.opec.org/index.php/data-download

[109] المصدر السابق، 26

1 . 1 [110]The U.S. Energy Information Administration (EIA), https://www.eia.gov/beta/international/rankings/#?cy=2016

وينطبق هذا أيضا على بقية دول المجلس التي تتفاوت نسب ما تصدره من انتاجها اليومي، حيث ترتفع هذه النسبة لتصل إلى حوالي من 83.1 % و80.2 % في كل من سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة على التوالي في حين تصل إلى حوالي 77.7 % و77.4 % و74.0 %. في دولة قطر و مملكة البحرين و دولة الكويت على التوالي.

3.9 إنتاج الغاز الطبيعي

قدر حجم الانتاج العالمي من الغاز الطبيعي بحوالي 3,951 مليار متر مكعب في عام 2018م، وتأتي دول المجلس في المرتبة الثالثة عالميا بحجم انتاج يقدر بحوالي 414.0 مليار متر مكعب وبما يمثل 10.4 % من حجم الانتاج العالمي، و تأتي دولة قطر في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من حيث حجم إنتاج الغاز بحجم انتاج يقدر بحوالي 171مليار متر مكعب وهي تمثل حوالي 4.3% من اجمالي الانتاج العالمي للغاز، كما أنها تحتل المرتبة الثانية على مستوى العالم في قائمة الدول المصدرة للغاز بحوالي 121 مليارمتر مكعب تمثل حوالي 12.1 % من إجمالي صافي صادرات الغاز.[111] أما من حيث الاستهلاك فتأتي المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبتين السابعة والثانية عشرة عالميا على التوالي في حجم الاستهلاك العالمي من الغاز بواقع 98 مليار متر مكعب و 72 مليار متر مكعب على التوالي .[112] ويقدر حجم الاحتياطي العالمي من العاز الطبيعي في عام 2018م بحوالي 203.2 مليار متر مكعب ، تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي ثاني أكبر احتياطي عالمي من الغاز بعد روسيا بحجم احتياطي يقدر بحوالي 41.8 مليارمتر مكعب أي ما نسبته 20.5 % من حجم الاحتياطي العالمي .

تشير البيانات المتوفرة إلى أن حجم الانتاج اليومي الخليجي من الغاز الطبيعي في عام 2017م بلغ حوالي 475.2 مليون متر مكعب كما تشير البيانات أيضا إلى أن 83.3 % من حجم الانتاج الخليجي من الغاز الطبيعي المسال يأتي من ثلاث دول خليجية هي (دولة قطر 36.1 % و المملكة العربية السعودية 27.1 % و دولة الإمارات العربية المتحدة 20.1 %) بينما تسهم كل من سلطنة عُمان و مملكة البحرين ودولة الكويت بحوالي 8.6 % و 4.5 % و 3.6 % على التوالي.[113]

4.9 تصدير وتسويق الغاز الطبيعي

تشير البيانات الصادرة عن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أن حجم الغاز العالمي المصدر بلغ 1,178.2 مليار، ساهمت دول المجلس في عام 2017م بحوالي 12.8 % منه أي ما يعادل 151.8مليار متر مكعب بمعدل انخفاض سنوي بلغ ما يقارب 0.2 % عن حجم الكميات المصدرة في عام 2012م،[114] وتتصدر دولة قطر قائمة دول المجلس المصدرة للغاز الطبيعي الذي بلغ 128.6 مليار متر مكعب وبما يعادل حوالي 84.7 % من حجم الغاز الخليجي المصدر، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة و سلطنة عُمان بنسبة 8.0 % و 7.3 % على التوالي لكل منهما.[115]

---

[111] IEA (2017), World Energy Statistics 2017, OECD Publishing,Paris,https://doi.org/10.1787/world_energy_stats-2017-en

[112] https://yearbook.enerdata.net/natural-gas/world-natural-gas-production-statistics.html

[113] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بوابة البيانات، http://dp.gccstat.org/ar/DataAnalysis

[114] الدول الخليجية المصدرة للغاز الطبيعي هي قطر ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، سلطنة عُمان

[115] OPEC, Annual Statistical Bulletin,52nd edition 2018,p117 & https://asb.opec.org/index.php/data-download

أما من حيث حجم الغاز الطبيعي المسوق فتشير البيانات إلى النمو المضطرد في هذا الشأن، حيث بلغ معدله السنوي 1.4% بين عامي 2012 و2017م ليصل إلى 393.1 مليون متر مكعب. ويتضح من حيث التوزيع النسبي لحصص دول المجلس من هذا الانتاج أن حوالي 85.1 % منه يأتي من ثلاث دول هي دولة قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة التي تبلغ حصصها منه حوالي 42.1 % و29.2% و13.8%على التوالي. والشكلان البيانيان رقم 74 و 75 يوضحان حجم إنتاج الغاز الطبيعي المسوق والتوزيع الكمي لحصص الانتاج بين دول المجلس في عام 2017م.

شكل 74 : حجم الغاز المصدر 2017م

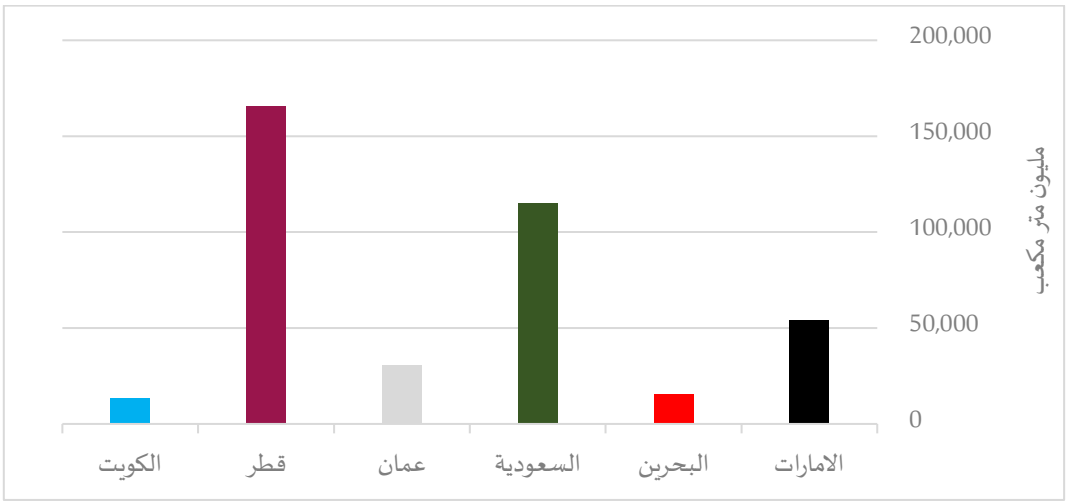

شكل 75 : التوزيع النسبي لحصص دول المجلس من الغاز الطبيعي المصدر 2017م

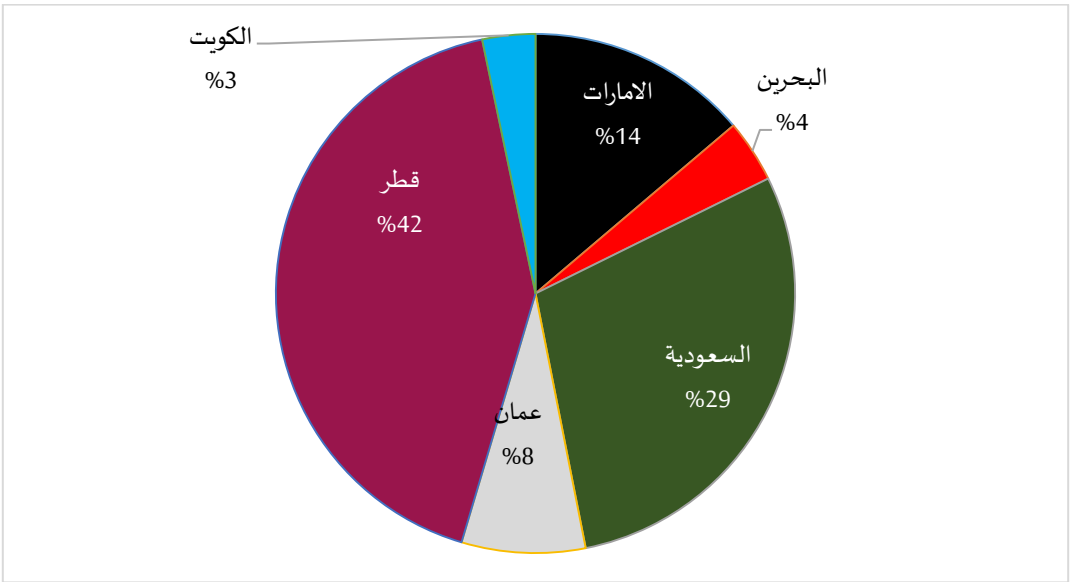

5 . 9 إنتاج واستهلاك الكهرباء

قدر انتاج دول المجلس من الكهرباء في عام 2017م بحوالي 661.6 ألف جيجاواط في الساعة مرتفعا من 512.3 ألف جيجاواط في الساعة في عام 2012م بمعدل نمو سنوي بلغ 5.1 %. تنتج كل من المملكة العربية السعودية دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي

ثلاثة أرباع الانتاج الخليجي من الكهرباء بواقع 53.7 % المملكة العربية السعودية، 20.3 % دولة الإمارات العربية المتحدة، في حين توزعت النسبة المتبقية على باقي الدول العضاء، حيث تساهم دولة الكويت بحوالي 11 % من الانتاج الخليجي في حين تبلغ حصة كل من دولة قطر وسلطنة عُمان ومملكة البحرين نحو 6.9 % و5.4 % و2.7% على التوالي.

أما من حيث الاستهلاك فتشير البيانات إلى أن دول المجلس مجتمعة استهلكت حوالي 580.6 ألف جيجاواط في الساعة في عام 2017م متخطية عتبة استهلاكها في عام 2012م بحوالي 25.2 % وبمعدل نمو سنوي بلغ 4.8 %. و يمثل هذا الاستهلاك حوالي 87.8% من حجم الانتاج الخليجي للطاقة الكهربائية في ذات العام. وقد تفاوتت دول المجلس في نسبة استهلاك الطاقة الكهربائية من إجمالي الطاقة المنتجة في عام 2017م ، حيث سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى معدل استهلاك للكهرباء بلغ 97.4 % من حجم الطاقة الكهربائية المنتجة، بينما سجلت كل من دولة قطر ومملكة البحرين وسلطنة عُمان ما نسبته 95.2 % و92.1% و90.7 % على التوالي متجاوزة متوسط الاستهلاك الخليجي، في حين ينخفض معدل الاستهلاك في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت بواقع 84.0 % و80.9% على التوالي. أما من حيث توزيع حصص الاستهلاك بين دول المجلس فيلاحظ أنها تتناسب مع توزيع نسب الانتاج، حيث تستهلك كل من المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 74.0 % من حجم الاستهلاك الخليجي من الكهرباء (51.4% المملكة العربية السعودية، 22.6% دولة الإمارات العربية المتحدة) في حين تبلغ حصة دولة الكويت حوالي 10.1 % وتنخفض في دولة قطر إلى 7.5% وفي سلطنة عُمان إلى 5.6 % بينما تسجل مملكة البحرين أقل نسبة إستهلاك للكهرباء حيث لا تتجاوز 2.9 % من إجمالي الاستهلاك الخليجي من الكهرباء.

تعتبر الطاقة الكهربائية المصدر الرئيس للعمليات التشغيلية في كثير من القطاعات الصناعية والانتاجية والمعيشية. فمن خلال بيانات استهلاك الطاقة في دول المجلس يتبين ان 49.7 % من استهلاك الكهرباء بدول المجلس أي ما يعادل حوالي 223.5 ألف جيجاواط في الساعة[116] في عام 2017م أُستهلك للأغراض السكنية. وقد تصدرت المملكة العربية السعودية قائمة دول المجلس في حجم الاستهلاك في هذا القطاع بحوالي 64.2 % من حجم الاستهلاك الخليجي بحجم استهلاك بلغ حوالي 143.4 ألف جيجاواط في الساعة، وهو ما يمثل 48.1 % من حجم الاستهلاك المحلي في المملكة. ولا يختلف هذا التوزيع في بقية دول المجلس حيث يتضح أن هذا القطاع يستحوذ على حوالي 74.0 % من حجم استهلاك في دولة قطر و 50 % و46 في مملكة البحرين و سلطنة عُمان على التوالي ، في حين سجلت دولة الكويت أقل معدل استهلاك لهذا القطاع بلغ 42.0 %[117].

أما ثاني القطاعات المستهلكة للطاقة الكهربائية في دول المجلس فهو قطاع التجارة والخدمات والذي يستهلك حوالي 26.4 % من اجمالي الاستهلاك الخليجي من الكهرباء. وتأتي مؤسسات هذا القطاع في المملكة العربية السعودية كأكبر القطاعات المستهلكة للكهرباء بدول المجلس والتي تعادل 73.2% من حجم الاستهلاك الكهربائي الخليجي لهذا القطاع. وتشير البيانات أن هذا القطاع يستهلك حوالي 32.7 % من حجم الاستهلاك المحلي من الكهرباء في مملكة البحرين ، وحوالي 35.1 % في سلطنة عُمان و 29.2 % في المملكة العربية السعودية ، في حين يذهب حوالي ربع الانتاج المحلي من الكهرباء في دولة الكويت لهذا القطاع[118]. والشكل رقم 76 والشكل رقم 77 يوضحان التوزيع النسبي لإستهلاك الكهرباء حسب القطاع في كل دولة على حدة عام 2017م.

---

[116] لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

[117] لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

[118] بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر غير متوفرة

شكل 76 : التوزيع النسبي لإستهلاك الكهرباء في دول جلس التعاون حسب القطاع 2017م

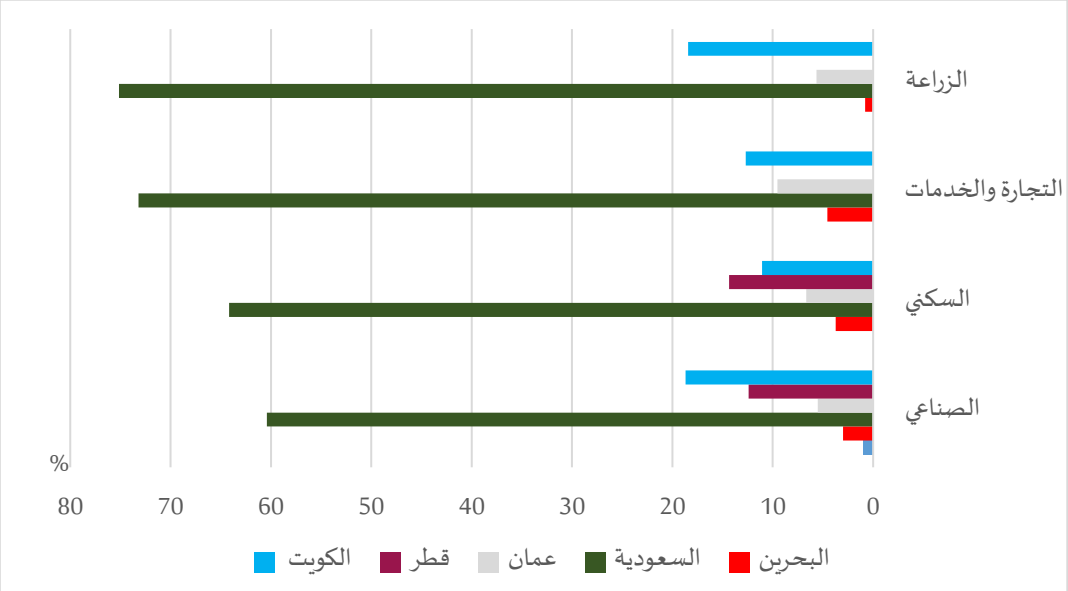

شكل 77 : التوزيع النسبي للإستهلاك المحلي للكهرباء لدول مجلس التعاون حسب القطاع 2017م[119]

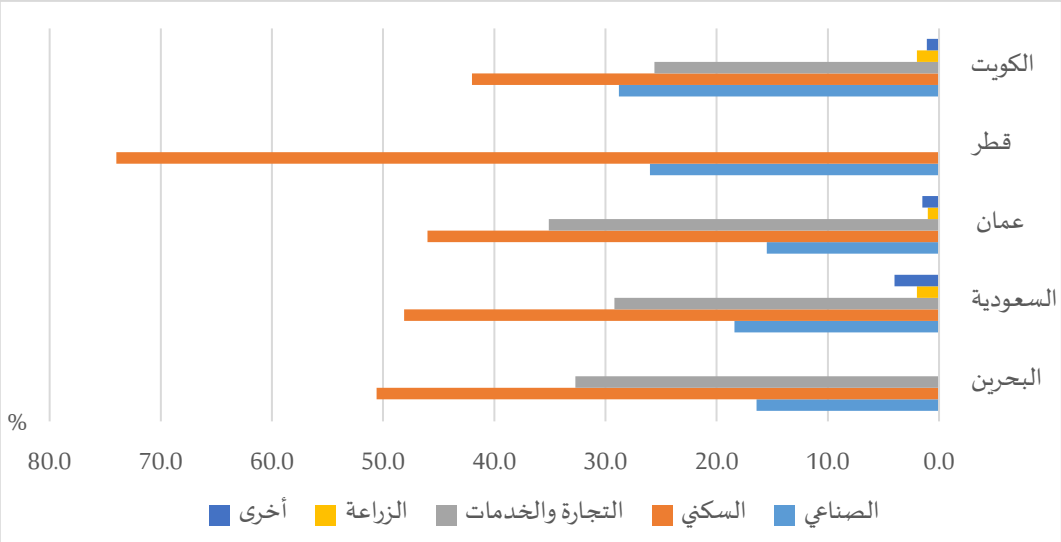

6.9 السياسات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس حول قضايا الطاقة

نظام الاقراض البترولي

[119] لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة

قرّر المجلس الأعلى في دورته الثامنة (الرياض، ديسمبر 1987م) الموافقة على نظام الإقراض البترولي بين دول مجلس التعاون. ويتم الإقراض على أساس تضامني بين جميع دول المجلس عند حدوث أي ضرر يترتب عليه تعطيل المنشآت الناقلة للصادرات من الموانئ، على أن تكون نسبة الضرر 30% من الكمية المتوقع أن تقوم الدولة المتضررة بتصديرها والتوقع باستمرار الضرر لمدة شهر على الأقل، مع ارتباط تلك النسبة بالحصص التي تلتزم بها الدول الأعضاء في الأوبك.

الاستراتيجية البترولية لدول مجلس التعاون

أقر المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته التاسعة (المنامة، ديسمبر 1988م) تكليف لجنة التعاون البترولي بإعداد إستراتيجية بترولية طويلة المدى لدول المجلس. روعي بأن تكون أهداف هذه الإستراتيجية مواكبة للأهداف الإستراتيجية لخطط التنمية المحلية في الدول الأعضاء وإستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول المجلس والتي ترتكز بشكل عام على تطوير القوى العاملة وتحسين مستويات المعيشة وتنويع قواعد الاقتصاديات الوطنية وتوسعة دور القطاع الخاص في الدول الأعضاء وتقليل الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للدخل القومي فيها. وتأتي هميه هذه الاستراتيجية من كونها تمثل الأمثل لتوحيد جهود دول المجلس في استغلال أهم الموارد الطبيعية التي يعتمد عليه اقتصادها.

خطة الطواريء الإقليمية للمنتجات البترولية

أقّر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة، ديسمبر 2002م) خطة الطوارئ الاقليمية للمنتجات البترولية لدول مجلس التعاون، التي تهدف إلى تحديد آليات التحرك الجماعي بين الدول الاعضاء للتعامل الامثل مع حالات الطوارئ التي قد تتعرض لها احدى الدول الاعضاء نتيجة نقص او انقطاع كامل لامداداتها المحلية من المنتجات البترولية.